

# اللمعة المشقية

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ، مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّي الْعَامِلِي  
(الشَّهِيدِ الْأَوَّلِ)  
مُؤَدِّبِهِ

الجزء الثامن



الروضة البية  
في شرح  
اللمعة المشقية



منشورات  
جامعة النجف الدينية

١٦

# اللمعة المشقية

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ، مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّي الْعَامِلِي  
(الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ)  
قُدَّسَ سَمُوهُ

٧٨٦ — ٧٣٤

الجزء الثامن

DL

تم الكتاب تصحيحاً وتعليقاً

باشراف من :

السيد محمد كلانتر

الطبعة الاولى

الرَّوضَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي شَرْحِ

الْمُعْتَرِ الدَّمَشَقِيَّةِ

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ: زَيْنِ الدِّينِ الْجَبِّيِّ الْعَامِلِي  
(الشَّهِيدُ الثَّانِي)  
قَدْ سَمِعْتُهُ

حقوق طبع هذا الكتاب الشريف  
المزدان بهذه التعليقات  
والتصحیحات والاشكال محفوظة لـ  
( جامعة النجف الدينية )



## الأهيم

إن كان الناس يتقربون إلى الأكابر بتقديم مجهوداتهم فليس لنا  
أن نتقرب إلى أحد سوى سيدنا ومولانا إمام زماننا وحجة عصرنا  
( الإمام المنتظر ) عجل الله تعالى فرجه .

فإليك يا حافظ الشريعة بأطافك الخفية ، وإليك يا صاحب  
الأمر وناموس الحقيقة أقدم مجهودي المتواضع في سبيل إعلاء كلمة  
الدين وشريعة جدك المصطفى وبقية آثار آبائك الأنجيين ، ديناً قيماً  
لا عوج فيه ولا امتاً .

ورجائي القبول والشفاعة في يوم لا ترجى إلا شفاعتكم أهل  
البيت :  
عبدك الراجي

## ( عند الصباح يحمد القوم السرى )

كان املي وطيدا بالفوز فيما اقدمت عليه من مشروع في سبيل الهدف  
الاقصى للدراسات الدينية ( الفقه الاسلامي الشامل ) .  
فاردت الخدمة بهذا الصدد لازيل بعض مشاكل الدراسة والآن وقد حقق الله  
عز وجل تلك الامنية بإخراج الجزء الاول من هذا الكتاب الضخم الى الاسواق .  
فرأيت النجاح الباهر نصب عيني : انتهالت الطلبة على اقتناؤه بكل  
ولع واشتياق .

فله الشكر على ما انعم والحمد على ما وفق .  
يبد أن الاوضاع الراهنة ، وما اكتسبته الايام من مشاكل لإنجازات  
العمل وفق المراد اخرجتني بعض الشيء . فإن الطبعة بتلك الصورة المنقّحة  
المزدانة بأشكال توضيحية ، وفي اسلوب شيق كلفني فوق ما كنت  
اتصوره من حساب وارقام ممّا جعلتني آءن تحت عبئه الثقيل ، ولا  
من مؤازر أو مساعد .

فرأيت لقسي بن امرين : التّرك حتى يقضي الله امرًا كان مفعولا ،  
أو الإقدام الجهد مها كلّف الامر من صعوبات .  
فاختّرت الطريق الثاني واحتملت صعوباته في سبيل الدين ، والاشادة  
بشرية ( سيد المرسلين ) ، وإحياء آثار ( أئمة المهدي المعصومين )  
صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين .  
فاتبع بعون الله عز وجل ( الجزء السابع ) ( بالجزء الثامن ) بعزم  
قوي ، ونفس آمنة .

وكل اعتادي على الله سبحانه وتعالى وتوسلي الى صاحب الشريعة  
الغراء واهل بيته الاطهار عليهم صلوات الملك العلام :  
ولا سيما ونحن في جوار سيدنا الكريم مولى الكونين ( امير المؤمنين )  
عليه الصلاة والسلام :

فبك يا مولاي استشفع الى ربي ليسهل لنا العقبات ويؤمن علينا  
التبعات إنه ولي ذلك والقادر عليه .  
السيد محمد كلاتر

کتاب المیزان



## كتاب الميراث

وهو : - مفعال (١) من الإرث (٢) ، وناؤه متقلبة عن واو (٣) ،  
أو من الموروث (٤) .  
وهو على الاول (٥) : « استحقاق انسان بموت آخر » ينسب ، أو سبب  
شيئاً بالأصلالة (٦) .

(١) يعني ان الميم والالف زائدتان : وزن ميعاد .  
(٢) أي يحتمل في « الميراث » ان يكون بمعنى « الإرث » الذي هو مصدر  
وهو « اسم معنى » (٥) .  
(٣) لأن الأصل ورث وراثه . فالميراث : أصله مورات . قابت الواو ياء  
لكسرة ما قبلها . مثلها في : ميعاد وميعات وميزان .  
(٤) هذا احتمال ثان في اشتقاق « الميراث » بأن يكون مأخوذاً من « الموروث »  
الذي هو اسم مفعول والمراد به المال الموروث فيكون ( اسم عين ) ويختلف تعريف  
الميراث حسب اختلاف الاشتقاقين كما يذكر الشارح نفسه .  
(٥) وهو كون « الميراث » مأخوذاً من الارث ليكون مصدراً : اسم معنى  
ولذلك يفسره بالمصدر وهو قوله : « استحقاق ... الخ .  
(٦) هذا تعريف للميراث بمعناه المصدري :

(٥) الفرق بين اسم المعنى واسم العين : ان الاول يطلق على المعاني غير الملموسة  
كالقتل والضرب ، والقيام والقعود .  
والثاني يطلق على الاعيان الخارجية كالشجر والحجر والحيوان .

وعلى الثاني (١) : « ما يستحقه انسان . . » الى آخره (٢) . بحذف

= والتعريف يشتمل على بنود : —

« استحقاق انسان بموت آخر . . . »

هذا تحقيق لواقع الإرث . حيث إن استحقاق الوارث للارث إنما يتحقق بموت مورثه .

فالمقصود من « انسان » : الوارث .

والمقصود من « آخر » : المورث .

« بنسب ، أو سبب » .

هذا القيد لاجراء الوصية . حيث إن استحقاق الموصى له — وإن كان بعدموت الموصي كالوارث — إلا أنه لولا الوصية لم يستحق شيئاً ، بخلاف الوارث فإنه يستحق الارث ، لكونه ذا نسب كالاولاد ، أو سبب كالازواج ، سواء رضي الميت بذلك أم لا :

« شيئاً بالأصالة » أي بأصل التشريع .

هذا القيد لاجراء الوقف ونحوه ، فان الموقوف عليهم من البطن الثاني يستحقون الوقف بموت البطن الأول ، فيصدق عليهم التعريف لولا القيد .

فأخرج ذلك بقوله : « بالأصالة » أي بأصل التشريع ، لأن استحقاق الموقوف عليهم طارئ بسبب وقف الواقف ، بخلاف الوارث فإنه يستحق التركة بأصل التشريع .

(١) وهو كون « الميراث » مأخوذاً من « الموروث » ليكون المراد به « المال الموروث » .

وعلى هذا يكون التعريف للعين الموروثة .

(٢) والمراد بـ « ما » المال . وخلاصة هذا التعريف : « ان الميراث — بمعناه الإسمي — هو المال الذي يستحقه انسان — ( هو الوارث ) — بموت آخر — ( هو =

الشي (١) .

وهو اعم (٢) من «الفرائض» مطلقاً ، ان اريد بها (٣) : المفروض بالتفصيل (٤) .

= المورث - ينسب ، او سبب بالأصلالة .

(١) وهو « شيئاً » الذي كان في التعريف الاول . وذلك لأن « ما » في التعريف الثاني يعني عنه ، لأنه بمعنى الشيء هنا . اي المال المورث .  
(٢) اي لفظ « الميراث » الذي عنوانه المصنف لكتاب الإرث اعم من لفظ « الفرائض » - الذي عنوانه كثير من الفقهاء لهذا الكتاب - عموماً مطلقاً ، وذلك لأن المقصود من « الميراث » مطلق التوارث المشروع بين المنتسبين ، او المنتسبين ، سواء كان هذا التوارث مقدراً بقدر مخصوص في كتاب الله - وهو المعبر عنه : « بالفريضة » كالبنات الواحدة ، والبنات ، والاخوات الواحدة ، والأخوات ، والام ، ونحو ذلك .

ام غير مقدّر ، بل كان ارثه مجموع التركة ، او ما بقي منها كان ، او ما بلغ سهمه مع شركائه في الارث وهو المعبر عنه « بالقرابة » - كالولد ، والاولاد ، والاخ ، والاخوة من طرف الأب ، او الابوين .  
هذا ما يشمله لفظ « الميراث » .

أما لفظ ( الفرائض ) فيختص بميراث من عُيِّن له في كتاب الله مقدراً خصوص فلا يعم ميراث مطلق الورثة .  
(٣) اي بالفرائض .

(٤) أي تكون الفرائض أخص مطلقاً من الميراث في صورة كون المراد من الفرائض خصوص الموارث المقدرة تقديراً بالتفصيل كالسلسل للام ، والنصف للبنات الواحدة ، والثلث للزوجة . وهلم جراً .  
فلا تشمل الموارث التي لم تقدر بمقدار خاص كميراث الولد . فانه يرث =

وإن أريد بها (١) ما يعم الاجمال كإرث أولي الارحام ، فهو بمعناه (٢) ،  
ومن ثمَّ كان التعبير بالميراث أولى (٣) .

= التركة باجمعها ، او ما بقي منها كان ، او ما بلغ سهمه مع بقية اخوته . ولم يقلد له  
مقدار معين كما عُيِّنَ للبنت والبنات .

(١) يعنى : كان المقصود من الفرائض : الموارث المقدرة على الاطلاق ،  
سواء كان التقدير تفصيلياً ام اجمالياً .

فان الولد وإن لم يكن له مقدر شرعي بنصف ، او ربع ، ونحو ذلك . ولكن  
ينتهي الى ذلك لا محالة .

لأن الشارع اذا حكم بأن للولد ما بلغ سهمه مع اخوته حسب رؤسهم وكانوا  
اربعة مثلاً . فحصة عند ذلك تكون ربع التركة . واذا كانوا ثلاثة فحصة ثلثها .  
وهذا التقدير الاجمالي مطوي في قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِمَعْضُومِ  
أُولَى يَتِمُّص » (هـ) فحكم بارتهم ولم يعين مقدار حصصهم تفصيلاً ، لكنه  
ينتهي الى التحيص بحصص لا محالة .

(٢) يعنى اذا كانت الفرائض مقصوداً بها مطلق المقسدرات : التفصيلية  
والاجمالية . فعند ذلك يكون لفظ « الفرائض » مترادفاً مع لفظ « الميراث » .

فقوله : ( فهو بمعناه ) . اي لفظ الفرائض يكون بمعنى لفظ الميراث .

(٣) اي ومن جهة كون لفظ الفرائض ذا احتمالين : احتمال الخصوص ،  
واحتمال العموم . كان التعبير بلفظ الميراث أولى .

لأن الميراث منطبق تماماً على عنوان كتاب الإرث .

أما الفرائض فينطبق عليه على تقدير ، ولا ينطبق عليه على تقدير ،  
بل يكون أخص .

ومن المستحسن في عناوين الابحاث اختيار ألفاظ منطبقة عليها تماماً .



( وفيه فصول : )

( الأول )

البحث ( في الموجبات ) للارث ( والموانع ( ١ ) ) منه .

( ١ ) اعلم أن للارث موجبات وموانع وحواجب :

الموجب : العلة المقتضية لارث الوارث من نسب كالولادة ، أو سبب كالزوجة .

والمانع : ما يبطل تأثير مقتضى الوراثة ككفر الولد ، أو قتله أباه . فانها بمنع من تأثير اقتضاء سبب الوراثة أي النسب . فلا يرثه .

والحاجب : ما يبطل الوراثة في بعضها أو رأساً ، بسبب وجود شخص ، أو أشخاص آخرين . فيكون الفرق بين الحجب والمنع : ان الثاني صفة في نفس الوارث كالقتل والكفر .

وأما الحجب فلمحلوله الآخرين . كأهل كل مرتبة يحجبون أهل المرتبة التالية وكأخوة الميت يحجبون الأم عن الثلث الى السادس .

• • •

كان بودنا التفصيل والاستقصاء في جميع المواضيع الاسلامية التي جاءت موضع نقاش وجدل في العصر الأخير (ولكن ما لا يدرك جله لا يترك كله) ولذلك يبدنا القارئ الكريم قد أسهبتنا في البحث عند مواضيع شتى من هذا الكتاب .

وكان موضوع الارث الاسلامي من أحد تلك المواضيع الهامة وذلك عذرنا في التطويل - إن صح هذا التعبير - واليك .

## الأرث

### ظاهرة اجتماعية طبيعية

#### كُلُّ امرءٍ يَمَّا كَتَسَبَ رَهينٌ :

= من القواعد الإسلامية الفطرية: استحقاق كل انسان نتيجة أعماله التي قام بها . عمل المؤمن محترم . ولكل امرء ما كسب . غير ان الاسلام إشتراط في انتخاب طرق اكتساب المال ما كان جائزاً : لا يضيع فيه حقوق الآخرين ، ولا يستلزم هتك حرمان الله .

فكل أحد يملك مكاسبه ملكاً شخصياً شريطة حلية الطريق الذي سلكه لكسبها . ما لم يؤد الى الاحتكار المضيق على النظام السائد . وللتخلص عن الإحتكار الضار طرق مهتلمها الاسلام ووضح مناهجها ، ليس هنا محل ذكرها :  
والخلاصة : ان الفرد يملك أموالاً هو اجتهد في تحصيلها اجتهداً حلالاً . بالكسب ، أو باحدى الطرق الشرعية كالإرث ، والهبة وغيرها .

#### الولد بعض أبيه :

لا شك ان الولد امتداد لحياة والده ، وبقاء لوجوده ، عبر الزمان .  
ولذلك ورد الحديث : ( لم يمت من خلف ولداً صالحاً ) .  
إذ يمكن للولد احياء اسم والده بما يقوم به من جلائل اعمال صالحة كان والده قائماً بها .  
كما يمكنه امانة ذكره واعفاء اسمه رأساً باتباعه منهجاً يعاكس سير والده .

= وعلى اية حالة فالولد امتداد لحياة الوالد على طول خط الزمان .  
ولذلك أيضاً يحاول الآباء التحفظ على أموالهم للابناء . فالمال الذي يكتسبه  
الوالد كما يحبه لنفسه كذلك يحبه لولده .

فان الولد بعض أبيه ، بل كله كما قال أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام  
في وصية لابنه الامام المجتبي الحسن عليه السلام : ( وَوَجَدْتُكَ بَعْضِي ،  
بَلْ وَجَدْتُكَ كُلِّي حَتَّى كَأَنَّ شَيْئاً لَوْ أَصَابَكَ أَصَابَنِي .  
وَكَأَنَّ الْمَوْتَ لَوْ أَتَاكَ أَتَانِي . فَصَنَانِي مِنْ أَمِيرِكَ مَا يُعْنِينِي  
مِنْ أَمْرِ نَفْسِي ) .

( نهج البلاغة : طبعة مصر الجزء ٣ ص ٤٢ ) .

اذن كان قانون الوراثة : ( بقاء المال في الدرية ) موافقاً لما عليه الفطرة  
البشرية عامة .

وكان التعصيب الذي يقول به بعض المذاهب الإسلامية مخالفاً للطبيعة البشرية  
طبقات الإرث الطبيعية :

تبين من الفصل المتقدم : أن الأصل في الوراثة هم الأولاد ، لأنهم  
امتداد للآباء .

لكن الأبوين يشاركان الأولاد في الوراثة لمكان حقها العظيم ، ولأنها بالنسبة  
الى ولدهما الميث كالكل الى البعض .  
( الطبقة الاولى ) :

ولذلك كانت الطبقة الاولى : ( الأولاد والأبوان ) مقدمين على غيرهم  
في الإرث ولا يرث من سواهم مع وجود واحد من هؤلاء على مذهب الامامية .  
وأما غير الامامية الاثنى عشرية فيورثون بالتعصيب الذي سبق ان قلنا : =

= إنه خلاف الفطرة ، وخلاف دستور الاسلام المستقى من فقه ( أهل البيت ) الذين هم أدرى بما في البيت .

( الطبقة الثانية ) :

الاخوة والأجداد .

لا شك ان الاخوة وكذا الأجداد أقرب الى الميت رحماً إذا فقدت الطبقة الاولى لقوله تعالى : ( وَأَلُّوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ) .

إذ الأخ مع أخيه بعضان من أبيهما .

أما العم فينتهي في التبعض الى الجد فهو أبعد .

وكذلك الجد أقرب الى الميت من العم ، لأن الميت بعض الاب ، والاب بعض الجد وبعض البعض بعض — بقياس المساواة — فالميت بعض الجد لا محالة ( الطبقة الثالثة ) :

الاعمام والاخوال . فهم أقرب الى الميت ممن عداهم إذا لم يكن جسد ، أو أخ . ولذلك كان التوزيع الاسلامي الطبقي في الارث من أحسن الفروض ، ومن أوجه التقسيم ، لكونه وفقاً للفطرة والطبيعة التي خلقها الله الحكيم .

\* \* \*

بقي الكلام حول التبعض بين الذكر والانثى الذي يقول به الاسلام في قوله تعالى : ( لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ) .

ف نقول : هذا أيضاً موافق للفطرة ولسنة الاجتاع بلا تحويو قيد شعرة . وذلك للتفصيل الآتي .

( المعونة أحسب المؤنة ) .

= اذا كان قانون ( العدالة ) تقضي بتوزيع الثروة بين الناس حسب الحاجة الواقعة . فان مقياس الحاجة هي التكاليف المنوطة بمن يتحملها .  
ولذلك كان قانون الاسلام في توزيع الارث بين الرجال والنساء اثلاثا هو اعدل قانون وصلت اليه البشرية اليوم وهو : ( لكل حسب حاجته ) .  
واذا لاحظنا المجتمع الانساني فجميع الثروات الموجودة تخص اصحابها الموجودين فعلا حسب قانون : ( لكل امرء ما كسب ) .  
فاذا انقرضت طبقة ترثها طبقة تالية تلك الثروات . فالطبقة التالية مؤلفة من الذكور والإناث . فتمنح النساء ثلث تلك الثروات وتعطى للرجال ثلثاها .  
وعلى أثر تحمل الرجال نفقات النساء يكون الثلث الموروث للنساء خاصا بانفسهن .

واما الثلثان اللذان للرجال فينفقان على الرجال والنساء جميعا . فهي بما لها مستقلة . وفي مال الرجال شريكة .  
خذ لذلك مثالا .

« عائلة متكونة من ( والد ) و ( والدة ) و ( ابن ) و ( بنت ) . والابن متزوج . والبنت ايضا متزوجة .

وتملك هذه العائلة ( ضيعة ) يكون محصولها المعدل شهريا خمسين دينارا .  
تعيش أفراد العائلة على هذا التاج طول ايام السنة .

فيموت الأب ، فاذا يحدث ؟ . . الولد يتكلف إعاشة نفسه وزوجته ووالدته . والبنت تعيش على نفقة زوجها . فحينئذ ماذا يحكم قانون العدل والانصاف في تقسيم تلك الضيعة بين الورثة ؟ فاذا ورث الولد ضعف ارث البنت فهل هذا ظلم . وهل فيه جور وحيف ؟ ! .

فقانون الارث ابقاء للمتفيعين بمالية على ما كانوا عليه ، او منح اشخاص =

( يوجب الارث ) اي يثبت شيثان : ( النسبُ والسببُ (١) ،  
فالنسب ( هو : الاتصال بالولادة بانتهاء احدهما الى الآخر ، كالأب

= مالا من ذوى قرابتهم ممن كانوا محرومين حينما كان المورث حياً . فهو على اي حال تقسيم مال معين بين اشخاص معينين ، فهل يجب ملاحظة أحوال من يُقسم عليهم ووظائفهم الشخصية والاجتماعية - ولو كانت بحسب النوع المتداول - ام تُعطى الاموال اليهم من غير ما مراعاة ومن دون ما لحاظ ؟ ؟

والثال المذكور - فوق - وغيره من أمثلة يحدها نظائر كثيرة من قاس محيطه ومجتمعه بمقياس الامعان والإعتبار . ثم يطبق القانون الاسلامي ويزن غيره من سائر القوانين غير الاسلامية .

فالاسلام يجعل لكل من الرجل والمرأة حظاً . ولكن لا يتطلب من المرأة إنفاق شيء من مالها على غير نفسها . ويجعل الرجل مكلفاً باتفاق جزء كبير من ماله على النساء ، فأين الظلم الذي يزعمه مدعي المساواة المطلقة ؟

فالمسألة مسألة حساب . لا عواطف ، ولا ادعاءات فارغة جوفاء :

تأخذ المرأة ثلث الثروة لتنفق على نفسها . ويأخذ الرجل ثلثي الثروة لينفقها على نفسه وعلى زوجته - وهي امرأة - ثم على أسرته واولاده ومن تجب عليه نفقتهم - وفيهم الإناث طبعا - .

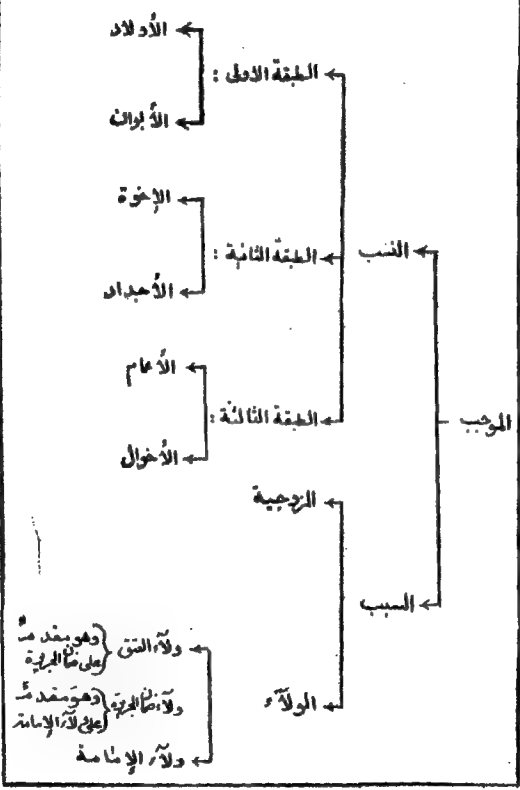
فأيها - الذكر والانثى - يصيب من المال اكثر نصيباً بمنطق الحساب والارقام ؟  
الجواب الصحيح الذي يبيحه الواقع : ( أن المرأة يجتهد اصابا من الثروة اكثر مما اصابه الرجل بجنسه ) .

فقانون الاسلام هو القانون الوحيد العادل الصالح لو اقع الحياة والاجتماع .

(١) فقد ظهر : ان السبب هنا - أخص من الموجب - اصطلاحاً - فهو الموجب

الذي لا يكون نسباً . والجدول الآتي متكفل لتفصيل الموجب وأقسامه :

# هذا الجدول يبين أقسام الموجب للأثر



والابن ، أو بانتهائها الى ثالث (١) ، مع صديق اسم النسب عرفاً (٢) على الوجه الشرعي (٣) .

وهو ثلاث مراتب (٤) ، لا يرث احدٌ من المرتبة التالية مع وجود واحد من المرتبة السابقة ، خالٍ (٥) من الموانع .

(١) كالإخوة ، والأعمام والأخوال ، فإن الأخ ينتهي مع أخيه الى صلب والد واحد ، أو رحم أم واحدة ، وكذا ابن العم مع عمه ، أو ابن الاخت مع خاله ينتهيان الى صلب واحد ، أو رحم واحد .

(٢) وذلك بأن يكون الصلب ، أو الرحم المنتهى اليه قريباً ، فلو كانا ينتهيان الى صلب بعيد فلا نسب بينهما كفرادين من عشيرة واحدة ينتهي نسبها الى رأس العشيرة قبل ألف سنة مثلاً .

ومثاله في هذا الزمان بنو هاشم (كثرهم الله) . فانهم جميعاً ينتهيون الى صلب هاشم بن عبد مناف ، ومع ذلك لا يحكم بالنسب بينهم جميعاً . ما لم يكن بينهما نسب قريب كالإخوة ، والعمومة ، والحفولة القريبة .

(٣) هذا قيد في التعريف . أي لا بد من أن يكون الانتساب شرعياً . فلو كانت الولادة عن زنا لم تكن نسباً ، لنفي الولد عن الزاني شرعاً ، وللعاهر الحجر .

(٤) أي مراتب الإرث ثلاثة . وهي الطبقات الثلاث التي أشرنا اليها في الجدول .

(٥) وصف لـ « واحد » في قوله : « مع وجود واحد » ،

أي ان أصحاب الطبقة الثانية إنما يُمنعون من الإرث بسبب وجود واحد في الطبقة الاولى إذا كان ذلك الواحد خالياً من موانع الإرث بأن لا يكون قاتلاً أباه مثلاً ، أو كافراً .

فلو كان كذلك لم يمنعهم عن الإرث ، بل يرثونهم ولا يرث هو .



فالأولى (١) : ( الآباء ) دون آبائهم (٢) ( والأولاد ) وإن نزلوا .  
 ( ثم ) الثانية (٣) : ( الأخوة ) والمراد بهم : ما يشمل الأخوات (٤)  
 للأبوين ، أو أحدهما (٥) ( والأجداد ) والمراد بهم : ما يشمل الجدات (٦)  
 ( فصاعداً . وأولاد الإخوة ) والأخوات ( فتازلاً ) ذكوراً وإناثاً .  
 وأفردهم عن الأخوة (٧) لعدم إطلاق اسم الأخوة عليهم فلا يدخلون  
 ولو قيل (٨) : وإن نزلوا ونحوه . بخلاف الأجداد والأولاد (٩) .  
 ( ثم ) الثالثة (١٠) : ( الأعمام والأخوال ) للأبوين ، أو أحدهما

- (١) أي المرتبة الأولى . وهي الطبقة الأولى .  
 (٢) أي دون آباء الآباء . والمقصود : الأجداد فانهم من الطبقة الثانية .  
 (٣) أي المرتبة الثانية . وهي الطبقة الثانية .  
 (٤) فاللفظ تغليب للمذكر .  
 (٥) أي الأخوة من جانب الأب فقط ، أو من جانب الام فقط .  
 (٦) تغليباً أيضاً .  
 (٧) يعني أن المصنف أدرج أولاد الأولاد في « الأولاد » . وكذا أدرج  
 آباء الأجداد في « الأجداد » . أما أولاد الإخوة فذكرهم عليحدة بقوله : وأولاد  
 الأخوة ، ولم يدرجهم في الأخوة . وذلك لأن لفظ الأولاد يشمل أولاد الأولاد  
 فتازلاً باطلاق واحد ، لأنهم أولاد أيضاً .  
 وكذا آباء الأجداد داخلون في الأجداد ، لأنهم أجداد أيضاً .  
 أما أولاد الأخوة فليسوا بأخوة كي يشملهم اللفظ . فست الحاجة  
 الى ذكرهم عليحدة .

- (٨) ( لو ) هنا وصلية .  
 (٩) فان الأول يشمل آباء الأجداد . والثاني يشمل أولاد الأولاد .  
 (١٠) أي الطبقة الثالثة .

وإن علما كأعمام الأب والام ، وأعمام الأجساد ( وأولادهم ) فنازلاً ذكوراً وإناثاً .

( والسبب ) هو الاتصال بالزوجية ، أو الولاء . وجملته (١) ( أربعة الزوجية ) من الجانبين مع دوام العقد ، أو شرط الارث على الخلاف (٢) ( و ) ولاء ( الإعتاق ) (٣) ( و ) ولاء ( ضمان الجريرة ) (٤) ( و ) ولاء

---

(١) أي مجموع الأسباب الموجبة للارث .

(٢) يعني : أن الزوجية ليست توجب الارث على الاطلاق ، بل ان كانت عن دوام ، أو كانت متممة . ولكن اشترط التوارث من الجانبين أو من أحدهما .  
ففي صورة الزوجية الموقته لا بد في التوارث من الاشتراط . أما مع عدمه فلا توارث بينها .

على أن هناك خلافاً بين الفقهاء في مشروعية شرط التوارث في زواج المتعة ذكره الشارح قلن سره في كتاب النكاح .

واختاره هو : عدم التوارث مطلقاً راجع الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة ص ٢٩٦ — ٢٩٩ .

(٣) ولاء الإعتاق : عبارة عن ولاية تحصل للمولى المُعتَق بالكسر على عبده بسبب عتقه له : بشرط أن لا يكون للعبد المُعتَق وارث سواء . فعند ذلك يرثه المولى :

(٤) ولاء ضمان الجريرة : هو عبارة عن ولاية تحصل بين شخصين بسبب عقد يتوافقان عليه بهذه العبارة : يقول المضمون : (عاقدتك على أن تنصرتي وتنفعي عني ، وتعتل عني ، وترثني ) — فيقبل الضامن .

ويُشترط في المضمون أن لا يكون له وارث نسبي .

وإذا كان الضمان من الطرفين فيشترط عدم الوارث النسبي فيها .

( الامامة (١) ) :

والزوجة من هذه الاسباب تجامع جميع التورات ، والإعتاق لاجتماع النسب (٢) ، ويقدم على ضمان الجريرة (٣) ، المقدم (٤) على ولاء الامامة فهذه اصول موجبات الارث (٥) .

وأما الموانع فكثيرة قد سبق بعضها (٦) ويذكر هنا بعضها في تضاعيف للكتاب (٧) ، وغيره (٨) ، وقد جمعا المصنف في الدروس الى عشرين (٩)

(١) ولاء الامامة : عبارة عن الولاية التابعة للامام المصوم عليه السلام فهو وارث من لا وارث له .

(٢) بمعنى لو كان هناك مناسب وارث فلا تصل التوبة الى ولاية الاعتاق :

(٣) بمعنى أن ولاية الاعتاق مقدم على ولاية ضمان الجريرة فلا يرث الثاني

مع وجود الاول :

(٤) اي ضمان الجريرة فإنه مقدم على ولاء الامامة ، لأن الثاني وارث

من لا وارث له ،

(٥) وقد درجناها في الجدول المرسوم من ٢١ توضيحاً . وتفرقاً بين

اقسام الموجب .

(٦) كالزنا والدين المستغرق للتركة .

(٧) يعني كتاب الارث . فيذكر بعض الموانع - بخارجاً عن السنة المذكورة

هنا - في ثنايا مباحث الارث استطراداً وبالمناسبة . وهو العلم باقران موت التوارثين وبعد الدرجة مع وجود الأقرب . ونحو ذلك .

(٨) اي وغير كتاب الارث : كالتيبر عند السلطان من جريرة الابن

وميراثه مثلاً ،

(٩) خلاصة ما ذكره في الدروس : ١ - الفرق : ٢ - الكفر . ٣ - القتل :

٤ - العان . ٥ - الزنا . ٦ - التبرأ عند السلطان من جريرة الابن وميراثه . ٧ - الشك =

وذكر هنا ستة (١) :

أحدهما : الكفر ( ويمنع الإرث ) المسلم ( الكفر ) بجميع أصنافه ،  
وإن التحمل (٢) معه الاسلام ( فلا يرث الكافر ) حريياً أم ذمياً أم غارجياً  
أم لاصبياً أم غالياً (٣) ( المسلم ) وإن لم يكن مؤمناً (٤) ( والمسلم يرثُ

= في السب : ٨ - الغيبة المتقطعة : ٩ - الدين المستغرق : ١٠ - العلم باقتران موت  
المقارئين : ١١ - الحمل ما لم يتصل حباً : ١٢ - همد للدرجة مع وجود القرب ،  
١٣ - طرد المريض على امرأة ما لم يأذن الورثة . ١٤ - الطلل يقع مع غير استئصال  
ولا تُعلم حياته . ١٥ - اشتباه الوارث بالعبد : ١٦ - المنع بقدر الحيوة : ١٧ - المنع  
بقدر الكفر : ١٨ - المنع بقدر الوصية فيها دون الثلث : ١٩ - كون العين موقوفة  
٢٠ - كون العبد جانياً فلا يرثه الورثة لو استرقه المني عليه ، أو وليه .

(١) وهي : ١ - ( الكفر ) : ٢ - ( القتل ) : ٣ - ( الرقية ) : ٤ - ( العان )

٥ - ( الحمل ) : ٦ - ( الغيبة المتقطعة ) .

(٢) وإن كان متحلاً للاسلام ومدحياً له مع كونه كافراً : فهو كافر ،  
ولكنه يدعي الاسلام : كسرق الخوارج ، والنواصب ، والغلاة : يدعون الاسلام  
وهم كفار .

(٣) الكافر إذا لم يكن كتابياً : فهو عرني ، أو كان كتابياً ولم يدخل  
في ذمة الاسلام .

أما الذي فهو الكتابي الداخل في ذمة الاسلام ، والتزم بشرائط الذمة :  
والخارجي : الخارج على امام زمانه بما يوجب قتله كأهل التبروان خرجوا  
على ( أمير المؤمنين ) عليه الصلاة والسلام . ولناصبي : من تصبب العلماء لائمة  
الدين المصومين عليهم السلام : وجاهر بسبهم وشتمهم .

والغالي : من غالا بشأن الأئمة فرحم فيهم مزاحم الرواية :

(٤) أي إمامياً آمق يواقع الاسلام :

الكافر ) ويمنع ورثته الكفار ، وإن كفروا وهدّ (١) . وكلذا يرث المبتدع من المسلمين لأهل الحق (٢) ، ولثله (٣) ، وراثته (٤) على الأشهر : وقيل : يرثه الحق ، دون المكس (٥) :

( ولولم يُخلّف المسلم قريباً مسلماً كان ميراثه للمعتق : ثم ضامين الجبرية : ثم الامام عليه السلام (٦) . ولا يرثه الكافر بحال (٧) ، بخلاف الكافر فإن الكفار يرثونه مع فقد الوارث المسلم ، وإن يهد (٨) كضامين الجبرية : ويُقدّمون (٩) على الامام عليه السلام :

( وإذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته ) يرث الورثة حيث يكونون متعددين ( شارك ) في الارث بحسب حاله ( إن كان مساوياً ) لهم في المرتبة كما لو كان الكافر ابناً والورثة إخوته (١٠) ( والفرد )

(١) أي للمسلم الوارث :

(٢) المبتدع من المسلمين : من أهمل بدعة في دين الاسلام بما لا يفرجه عن الاسلام : فهو يرث أهل الحق وهو المسلم الثابت على الدين الاسلامي الخالص :

(٣) أي يرث المبتدع مهتدداً مثله .

(٤) أي يرث أهل الحق المبتدع على القول الأشهر :

(٥) وهو وارث المبتدع لأهل الحق :

(٦) فسترنا المقصود من هؤلاء في التعليقات ٣ - ٤ ص ٢٤ و ١ ص ٢٥ .

(٧) سواء كان للمسلم وارث غيره أم لا .

(٨) يعني يرثه الكفار إذا لم يكن للكافر وارث مسلم ولو يهد في البدعة كضامين الجبرية مثلاً :

(٩) أي الورثة الكفار .

(١٠) أي أخوة هذا الكافر الذي أسلم .

بالأرث ( إن كان أولى ) منهم كما لو كانوا اخصوة (١) : مسلماً كان المورث (٢) ام كافراً ونعماء التركة كالاصل (٣) :  
(ولو) أسلم بعد القسمة او (كان الوارث واحداً (٤) فلامشاركة ولو كان الوارثُ الامامَ حيث يكون المورث مسلماً (٥) ففي تنزيله (٦) منزلة الوارث الواحد، او اعتباره نقل التركة الى بيت المال ، او توريث المسلم (٧) مطلقاً (٨) احوال (٩) :

- (١) اي اخوة للميت . وكان هذا الكافر الذي اسلم إبنائه :
- (٢) وهو الميت :
- (٣) يعني اذا حصل للتركة تمام متجدد بعد الموت فحكمه حكم أصل التركة يرثه الكافر اذا اسلم قبل قسمته :
- (٤) اذ لو كان الوارث المسلم واحدا فهو يرث بمجرد موت المورث ولا يعوقف ارثه على القسمة :
- فمعتد اذا كان للميت وارث آخر كافر : فاسلامه بعد الموت لا يوجب إرثه ، لانه واقع بعد تحويل التركة الى الوارث المسلم :
- (٥) لانه لو كان كافرا ورثه ورثته الكفار :
- (٦) اي تنزيل الامام :
- (٧) اي الكافر الذي اسلم :
- (٨) سواء نقلت التركة الى بيت المال ام لا .
- (٩) ثلاثة .
- (الاول) : تنزيل الامام منزلة الوارث الواحد :
- (الثاني) : اعتباره نقل التركة الى بيت المال :
- (الثالث) : توريث المسلم مطلقا سواء نقلت التركة الى بيت المال ام لا :

وجه الاول (١) واضح دون الثاني (٢) ، والاخير مروي (٣) :  
ولو كان للوارثُ احدَ الزوجين ، فالأقوى : أن الزوج كالوارث  
المفرد (٤) ، والزوجة كالمفردة ، لمشاركة الامام عليه السلام لها (٥)  
دوله (٦) وإن كان غائباً (٧) .  
ولو كان الاسلام (٨) بعد قسمة البعض ، ففي مشاركته في الجميع (٩)  
او في الباقي (١٠) ،

(١) اي لقول الاول وهو (تنزيل الامام منزلة الوارث الواحد) ، لان  
الامام عليه السلام وارث مسلم وهو واحد . فانقلت للتركة اليه فلا مجال لارث  
للكافر الذي اسلم بعد نقل للتركة :

(٢) لان قيد « نقل للتركة الى بيت المال » لم يدل عليه دليل :  
(٣) (الوسائل) طهية (طهران) الحديثية الجزء ١٧ كتاب الفرائض  
ص ٣٨٠ الباب ٣ - :

(٤) لان المال كله له :

(٥) فلو اسلم الكافر قبل قسمة التركة بينها وبين الامام وورث سهمه :

(٦) اي دون الزوج فان الامام لا يشاركه في ارثه من زوجته .

(٧) اي وان كان الامام عليه السلام غائباً - كمصر الغيبة ، وسيأتي تفصيل  
ذلك في الفصل الثاني قبل مسألة العول عند قول المصنف : « والاقراب ارثه  
مع الزوجة » :

(٨) اي اسلام الوارث .

(٩) لأنه يصدق : أنه اسلم قبل القسمة : بناء على أن المراد من القسمة

هي قسمة الجميع :

(١٠) لأنه بالنسبة الى المقتدر المقسوم أسلم بعد القسمة ، وبالنسبة الى غير

المقسوم اسلم قبل القسمة . فكل بمصاحبه :

او المنع منها (١) اوجه : اوسطها الوسط (٢) .

( والمرتد عن فطرة ) وهو الذي العقد (٣) وأحد أبويه مسلم  
( لا يقبل توبته ) ظاهراً (٤) وإن كُفِلَ باطناً (٥) هل الاقوى ( وتقسم  
تركته ) بين ورثته بعد قضاء ديونه منها ، إن كان عليه دين ( وإن لم يقبل )  
بأن فات السلطان ، او لم تكن يد المسوق مضمومة ( ورثه المسلمون لغيره )  
لتنزيله منزلة المسلم في كثير من الاحكام كقضاء عيادته للقائه زمن الردة ؛  
( و ) المرتد ( حق غير فطرة ) وهو الذي العقد ولم يكن أحد  
أبويه مسلماً لا يقبل معجلاً ، بل ( يستتاب ) عن اللب الذي ارتد بسببه  
( فإن تاب (٦) ، وإلا قتل ) ، ولا يقسم ماله حتى يقبل ، او يموت ،  
وسباني بقية حكمه في باب الحدود ان شاء الله تعالى .

( والمرأة لا تقبل بالارتداد ) ، لقصور عقلها ( ولكن تحبس وتضرب  
اوقات الصلوات حتى تتوب ، او تموت ، وكذلك الخنثى ) للشك في ذكوريته  
المسلطة على قتله (٧) :

ويجعل أن يلحقه حكم الرجل ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

(١) لأنه اسلم بعد القسمة بناءً على أن المراد بالقسمة هي مطلق القسمة :

(٢) أي الوجه للوسط هو الأعدل ، نظراً إلى أن المال قد تشطر شرطين :

فلكل شرط حسابها الخاص ؛

(٣) أي العقد لطفته في حالة كون أحد أبويه : أبيه ، أو أمه : مسلماً ؛

(٤) فتجري عليه احكام المرتد ؛

(٥) عند الله في واقع الأمر ؛

(٦) أي فلا شيء عليه ؛

(٧) يعني أن الذكورية هي العلة الموجبة لقتل المرتد . وبما أن الذكورية

مشكوك الوجود في الخنثى : فلا علم بموجب القتل فيه ؛



« من يذل دينه فاقطعه » (١) ، خرج منه المرأة فيبقى الباقي (٢) داخلا في العموم اذ لا يصح على الخنثى بمصوبه وهذا معناه لولا ان الحدود تدرك بالشبهات (٣) :

( و ) ثالثها (٤) ( القتل ) اي قتل الوارث لولاه (٥) المورث وهو ( ماله ) من الارث ( اذا كان عمداً ظلماً ) اجماعاً ، مقابلة له بتضيض مقصوده (٦) ، ولقوله صلى الله عليه وآله : « لا ميراث للقاتل » (٧) واجتزأنا بالظلم عما لو قتلته جداً او قصاصاً ونحوهما من القتل بحق فإنه لا يمتنع :

(١) ( سنن ابن ماجه ) الجزء ٢ كتاب الحدود ص ٨٤٨ الباب الثاني : باب المرتد عن دينه الحديث ٢٥٣٥ :

(٢) الذي من جملة الخنثى :

(٣) يعنى أن مقتضى العموم هو الحكم بوجود قتل الخنثى المرتد . لكونه داخلاً في عموم قول النبي صلى الله عليه وآله . لكن هنا مائلاً عن ذلك وهو قانون الدرر بالشبهة ، حيث ورد : « أن الحدود تدرك - اي تدفع - بالشبهات » اي بسبب الشبهة : وهي هنا : احتمال كونها أنثى :

(٤) اي ثاني الموانع للارث :

(٥) اي لولا القتل : وهذا تقييد للوارث . اي كان وارثاً لولا قضية قتله لمورثه : فالوارث فاعل مضاف اليه . والمورث مفعول به :

(٦) يعنى لو كان قتل مورثه طعماً في تركه ، فإن الشارع قد حكم بمنع من الإرث : نقضاً لمقصوده .

(٧) ( الكافي ) طيبة ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٧ - ص ١٤١

الحديث .

( ولو كان ) قتله ( خطأ ) خطأ (١) ( منع من الدية خاصة )  
على اظهر الاقوال ، لانه جامع بين النصين (٢) ، ولان الدية يجب عليه

(١) الخطاء المحض : ما كان القاتل غير قاصد لقتل هذا الشخص ولم تكن  
الآلة قاتلة . كما اذا رمى بحجر طيراً فأصاب السائل قتله .

وهناك شبه الخطاء ، او شبه العمد وهو من يقصد تأديب غيره بالضرب  
بالعصا مثلاً فيتفق موته بسبب ذلك الضرب :

أما العمد المحض فهو القاصد لقتل بآلة قاتلة كالسيف والخنجر ونحوهما :

(٢) وهما : النص القاتل يارث القاتل مطلقاً من الدية وغيرها :

والنص القاتل يعدم ارث القاتل مطلقاً من الدية وغيرها :

أما النص الاول : فقد روى ( الامام ابو جعفر ) عليه السلام عن جده

امير المؤمنين عليه السلام انه قال : اذا قتل الرجل امه خطأ ورثها ، وان قتلها  
معمداً فلا يرثها :

ومثل هذه الرواية رواية اخرى عن ( الامام الصادق ) عليه السلام :

فهذان النصان يدلان على ارث القاتل مطلقاً من الدية وغيرها :

راجع ( الوسائل ) طبعة ( طهران ) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٣٩١

٣٩٢ الحديث ١ - ٢ .

وأما النص الثاني فمن ( ابي عبد الله ) عليه السلام : ولا يرث الرجل اباه

اذا قتله وان كان خطأ :

راجع للنص المصدر ص ٣٩٢ الحديث ٣ ،

فهذا الحديث يدل على عدم ارث القاتل مطلقاً من الدية وغيرها .

فالجمع بين هذين النصين المتعارضين : هو القول بعدم ارث القاتل من الدية

خاصة ، بل يرث من سائر التركة . لكنه جمع تبرهني :

دفعها الى الوارث : للأبنة (١) ، ولا شيء من الموروث للقاتل يُدفع اليه (٢) . والدفع الى نفسه لا يعقل (٣) وبه (٤) صريحاً رواية عامية (٥) .

(١) في قوله تعالى : ( قَدِيحَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ) :

النساء : الآية ٩١ - أي تعطى الدية الى الأولى بالمقتول وهو الوارث :

(٢) أي الى الوارث :

خلاصة هذا الاستدلال : أن الدية يجب دفعها الى الوارث لقوله تعالى ( قَدِيحَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ) .

فمتى لو اراد القاتل - المقروض انه وارث ايضاً - دفع الدية الى الورثة . فالخصة التي تقع له من الدية هل يدفعها الى غيره ؟ وهذا خلاف المقروض ، لأن الدفع الى غيره يخرجها عن كونه وارثاً ، لأن المقروض انه وارث ايضاً :

او يدفعها الى نفسه ؟ والدفع الى النفس غير معقول ، لانه تحصيل لمحصل . اذن فالاولى أن نقول : لانه لا يرث من الدية خاصة ، ويرث من سواها من التركة .

(٣) هذا الاستبعاد يصح في صورة العمد ، او الخطأ غير الخفض :

أما في صورة الخطأ الخفض فان الدية يدفعها الماكلة فلم يتحقق الدفع الى النفس

فلا يلزم منه المحلور :

اذن يمكن القول بأنه يرث من الدية .

(٤) أي بمنع في صورة الخطأ الخفض .

(٥) (سنن ابن ماجه ) طبع سنة ١٣٣٧ - الجزء ٢ كتاب القرائن

ص ٩١٤ الباب ٨ - باب ميراث القاتل - الحديث ٢٧٣٦ : اليك نص الحديث

عن (رسول الله) صلى الله عليه وآله انه قام يوم (فتح مكة) : (المرأة

ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل احدهما صاحبه :

فاذا قتل احدهما صاحبه عمداً لم يرث من دينه وماله شيئاً ، وان قتل احدهما

صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه ) :

وقيل : يُمنَح مطلقاً (١) ، لرواية القفيل بن يسار عن الصادق عليه السلام : « لا يرث الرجلُ الرجلَ اذا قتله ، وان كان خطأ » (٢) ، وقيل : يرث مطلقاً (٣) ، لصحيفة عبد الله بن سنان عنه عليه السلام في رجل قتل أُمّه أبليها ؟ قال : « ان كان خطأ ورثها ، وان كان عمداً لم يرثها (٤) ، وترك الاستصصال (٥) دليل العموم فيها تركه مطلقاً (٦) ومنه الدية (٧) : ورواية القفيل مرسله فلا تعارض الصحيح (٨) »

(١) من الدية وغيرها :

(٢) ( الوسائل ) طبعة ( طهران ) سنة ١٣٨٨ - الجزء ١٧ ص ٣٩٢

الحديث ٣ :

(٣) من الدية وغيرها :

(٤) نفس المصدر السابق ص ٣٩١ الحديث ١ .

(٥) اي ترك الاستصصال في (صحيفة عبد الله بن سنان) المشار اليها في الهامش

وقم ٤ فقد ترك التصصيل بين الدية وغيرها من الاموال والتركات ،

والمعنى : انه لم يقيّد ارثه ، او عدم ارثه بالدية او بما عداها ،

(٦) سواء من الدية ام من غيرها : فالقاتل بالارث يقول به مطلقا

من الدية وغيرها ،

والقاتل بعدم الارث يقول بعدمه مطلقا من الدية وغيرها .

(٧) اي ومع ( ما تركه ) الدية ، لانها من جملة تركه الميت التي يرثها ورثته

(٨) اي صحيفة ( عبد الله بن سنان ) المشار اليها في الهامش رقم ٤ .

وهذا ترجيح من ( الشارح ) رحمه الله لقول باوث القاتل خطأ مطلقا

من الدية وغيرها .

وفي الحاق شبه العمد به (١) او بالخطاء قولان ، اجودهما الاول (٢) لانه عائد في الجملة (٣) .

ووجه العدم : كونه خاطئاً كذلك (٤) ، ولان التعليل (٥) بمقابلته بتقيض مقصوده لا يجري فيه (٦) .

ولا فرق بين الصبي والمجنون (٧) وغيرهما ، لكن في الحاقها بالخاطئ او للعائد نظر ، ولعل الاول (٨) أوجه (٩) :

ولا بين المباشر والسبب (١٠) في ظاهر الملعب (١١) ، للعموم (١٢) :

(١) اي بالعمد . والمراد بشبه العمد : هو قصد الضرب وارادة التاديب منه كما لو ضرب بالعصا مثلاً فأتى المضروب على اثر ضربه : فهذا لم يقصد القتل ، ولكنه وقع القتل بسببه اتفاقاً : فهو خطأ "شبه العمد" :

(٢) وهو الإلحاق بالعمد ،

(٣) ولو كان عمده بالنسبة الى ضربه ، لا الى قتله :

(٤) اي في الجملة ، لانه لم يقصد قتله : وانما هو شيء وقع بغير ارادته .

(٥) اي التعليل المذكور سابقاً توجيها لعدم ارث القاتل :

(٦) لانه لم يقصد قتله لأجل إرثه ، بل وقع القتل خارجاً عن إختياره :

(٧) في أنه يشملها حكم القاتل :

(٨) اي الحاقها بالخاطئ .

(٩) لانه لا عمد للصبي ، ولا للمجنون :

(١٠) المباشر : من يصلى القتل بنفسه . والسبب : من يأمر بالقتل ،

او يهيئ مقتنيات تلحق لا عالة الى قتل إنسان مقصود .

(١١) أي مذهب الإمامية :

(١٢) اي عموم لفظ القاتل الوارد في الأدلة . فهو يشمل ما اذا كان سبباً ،

او مباشراً . اذا صدق عليه القاتل عرفاً :

( ورث الدية ) دية المقتول سواءً وجبت اصاله كالخطأ وشبهه ،  
ام صلحاً كالعمد (١) ( كل<sup>٤</sup> مناسب (٢) ) للمقتول (ومسايب (٣) له )  
كغيرها (٤) من امواله ، لعموم آية « اولي الارحام (٥) » قالهم (٦) جمع  
مضاف (٧) .

( وني ) ارث ( المتقرب بالام ) لها (٨) ( قولان ) مأخذها :  
ما سلف (٩) ، ودلالة (١٠) رواية محمد بن قيس (١١) ، وعبد الله بن سنان (١٢)

(١) لأن في صورة العمد يميز لولي الإقتصاص : فلا دية تورث . أما اذا  
صالح الولي على الدية . فانها تورث حيثئذٍ :  
(٢) اي من يلتبس اليه بالولادة .

(٣) اي مع كانت وصلته الى الميت مهينة كالزوج والمولى .  
(٤) اي غير الدية .

(٥) وهي قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِحَسَبِ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ  
في كتاب الله » ،  
(٦) اي « أولوا الأرحام » .

(٧) اي شبه جمع ، لأن « اولوا » لا واحد له من لفظه فهو شبه الجمع  
وعلى اي فالجمع المضاف ، او شبه الجمع المضاف يطيد العموم حيث لا عهد :  
(٨) اي للدية .

(٩) وهو عموم آية « أولوا الأرحام بِحَسَبِ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ في كتاب  
الله » . فهذا دليل لارث المتقرب بالام للدية .

(١٠) هذا دليل لعدم ارث المتقرب بالام للدية .

(١١) ( للكاتبي ) طبعة ( طهران ) سنة ١٣٧٩ - الجزء ٧ ص ١٣٩  
الحديث ٥ :

(١٢) نفس المصدر الحديث ٣ .

وصيد بن زرارة (١) عن الهافر والصادق عليهما السلام بحرمان الاخوة من الام ، والحق (٢) غيرهم من المتقرب بها (٣) ، لمفهوم الموافقة (٤) واستقر به (٥) المصنف في الدروس بعد حكمه بقصر المنع على موضع النص (٦) .

(١) نفس المصدر السابق الحديث ٦ :

ليك لنص الاحاديث الثلاثة المذكورة: عن (محمد بن نيس) عن (ابي جعفر) عليه السلام قال : قال : الدية يرثها الورثة على فرائض الموارث إلا الإخوة من الام فالهم لا يرثون من الدية شيئاً الحديث ٥ :

عن (عبد الله بن سنان) قال : قال (ابو عبد الله) عليه السلام قضى (امير المؤمنين) عليه السلام ان الدية يرثها إلا الإخوة والاختوات من الام الحديث ٣.

وعن (عبيد بن زرارة) عن (ابي عبد الله) عليه السلام :

قال : لا يرث الإخوة من الام من الدية شيئاً الحديث ٦ :

(٢) اي ألحق بقية المتقربين الى الميت من الام ، بالاختوة في حرمانهم عن الدية ، الحاقاً بالفحوى وان كانت الروايات الثلاثة المذكورة في المأمش المتقدم الواردة في خصوص حرمان الاختوة من الام فقط :

(٣) (بهم) متعلق بـ (الحق) و (بها) متعلق بـ (المتقرب) .

(٤) وهو القياس الاولوي ، لان الاختوة للام اذا كانوا محرومين من ارث الدية وهم اقرب الى الميت من اخواله واعمامه من لمة فحرمان هؤلاء يكون بالاولي (٥) اي قرب الالحاق في نظره .

(٦) وهم الاختوة للام فقط ،

( ١ ) ويرثها ( ١ ) للزوج والزوجة ( في الأشهر ، ورواية للسكوني ( ٢ )  
بمنها ضعيفة ، او عمولة على القضية ( ولا يرثان القصاص ( اتفاقاً ( و )  
لكن ( لو صولح على اللدبة ) في العمد ( ورثا منها ) كليهما من الاموال  
وغيرهما من الوراث ، للعموم ( ٣ ) .  
( و ) ثالثها ( ٤ ) ( الرق ) وهو ( مانع ) من الارث ( في الوارث ( ٥ )  
وان كان المورث مثله : هل يرثه ( ٦ ) الحر وان كان لهامن جيرة ( ٧ )  
دون الرق وان كان ولداً ( و ) في ( المورث ( ٨ ) ( فلا يرث الرق  
قريبه الحر وان قلنا بملكه ، هل ماله لمولاه بحق الملك ( ٩ ) ، لا بالارث ،  
مطلقاً ( ١٠ ) .

( ١ ) اي اللدبة ،

( ٢ ) لوسائل كتاب الارث ب ١١ حديث ٤ ،

( ٣ ) اي للعموم آية ( أولى الأرحام ) وغيرها :

( ٤ ) اي ثالث موانع الارث :

( ٥ ) اي انكالت الرقية في الوارث :

( ٦ ) اي المورث - يعني اذا مات إنسان وله مال : وله ولد رقيق . وولد

آخر حر . فان تركته لولد الحر ، دون الرقيق :

( ٧ ) اي وان كان الوارث الحر لهامن جيرة الذي هو وارث بعيد فهو

يرث ، ولا يرث الرقيق وان كان قريباً .

( ٨ ) اي الرقية في المورث مائة من ثورث ورثه : حيث إن أمواله تكون

ملكاً لمولاه :

( ٩ ) لأن العهد وما يملكه لمولاه :

( ١٠ ) قيد الرق : اي سواء كان الرقيق قناً ام مكاتباً ام مدبراً :



( ولو كان الرقيق ) ولِدَ الميِّت (١) ( ولدٌ ) حر ( ورث جدّه ،  
 دون الأب ) ، لوجود المانع (٧) فيه دولة (٣) ، ولا يُمنع رِق (٤) ابيه  
 ( وكذا الكافر والمقاتل لا يمتنعان ) من الارث ( من يقرب بها (٥) ) ،  
 لانفاء المانع منه (٦) دولها :

( والمعتق ) اي من تهرّر بعضه وبقي بعضه رقاً ( يرث بقدر  
 ما فيه من الحرية ، ويُمنع ) من الارث ( بقدر الرقية ) ، فلو كان للميت  
 ولد نصفه حر ، واخٌ حرٌ فالمال بينهما نصفان (٧) ، ولو كان نصف

---

(١) يمرّ ولد ، عطف بيان للرقيق . يعني أن الميت حر : وله ولد رق :

ولولد الرق ولد حر : فهذا الحفيد يرث جده دون ابيه .

(٢) وهو الرقية :

(٣) اي في الأب ، دون الحفيد .

(٤) اي بسبب رِق ابيه :

(٥) بأن يكون لولد الذي هو كافر ابنٌ مسلمٌ : فهذا الابن يرث جده ،

ولا يمنعه من الارث كفر ابيه :

وكذا اذا كان المقاتل ولد : فهو يرث جده دون ابيه ، ولا يسري قتل الاب

الى ولده :

(٦) اي من الولد : دون الاب الكافر او الاب المقاتل :

(٧) لأن لولد الذي هو مبغض بالتصنيف نصف المال :

والنصف الباقي لا وارث له في الطبقة الاولى : فيرث الاخ الحر الذي هو

مع الطبقة الثانية :

فمجموع التركة يقسم الى نصفين : نصف لولد ، ونصف للأخ .

الأخ حرّاً (١) ايضاً فللابن النصف (٢) ، وللأخ الربع (٣) . والباقي للعم  
الحر ان كان (٤) ، فلو كان نصفه (٥) حرّاً فله الثمن (٦) والباقي لغيره  
من المراتب المتأخرة عنه . وهكذا ( ويورث المبعوض كذلك (٧) )  
فاذا كان نصفه حرّاً فلمولاه نصف تركته ، ولوارثه الحرّ النصف وهكذا :  
( واذا اعتق ) للرق ( على ميراث قبل قسمته فبالاسلام (٨) )  
قبل القسمة يرث ان كان الوارث متعدداً ولم يقتسموا التركة ، ويُمنع مع  
اتحاده ، اوسبق القسمة على حصته الى آخر ما ذكر :  
( واذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك اشترى من التركة )  
ولو قهراً على مولاه . والمتولي له (٩) الحاكم الشرعي ، فإن تعذر تولاه

(١) ونصفه الآخر رق . اي كان مهنياً بالنصف ،

(٢) لمكان نصفه الحر :

(٣) لأن النصف الباقي كان للأخ اذا كان حرّاً مطلقاً وهذا حرّ بالنصف

فيكون له من النصف المذكور نصفه . اي نصف النصف وهو الربع :

(٤) وهو من الطبقة الثالثة .

(٥) اي نصف العم :

(٦) لأن الباقي من ارث الولد والأخ هو الربع . وهو كان للعم لو كان

حرّاً مطلقاً ، أما وهو مهنياً بالنصف فله نصف هذا الربع . اي نصف الربع

وهو الثمن :

(٧) اي حسب حرّيته . وبمقدارها . فلو كان مهنياً بالنصف فلورثته

المناسبتين نصف تركته ، والباقي لمولاه بالملك :

(٨) اي فكل سلام للكافر قبل قسمة التركة . ليرث .

(٩) اي للاشتراء :

غيره (١) كفاية ( وأعتق وورث ) باقي التركة ( أباً كان ) الرق ( للميت او ولداً او غيرها ) من الأنساب على الأشهر ، أما الأبوان والاولاد فوضع وفاق ، وبه نصوص كثيرة (٢) .

وربما قيل بعدم فك الاولاد (٣) والاول (٤) هو المذهب .  
واما غيرهما (٥) من الارحام فيبعضه نصوص غير نفية السند (٦) ،  
ولم يفرق احد بينهم (٧)

(١) اي من سائر المؤمنين فيقولون هذا الأمر كفاية .

(٢) الكافي طبعة طهران سنة ١٣٧٩ الجزء ١٧ من ص ١٤٦ الى ١٤٨ -  
الاحاديث .

(٣) اي اذا كان الورثة اولاداً أرقاء فلينهم لا يشترون من مواليتهم ليرثوا .

(٤) وهو فك الاولاد والأبوين ، هو المذهب اي مذهب الإمامية .

(٥) اي غير الأبوين والاولاد .

(٦) اي نصوص « فك بقية الارحام من التركة » ضعيفة .

راجع الوسائل الجزء ١٧ ص ٤٠٤ الباب ٢٠ - الاحاديث .

واليك نص بعضها عن بعض اصحابنا عن (ابي عبد الله) عليه السلام  
قال : ( اذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك ، او امه وهي مملوكة ، او اخاه ،  
او اخته وترك مالا والميت حر أشتري - مما ترك - ابوه ، او قرابته وورث ما بقي  
من المال ) .

فإن قوله عليه السلام : ( اشتري مما ترك ابوه ، او قرابته ) عام يدل على عموم  
فك الارحام مطلقاً ...

(٧) اي الاصحاب لم يفرقوا بين بقية الارحام . بل حكموا بفك الجميع  
او ترك الجميع .

فَحَكَمَ الْاَكْثَرُ بِفَكَ الْجَمِيعِ (١) ، وتوقف العلامة في المختلف لذلك (٢) ، وله وجه (٣) .

وفي شراء الزوجة رواية صحيحة (٤) ، ومحمل عليها (٥) الزوج بطريق اولى .

ولو قصر المال عن قيمته (٦) ففي فكه قولان ، اشهرهما : العدم . وقوفاً فيها خالف الاصل (٧)

(١) اي بفك جميع الارحام من دون اختصاص ببعض دون بعض .

(٢) اي توقف العلامة في المختلف في فك بقية الارحام ، لاجل عدم نقاء السند .

(٣) اي ولتوقف العلامة وجه وجهه حيث ضعف أسناد النصوص التي هي مستند التعميم .

(٤) اليك نص الصحيحة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام : اذا مات الرجل وله امرأة مماوكة اشتراها من ماله فاعتقها ثم ورثها .

الاستبصار طبعة النجف الاشرف سنة ١٣٧٦ - الجزء ٣ - القسم الثاني ص ١٧٨ الحديث ١٧ .

(٥) اي محمل الزوج ايضاً على الزوجة - في وجوب شرائه من زكاة زوجته - وان كان النص وارداً بشأن الزوجة . لكن لا اختصاص بها . بل الحكم في الزوج يكون بطريق اولى ، نظراً الى سائر احكامها التي يكون نصيب الزوج منها أوفر . (٦) اي عن قيمة الرقيق .

(٧) المراد من الأصل هنا : عموم قاعدة السلطنة المالكية النابتة للمولى . حيث شراء مملوك منه قهراً يكون خلاف هذه القاعدة . ولذلك يجب الاقتصاد في تخصيصها على مورد النص .

على موضع الوفاق (١) .. وهذا (٢) ينتج في غير من اتفق على فكه (٣) وفيه (٤) ينتج شراء الجزء وإن قُلَّ . عملاً بمقتضى الامر (٥) بحسب الامكان (٦) ، ولحصول الغرض (٧) به في الجملة .  
وعلى المشهور (٨) لو تعدد الرقيق وقصر المال عن فك الجميع وأمکن أن يُفك به البعض ففي فكه (٩) بالقرعة ، أو التخيير ، أو علمه (١٠) أوجه . وكلما الإشكال لو وفدت حصّة بعضهم بقيمتهم وقصر البعض (١١) ، لكن فك الموفي هنا أوجه .

(١) وهو صورة وفاء التركة بقيمة المملوك .  
(٢) اي الوقوف فيما خالف الاصل على موضع الوفاق وهو وفاء التركة بقيمة المملوك .  
(٣) وهم الابوان والاولاد .  
(٤) اي فيما اتفق على وجوب فكه كالأبوين والاولاد .  
(٥) الوارد في احاديث الباب . حيث قوله عليه السلام : « يُشترى ويُعتق ثم يُلغى اليه ما بقى » والخبر بمعنى الأمر .

الوسائل ج ١٧ ص ٤٠٥ .

(٦) اشارة الى (قاعدة اليسور) المستفادة من قول امير المؤمنين عليه السلام المروي عنه في غوالي الثاني : (مالا يدرك كله لا يترك كله) ..  
(٧) وهو ارتفاع الوارث بالمال ولو بشراء جزئه .  
(٨) من وجوب شراء كل ذي قرابة .  
(٩) اي البعض .  
(١٠) اي عدم التفك راساً .  
(١١) بان كان الارقاء اربعة - مثلاً - وكان المال اربعمائة دينار . وكان =

وظاهر النصوص (١) توقف عتقه بعد الشراء على الإعتاق (٢) كما يظهر من العبارة (٣) ، فيتولا (٤) من يتولى الشراء .  
 (ولا فرق بين أم الولد ، والمدبر ، والمكاتب المشروط ، والمطلق (٥) الذي لم يؤد شيئاً ) من مال الكتابة (٦) ( وبين القن (٧) ) ، لاشترائه

= بعضهم يساوي ١٠٠ دينار ، وغيره ١٥٠ ديناراً مثلاً . فالمال يوزع حسب الرأس  
 فلكل مائة دينار .

فالاول بقي حصته بفكه . والباقي بشكل امره .

(١) اي النصوص الواردة في هذا الباب .

واليك نص بعضها عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وله  
 ابن مملوك .

قال : ( يُشترى ويُعتق ، ثم يُدفع اليه ما بقي ) حيث إن الامام عليه السلام  
 يأمر بالعتق بعد الشراء .

راجع الوسائل ج ١٧ ص ٤٠٥ الحديث ٤ .

(٢) حيث قوله : « يُشترى ويُعتق » .

(٣) اي عبارة المصنف - رحمه الله - حيث قوله في ص ٤٠ - ٤١ : « أُشترى  
 من التركة وأُعتق » .

(٤) اي فيتولى الاعتاق من يتولى شراء العبد إما مباشرة ، أو توكيلاً .

(٥) أم الولد . والمدبر . والمكاتب المشروط والمطلق ، هؤلاء قد تشبهوا  
 بالحرية في الجملة .

(٦) لانه ان كان مؤدياً بعض المال فهو يرث بحسبه .

(٧) وهو المملوك الصريف الذي لم يتشبه بالحرية اصلاً .

الجميع في اصل الرقصة ، وان تثبت بعضهم بالحرية (١) ، والنهي (٢) عن بيع أم الولد مخصوص بغير ما فيه تعجيل لعتقها ، لأنه (٣) زيادة في مصلحتها التي نشأ منها المنع (٤) فيصح (٥) بطريق اولي . ولو كان المطلق قد أدى شيئاً وعُتق منه بحسابه فُكَّ الباقي وان كان يرث بجزءه الحر ، لان ما قبل جزءه الرقبة من الارث بمنزلة من لا وارث له .

(و) رابعها (٦) ( اللعان ) وهو ( مانع من الارث ) بين الزوجين

(١) كالقسم الاول وهم : ام الولد . والمدبر . والمكاتب المشروط والمطلق :

(٢) جواب عن سؤال مقدر .

تقدير السؤال : كيف يجوز شراء ام الولد من مولاها لترث ما خلف لها مؤثرها الميت مع ورود النهي الصريح بعدم جواز بيعها ؟

والجواب : أن النهي الوارد عن بيعها إنما هو لاجل مصلحتها وهو بقاؤها الى ما بعد وفاة مولاها حتى تتمكن من ارث ولدها فهذه المصلحة هي المانعة من بيعها فاذا وجدت هذه المصلحة في وقت اقرب من وفاة مولاها جاز شراؤها قطعاً ، لحصول الغرض وهو العتق .

(٣) اي التعجيل في عتق ام الولد قبل وفاة مولاها . زيادة في مصلحتها وهو العتق .

(٤) اي منع بيعها .

(٥) الفناء نتيجة وتفرع على ما افاده من ان التعجيل في عتقها زيادة في مصلحتها .

(٦) اي رابع موانع الارث .

وبين الزوج والولد المنفي به (١) من جانب الاب والولد (٢) ( الا ان يكذب ) الاب ( نفسه ) في نفسه ( فيرثه الولد من غير عكس ) (٣) وهل يرثه حينئذ (٤) أقارب الاب مع اعترافهم به (٥) ، أو مطلقاً (٦) ، او علمه (٧) مطلقاً ، أو جهة ، أشهرها : الأخير (٨) ، لحكم الشرع بانقطاع النسب فلا يعود ، وإنما ورثه الولد بالتكذيب (٩) بدليل خارج .  
ولو اتفق للولد قرابة من الابوين ، وأخرى من الام كالاخوة اقتسموه (١٠) بالسوية ، لسقوط نسب الاب ، ولو كان المنفي تامين نوارثا بالامومة (١١) .

(و) خامسها (١٢) ( الحمل ) وهو ( مانع من الارث (١٣) إلا أن

- (١) اي بسبب اللعان .
- (٢) اي لا يرث الاب هذا الولد ، ولا الولد هذا الاب .
- (٣) اي لا يرث الاب الابن ، لانه نفى بنوته عن نفسه .
- (٤) اي حين ان كذب الأب نفسه .
- (٥) اي بالولد .
- (٦) سواء اعترفوا به ام لا .
- (٧) اي عدم ارث الأقارب .
- (٨) وهو عدم الارث مطلقاً ، سواء اعترفوا به ام لا .
- (٩) أي بتكذيب الاب نفسه .
- (١٠) اي اقتسم قرابة الولد من ابيه وقرابة الولد من امه - ارث الولد بالسوية لأنهم جميعاً قرابة امه بعد سقوط نسب ابيه .
- (١١) لسقوط نسب الأب على الاطلاق .
- (١٢) اي خامس موانع الارث .
- (١٣) لا يرث هر . ويمنع الآخرين ان يرثوا كحملات .



ينفصل حياً ) . فلو سقط ميتاً لم يرث ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم :  
 « السقط لا يرث ولا يورث » (١) ولا تشترط حياته (٢) عند موت المورث  
 بل لو كان نطفة ورث ، اذا انفصل حياً ، ولا يشترط استقرار حياته بعد  
 انفصاله ولا استهلاله (٣) ، لجواز كونه أخراً (٤) ، بل مطلق الحياة  
 المعتبرة بالحركة البينة (٥) ، لانبחו التقلص الطبيعي (٦) كما لو خرج  
 بعضه حياً وبعضه ميتاً (٧) .

وكما يجب الحمل عن الارث الى أن انفصل حياً يجب غيرَه  
 ممن هو دونه (٨) ليستين أمره . كما لو كان للميت امرأة ، أو أمة حامل  
 وله (٩) أخوة فيترك الارث حتى تضع .  
 نعم لو طلبت الزوجة الارث أعطيت (١٠) حصّة ذات الولد (١١) ،

(١) والثاني فرع عن الأول .

(٢) أي نفخ الروح فيه .

(٣) وهو الصوت الخارج من الطفل عند وضعه .

(٤) لا يخار هذا التعليل من شيء . حيث لا يرتبط مطلق الصوت بالخرس

لجواز تصويت الأخرس أيضاً ولو بالبكاء .

(٥) أي الحركة الارادية او مثل دقات القلب والنبض .

(٦) كما يحصل في اللحم عند قطعه عن الذبيحة بعد ذبحها .

(٧) أي لاجرة هذه الحياة القائمة ببعضه ، دون بعض .

(٨) أي في الطبقة بعده .

(٩) أي للميت .

(١٠) لأنها تجامع جميع الطبقات .

(١١) وهو الشمن ، لأنه المتيقن .

لأنه المتيقن ، بخلاف الإخوة (١) .

ولو كان هناك ابوان أُعطيَا السلمين (٢) ، او اولاد (٣) أُرجىء (٤) سهم ذكرين ، لتدور الزائد ، فإن انكشف الحال بخلافه استُدرك زيادة ونقصانا (٥) .

ويُعلم وجود الحمل حال موت المورث بأن يُوضَعَ حياً للون ستة اشهر منذ موته (٦) ، او لأقصى الحمل (٧) إن لم توطء الام وطناً يصلح استناده اليه (٨) فلو وطئت ولو بشبهة (٩) لم يرث ، لاحتمال تجددده مع أصالة عدم تقدمه (١٠) .

(١) فلا يُعطَوْنَ شيئاً ، لأنهم من الطبقة الثانية .

(٢) لأنها متساويان مع الولد في الطبقة . وتكون حصبة كل واحد منهما مع الولد السلم .

(٣) غير هذا الحمل .

(٤) أي ترك من التركة للحمل مقدار حصبة ولدين ذكرين .

(٥) فلو كان الحمل ازيد من ذكرين استرجع حصته من الورثة . وان كان نقص رد عليهم ما ترك زائداً له .

(٦) أي لو كانت المدة بين وضعه وموت مورثة اقل من ستة اشهر . فلا يعقل انتقاد نطقته بعد موت مورثه .

(٧) وهي ستة كاملة .

(٨) أي كان الفصل بين موت المورث ، ووضع الولد ستة ، ولكن من غير ان توطأ الام بعد موت المورث بما يوجب استناد الحمل الى ذلك الوطء .

(٩) حيث يجوز استناد الحمل الى هذا الوطء المتأخر .

(١٠) أي عدم تقدم الحمل على هذا الوطء المتجدد .

وسادسها (١) : الغيبة المنقطعة وهي مائة من نفوذ الارث ظاهراً (٢) حتى يثبت الموت شرعاً . وقد نبّه عليه (٣) بقوله : (والغائب غيبة منقطعة) بحيث لا يُعلم خبره ( لا يُورث حتى تمضي له ) من حين ولادته (مدة" لا يعيش مثله اليها عادة" ) ، ولا عبرة بالنادر (٤) ، وهي (٥) في زماننا مائة وعشرون سنة ، ولا يبعد الآن (٦) الاكتضاء بالمئة ، لندور التعمير اليها (٧) في هذه البلاد (٨) .

فاذا مضت للغائب المدةُ المعتبرةُ حُكِمَ بتوريث من هو موجود حال الحكم . ولو مات له قريب في تلك المدة (٩) ، عُزِلَ له نصيبه منه (١٠) وكان بحكم ماله ..

والحكم بالترتبص بمراث الغائب المدة المذكورة هو المشهور بين الاصحاب ، وهو مناسب للأصل (١١) ، لكن ليس به رواية صريحة . وما أدعي

(١) اي ساحس موانع الارث ،

(٢) لاحتمال حياته .

(٣) اي على هذا المانع السادس .

(٤) ممن يعيش أكثر من الأعمار الطبيعية .

(٥) اي المدة التي لا يعيش لملها أحد عادةً .

(٦) اي زمن الشهيد الثاني رحمه الله . ونقول : أما زماننا فالأعمار الطبيعية

تتراوح بين الستين والسبعين . وربما الى ثمانين قليلاً .

(٧) اي الى مائة وعشرين .

(٨) اي بلاد الشامات التي هي احسن بقاع العالم مناخاً . فكيف بسائر البلاد

(٩) قبل الحكم بموته .

(١٠) اي من ذلك القريب .

(١١) اي استصحابه بقاء حياته .

- له من النصوص (١) ليس دالا عليه (٢) .
- وفي المسألة اقوال أخر مستندة الى روايات بعضها صحيح (٣) .
- منها : أن يُطلب اربع سنين في الارض فان لم يُوجد قُسم ماله بين ورثته . ذهب اليه المرتضى والصلوق . وقواه المصنف في اللروس وجنح (٤) اليه العلامة ، وهو قوي مروي (٥) . ويؤيده الحكم السابق (٦) باعتداد زوجته عدة الوفاة ، وجواز تزويجها بعدها (٧) . ولو لم يُطلب كذلك (٨) فالعمل على القول المشهور (٩) .
- وقبل : يكفي انتظاره عشر سنين من غير طلب . وهو مروي (١٠) ايضاً .
- 
- (١) راجع الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٨٢ - الاحاديث . حيث تجسدها غير دالة على المدة المذكورة المدعاة في التربص .
- (٢) اي على هذا الحكم بالتربص في المدة المذكورة .
- (٣) نفس المصدر ص ٥٨٣ الحديث ٥ . اليك نصه عن اسحاق بن عمار قال : قال لي ابو الحسن عليه السلام : المفقود يتربص بماله اربع سنين ثم يقسم .
- (٤) اي مال .
- (٥) كما سبقت الاشارة الى الحديث في الهامش رقم ٣ .
- (٦) راجع الجزء السادس من هذه الطبعة كتاب الطلاق ص ٦٥ عند قول (المصنف) : والمفقود اذا جهل خبره وجب عليها التربص وان لم يكن له ولي ينفق عليها .
- (٧) اي بعد اربع سنين .
- (٨) اي اربع سنين في الارض .
- (٩) وهو التربص الى مدة لا يعيش لئلاها احد عادة .
- (١٠) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٨٤ الحديث ٧ .
- اليك نص الحديث . عن علي بن مهزيار قال : سألت ابا جعفر الثاني عليه السلام =

( ويلحق بذلك (١) الحجب (٢) - وهو تارة عن أصل الارث كما في حجب القريب - في كل مرتبة ( البعيد ) عنها (٣) وإن كان قريباً في الجملة ( فالأبوان والأولاد ) وهم اهل المرتبة الاولى ( يحجبون الاخوة والاجداد ) : اهل المرتبة الثانية ، ( ثم الاخوة ) واولادهم ( والاجداد ) وإن علوا ( يحجبون الاعمام والاخوان (٤) ، ثم هم ) اي الاعمام والاخوان ( يحجبون ابنائهم ) ثم ابنائهم للصلب يحجبون ابنائهم ايضاً (٥) . وهكذا = عن دار كانت لامرأة وكان لها ابن وابنة فغاب الابن في البحر وماتت المرأة فادعت ابنتها ان امها كانت صيرت هذه الدار لها وباعت أشقاصها منها وبقيت في الدار قطعة الى جنب دار رجل من اصحابنا وهو ينكره ان يشتريها لغيبه الابن وما لا يتخوف ان لا يحل شراؤها وليس يعرف للابن خبر .

فقال لي : ومنذكم غاب ؟

قلت : منذ سنين كثيرة .

قال : ينتظر به غيبة عشر سنين ثم يشتري .

فقلت : اذا انتظر به غيبة عشر سنين يحل شراؤها ؟

قال : نعم .

(١) اي بالمانع .

(٢) الحجب : المنع . لكن المنع اعم من ان يوجد سبب في نفسه ، او يوجد

مانع خارجي .

اما الحجب فهي الحيلولة المانعة من ارث الآخرين كلاً ، او بعضاً .

(٣) اي عن المرتبة التي يكون الحاجب منها .

(٤) هذه الامثلة كلها من قسم حجب الطبقة القريبة اهل الطبقة البعيدة .

(٥) لأن الآباء من كل طبقة اعلا درجة من أبنائهم ، سوى الاجداد فانهم

متأخرون عن اولادهم الذين هم آباء الميت .

وكذا الاولاد للصلب والاخوة يحجبون ابناؤهم (١) . فكان ينبغي (٢) التعرض لهم (٣) ، لكن ما ذكره على وجه بيان حكم الحجب (٤) لا للصر . ولو اعيد ضمير « هم » (٥) الى المذكورين في كل مرتبة (٦) للنخل الاولاد (٧) والاخوة ، وتبين : انهم (٨) يحجبون اولادهم ، لكن بشكل بالاجداد (٩) فإنه يستلزم أن يحجبوا الآباء (١٠) والجد البعيد يحجب القريب (١١) . وهو فاسد (١٢) ، وإن صح (١٣) حجب الاجداد لاولادهم

(١) لأنهم آباء ومحجبون اولادهم .

(٢) اي على المصنف .

(٣) اي لحجب الاولاد للصلب اولادهم .

(٤) اي كان من باب المثال ، لا بصدد حصر الاقسام .

(٥) في قوله : « ثم هم » ص ٥١ .

(٦) من الاعمام ، والاخوال ، والاولاد ، والاخوة .

(٧) اي لكان حيثلده متعرضاً لحكم الاولاد للصلب الحاجبين لاولادهم ، وكذا حكم الاخوة الحاجبين لاولادهم .

(٨) اي الاولاد للصلب والاخوة .

(٩) اي لماد ضمير « هم » الى الاجداد ايضاً . فكان المعنى : كل هؤلاء

المذكورين يحجبون اولادهم . والحال أن الاجداد لا يحجبون اولادهم الذي هم آباء الميت ، بل الأمر بالعكس .

(١٠) اي آباء الميت الذين هم اولاد الاجداد .

(١١) أي لكان يستلزم أن يحجب الجد البعيد الجد القريب ، لأن الاول اب

والثاني ولد له .

(١٢) لأن الآباء النازلين يحجبون الآباء الصاعدين ، لا العكس .

(١٣) يعني وان كان يمكن توجيه قولنا : ( الاجداد يحجبون اولادهم ) =

الذين هم الاعمام والاخوان ، إلا أنه مستغنى عنهم بالتصريح بذكرهم (١) .  
والضابط (٢) أنه : متى اجتمع في المرتبة (٣) الواحدة طبقات (٤)  
ورث الأقرب الى الميت فيها فالأقرب .

( ثم القرب ) مطلقاً (٥) ( يحجب المُعْتَقَ . والمُعْتَقُ ) من قام  
مقامه (٦) يحجب (ضامن الجريرة . والضامنُ يحجب الإمام ، والمتقربُ  
الى الميت بالابوين ) في كل مرتبة من مراتب القرابة ( يحجب المتقرب )  
اليه ( بالاب (٧) مع تساوى الدرج (٨) ) كاخوة من ابوين مع اخوة

---

= باعتبار حجب الأجداد للاعمام ، والاخوان الذين هم اولاد الأجداد .

فإن الاجداد من الطبقة الثانية ، والاعمام والاخوان من الطبقة الثالثة .

(١) اي لم يكن داعياً الى هذا التعبير المشبوه مع التصريح بعلم ارث الاعمام  
والاخوان مع وجود الاجداد . عند ذكر الطبقات . وإن الطبقة الثانية مقدمة  
على الثالثة .

(٢) اي في الحجب .

(٣) اي في الطبقة الواحدة .

(٤) اي درجات كالاولاد واولادهم . والاخوة واولادهم .

(٥) اي سواء كان قريباً في الطبقة ، ام قريباً في الدرجة . والمراد أن الوارث

النسي مطلقاً يحجب المعتق .

(٦) والمراد به من قام مقام المُعْتَقِ وورثته . فإن اولاد المُعْتَقِ يرثون

المُعْتَقَ بدل ابيهم . وهم مقدمون على ضامن الجريرة . كابيهم .

(٧) خاصة . كالاخ للابوين يمنع الاخ للاب فقط .

(٨) كالاخوة مطلقاً فانهم جميعاً ، سواء كانوا للابوين ام للاب ام للام

في درجة واحدة وإن كانت الاخوة للابوين يحجبون الاخوة للاب فقط .

من اب ، لامع اختلاف الدرج (١) ، كاخ لاب مع ابن اخ لأب وأم  
فإن الأقرب اولى من الأبعد وإن مت (٢) الأبعد بالطرفين دونه (٣) .  
( إلا في ابن عم للاب والام فإنه يمنع العم للاب ) خاصة ( وان  
كان ) العم ( اقرب منه ، وهي مسألة اجماعية ) منصوبة (٤) خرجت  
بذلك (٥) عن حكم القاعدة (٦) .  
ولا يتغير الحكم (٧)

(١) يعني اذا اختلفت الدرجة فصاحب الدرجة القريبة يمنع صاحب الدرجة  
البعيدة ، وان كان الابعد ينتسب الى الميت بالابوين وكان الأقرب ينتسب اليه  
بالاب فقط .

(٢) اي ينتسب .

(٣) اي دون الأقرب .

(٤) راجع الوسائل - طبعة طهران سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٥١٩  
الحديث .

اليك نص الحديث عن الامام محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام .  
قال : فان ترك عما لاب وابن عم لاب وام فالمال كله لابن العم للاب والام  
لانه قد جمع بين الكلالتين . كلالة الاب وكلالة الام .

(٥) اي بالاجماع والنص .

(٦) وهي قاعدة « الأقرب يمنع الأقرب » .

والمفروض : ان العم مطلقا سواء كان من الابوين ام من الاب اقرب  
الى الميت من ابن العم مطلقا ، سواء كان من الابوين ام من الاب .

(٧) اي المستثنى وهو ( تقديم ابن العم للابوين على ابن العم للاب ) بتوريثه  
دون العم فلا يتغير ذلك في صورة تعدد العم للاب ، او تعدد ابن العم للابوين .  
بل باقية على حالها فيقدم ابن العم للابوين على العم للاب .



بتعدد أحدهما (١) ، أو تعددهما (٢) ، ولا بالزوج والزوجة المجامعين لها (٣) لصلب القرص (٤) في ذلك كله .  
وفي تغيره (٥) بالذكورة والاثوثة قولان أجودهما : ذلك (٦) لكونه خلافَ القرص (٧) المخالف للاصل (٨) ، فيقتصر على محله (٩) .

- 
- (١) كما إذا تعدد العم للاب . واتحد ابن العم للابوين ، أو بالعكس بان تعدد ابن العم للابوين واتحد العم للاب .  
(٢) كما إذا تعدد العم للاب وتعدد ابن العم للابوين .  
(٣) أي للعم وابن العم . بان كان للميت زوج أو زوجة . فالحكم ( وهو تقديم ابن العم للابوين على العم للاب ) لا يختلف ولا يتغير .  
(٤) وهو اجتماع العم للاب مع ابن العم للابوين .  
(٥) أي الحكم المذكور وهو ( تقديم ابن العم للابوين على العم للاب ) فيما إذا تبدل أحدهما بأثنى . كما إذا اجتمع العم للاب مع بنت العم للابوين . أو اجتمع ابن العم للابوين مع العمة للاب .  
(٦) أي التغير ورجوع الحكم إلى القانون العام وهو ( تقديم الأقرب على الأبعد ) . فالعم مقدم على بنت العم . والعمة مقدمة على ابن العم . وإن مت الثاني بالطرفين والاول بطرف واحد فقط .  
(٧) لأن المستثنى الذي كان مخالفًا للقانون العام : هو ( اجتماع ابن العم للابوين مع العم للاب ) فإذا خالف القرص شيئاً من مفروض المستثنى المذكور رجع الحكم إلى القانون العام وهو تقديم الأقرب على الأبعد .  
(٨) وهو القانون العام في الإرث أي تقديم الأقرب على الأبعد .  
(٩) وهو فرض ( اجتماع ابن العم للابوين مع العم للاب ) .

ووجه العلم (١) : اشتراك (٢) الذكر والاثني في الارث والمرتبة والحجب في الجملة (٣) ، وهو مذهب الشيخ فألحق اللمة بالعم .  
وكذا الخلاف في تغييره بمجامعة الحال (٤) .

فقل : يتغير (٥) فيكون المال بين العم والحال ، لانه اقرب من ابن العم ، ولا مانع له من الارث بنص ولا اجماع ، فيسقط ابن العم رأساً ، ويبقى في الطبقة عم وخال ، فيشتركان . لانتفاء مانع العم حينئذ

(١) اي عدم التغير بالإختلاف في الذكورة والانوثة لتكون بنت العم للابوين كابن العم للابوين في التقديم على العم للاب . وتكون اللمة للاب كالعم للاب في تقديم ابن العم للابوين عليها .

(٢) يعني أن المعهود في باب الارث : عدم الفرق بين الذكر والاثني في اصل الوراثه ، وكذا في الدرجة . فالولد الذكر والاثني في مرتبة واحدة . وكذا في الحجب فكما الولد الذكر يمنع اخا الميت ، كذلك الاثني يمنع اخا الميت من غير فرق .

إذن فينبغي الحكم بعدم الفرق بينها ايضاً في مسألتنا هذه .  
ولكن لما كانت مسألتنا على خلاف القاعدة الاولى في الإرث فيجب الاقتصار فيها على مورد النص والاجماع . فالصحيح هو القول الاول .

(٣) اي في غير محصل النزاع بالاتفاق ، والا كانت مصادرة ، او يكون قيد في الجملة ، ناظر الى مسألة حجب الاخوين للميت أمهم عما زاد على السدس دون الاخنتين له ، الا ان تكونا مع أخ ، او مع أختين أخريين .

(٤) بأن يجمع الحال مع العم للاب ، وابن العم للابوين اجتماعاً ثلاثياً .

(٥) اي لا يحجب ابن العم حينئذ العم ، لان الحال مقدم على ابن العم في الدرجة فيمنعه . فلا ارث لابن العم كي يمنع عمه . اذن لا مانع من توريث العم حينئذ .

ذهب الى ذلك عمادُ الدين ابنُ حمزة ، ورجَّحه المصنف في الدروس ، وقبَّله المحقق في الشرائع .

وقال قطب الدين الراوندي ومعين الدين المصري : المال للخال وابن العم ، لان الخال لا يمنع العم فلأن لا يمنع (١) ابن العم الذي هو اقرب اولى (٢) .

وقال المحقق الفاضلُ سديدُ الدين محمودُ الحمصي (٣) : المال للخال (٤) . لان العم محجوب بابن الخال . وابن العم محجوب بالخال (٥) . ولكل واحدٍ من هذه الأقوال وجه وجيه (٦) ، وان كان اقواها

(١) اي الخال .

(٢) يعنى : أن الخال اذا كان لا يمنع من توريث العم للاب فاولى ان لا يمنع ابن العم ايضا لان ابن العم للابوين اقرب الى الميت من العم للاب حيث إن الاول يمت اليه من الطرفين والثاني يمت اليه بطرف واحد .

اذن يرث ابن العم مع الخال . واذا ورث ابن العم فحينئذ يمنع عمه . فيكون المال بينه وبين خاله ، دون عمه .

(٣) هو ( سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي الرازى ) . كان من اكابر العلماء المبرزين ومن متكلمي الامامية ومتبحريهم ، له تعليقات قيمة في فن الكلام .

(٤) اي وحده .

(٥) يعنى : أن الخال مقدم في الدرجة على ابن العم فيمنعه من الارث . وبما أن ابن العم الابويني مقدم على العم الابي فيمنعه هذا ايضا .

فاصبح العم وابن العم ممنوعين من الارث . واختص به الخال وحده . (٦) وقد اشرنا الى كل وجه إجمالاً .

الاول (١) وقولاً فيها خالف الاصل (٢) على موضع النص والوفاق (٣) ،  
فيبقى عموم آية اولي الارحام (٤) التي استدل بها الجميع على تقديم الأقرب  
خالياً عن المعارض (٥) .

وتوقف العلامة في المختلف لذلك (٦) وقد صنف هؤلاء الافاضل  
على المسألة رسائل تشتمل على مباحث طويلة ، وفوائد جلييلة .

( أما الحجب عن بعض الارث ) دون بعض ( ففي ) موضعين ،  
احدهما : ( الولد ) ذكراً أو أنثى فإنه يحصل به ( الحجب ) للزوجين  
( عن نصيب الزوجية الأهل ) ( ٧ ) الى الأدنى ( ٨ ) ( وإن نزل ) الولد  
( و ) كذا ( يحجب ) الولد ( الأبوين عما زاد عن السمين ) واحدهما ( ٩ )

( ١ ) اي القول بتوريث الخال والعم ، دون ابن العم . وذلك : لأن الخال  
مقدم في الدرجة على ابن العم . فلا يقل توريث ابن العم مع وجود الخال . وعليه  
فلا مانع من توريث العم حينئذ .

على أن الحكم بتقديم ابن العم على العم كان خلاف القاعدة الاولى في باب  
الارث فيقتصر فيه على مورد النص والاجماع اى صورة عدم اجتماع الخال معها .  
( ٢ ) اي القاعدة الكبرى في باب الارث من تقديم الأقرب على الأبعد .

( ٣ ) وهو تقديم ابن العم للأبوين على العم للاب فقط .

( ٤ ) وهو قوله تعالى « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله »  
وهو يفيد تقديم الأقرب مطلقاً على الأبعد مطلقاً .

( ٥ ) فلا موجب لارث ابن العم مع وجود الخال الذي هو اقدم منه درجة .

( ٦ ) اي لتضارب الأقوال والوجوه التي اقاموها في المقام .

( ٧ ) اي الربع في الزوجة ، والنصف في الزوج .

( ٨ ) اي الثمن في الزوجة ، والربع في الزوج .

( ٩ ) اي يحجب الولد احد الأبوين .

عما زاد عن السدس (١) ( إلا ) ان يكونا (٢) أو أحدهما ( مع البنت )  
الواحدة ( مطلقاً ) أي سواء كان معها الابوان أم أحدهما فإنها لا يُحجبان  
ولا أحدهما عن الزيادة عن السدس بل يشاركاتها فيما زاد عن نصفها وسلسيها  
بالنسبة (٣)

(١) لأن الأبوين ، أو أحدهما لا يرثان ازيد من السدس مع وجود الولد  
للميت وإن نزل .

(٢) أي الأبوان .

(٣) فإن للبنت وحدها النصف بالفرض . وللأبوين السدسان بالفرض ،  
ويبقى الباقي بينها وبينها بالقراية . ويقسم بينهم على نسبة حصصهم . وأصل  
المسألة هكذا : للبنت الواحدة =  $\frac{1}{2}$  .

وللأبوين =  $\frac{2}{6}$  .

$$\frac{5}{6} = \frac{2+3}{6} = \frac{2}{6} + \frac{3}{6}$$

والباقي =  $\frac{1}{6}$  = سدس واحد .

وبما أن حصصهم من أصل المال خمسة من ستة .

فيجب أن يقسم الباقي خمسة أسهم .

فتضرب الخمسة في الستة: أصل للفريضة ، تعبير ثلاثين وتصح المسألة كلاً.

للبنت  $\frac{15}{30}$  .

للأب  $\frac{5}{30}$  .

للأم  $\frac{5}{30}$  .

الباقي  $\frac{5}{30}$  ، فيعطى للبنت ٣ منها فتصبح حصتها  $\frac{3+15}{30} = 18 =$

( أو البنات ) أي البنتين فصاعداً (١) ( مع احد الابوين ) فلانن لا يمنعه

= ويعطى للأب ١ من الخمسة فتصبح حصته  $\frac{1+5}{30} = 6$  . ويعطى للأم ١

من الخمسة فتصبح حصتها  $\frac{1+5}{30} = 6$  . فتستغرق الحصص حينئذ التركة جماء ؛

هذا في صورة اجتماع الأبوين مع البنت .

وأما صورة اجتماع أحدهما خاصة مع البنت فترجع الحصص من الخمسة

إلى أربعة هكذا :

للبنات  $1/2$  .

للأب  $1/6$  .

$$\text{والمجموع} = \frac{1}{6} + \frac{1}{6} = \frac{1+1}{6} = \frac{2}{6} = \frac{1}{3} .$$

والباقى  $= 2/6$  . وبما أن الباقي يجب تقسيمه حسب الحصص فنحتاج

إلى تقسيمه إلى أربعة ، يكون للبنات ثلاثة ، وللأب واحد . فنضرب الأربعة

في أصل الفريضة نحصل أربعة وعشرون ، وهي نخرج القروض كاملة .

فللبنات  $12/24$  .

وللأب  $4/24$  .

$$\text{والمجموع} = \frac{4}{24} + \frac{12}{24} = \frac{16}{24} .$$

والباقى  $= 8/24$  . فيعطى للبنات ستة ، وللأب اثنان ..

(١) فإن ساهمهن ثلثان ، وللأب سدس فيزيد من التركة سدس واحد .

ويجب تقسيمه عليهن وعليه على حسب سهام كل .

عما زاد (١) أيضاً ، بل يُردّ عليهن وعاليه مابقي من المفروض بالنسبة كما سيأتي تفصيله (٢) ، ولو كان معهن أبوان استغرقت سهامهم الفريضة (٣) فلاردّ فينّ تمّ أدخلها (٤) في قسم الحجب .  
وفي المسألة قول نادر بحجب البنّتين فصاعداً أحسد الأبوين عما زاد عن السدس (٥) ، لرواية أبي بصير عن الصادق (٦) عاليه السلام . وهو

(١) أي عن السدس بشيء . وهو جزء واحد من أربعة وعشرين جزءاً وفرض المسألة هكذا :

$$\begin{aligned} \text{للبنات } 2/3 . \text{ للأب } 1/6 . \text{ ويجمع ذلك } = \frac{1+2}{6} = \frac{3}{6} \text{ فالباقي } \frac{3}{6} = 1/2 . \\ \text{ويجب تقسيمه أربعاً } . \text{ فنضرب } 4 \text{ في } 6 \text{ نحصل أربعة وعشرون } . \\ \text{للبنات } 16/24 . \text{ وللأب } 4/24 . \text{ والباقي : } 4/24 . \text{ فيضاف على البنات } 3 . \\ \text{فتصبح حصتهن } \frac{16+3}{24} = \frac{19}{24} \text{ ويضاف على الأب } 1 \text{ فتصبح حصته} \\ \frac{4+1}{24} = \frac{5}{24} . \end{aligned}$$

(٢) وقد أشرنا إليه في الهامش المتظم .

$$(٣) \text{ اذ للبنات } 4/6 \text{ وللأبوين } 2/6 \text{ والمجموع } = \frac{2+4}{6} = \frac{6}{6} = 1 .$$

(٤) أي الأبوين مع البنات ، فإن البنات حينئذ يحجبن الأبوين عن زيادة السدس رأساً .

(٥) ليكون للبنات وحدهن ، دون أحد الأبوين .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٤٦٥ .

(١) متروك

( و ) ثانيها : (٢) ( الإخوة ، تحجب الأم عن الثلث إلى السدس (٣) بشروط ( خمسة :

الاول ( وجود الأب ) ليوفروا عليه (٤) ما حجبوها عنه ، وإن لم يحصل لهم منه شيء . فلو كان (٥) معدوماً لم يحجبوها عن الثلث .  
( و ) الثاني ( كونهم رجلين ) أي ذكرين (٦) ( فصاعداً ، أو أربع نساء ، أو رجلاً ) أي ذكراً ( وامرأتين ) أي ابنتين وإن لم يبلغا ، والخثى هنا كالانثى ، للشك في الذكورية الموجب للشك في الحجب ، واستقر المصنف في اللورس هنا (٧) القرعة .

( و ) الثالث ( كونهم أخوة للأب والأم ، أو للأب ) ، أو بالتفريق (٨) فلا تحجب كالأمة الأم .

( و ) الرابع ( انتفاء ) موانع الارث من ( القتل والكفر والرق ) عنهم ( وكذا اللعان ، ويحجب الغائب ما لم يقض بموته شرعاً .

(١) أي لم يعمل بها الأصحاب فكانت شاذة .

(٢) أي ثاني موضع الحجب .

(٣) أي لولا أخوة الميت لكانت أمه ترث الثلث ، لعدم وجود الولد للميت ، ولكن الأخوة حجبا الأم عن كمال الثلث فورثت السدس . وكان الباقي للأب .

(٤) أي يزيلوا له .

(٥) أي الأب .

(٦) إنما فسر الرجلين بالذكورين الدفع توهم اختصاص الحكم بالبالغين ، بل يعم حتى الأطفال .

(٧) أي بشأن الخثى في مسائلتنا هذه .

(٨) أي بعضهم للأب والأم ، وبعضهم للأب فقط .



( و ) الخامس ( كونهم منفصلين بالولادة لا حملا ) فلا يحجب الحمل ولو بكونه متما للعدد المعتبر فيه (١) على المشهور ، إما لعدم اطلاق اسم الاخوة عليه (٢) حيثئذ ، او لكونه لا ينفق عليه الاب وهو (٣) علة التوفير عليه . وفي الثاني (٤) منع ظاهر (٥) . والعلة غير متحققة (٦) ، وفي الدروس جعل عدم حجبه (٧) قولاً (٨) ، مؤذنا بتعريضه (٩) . ويشترط سادس ، وهو كونهم أحياء عند موت المورث فلو كان بعضهم ميتاً ، او كلهم عنده (١٠) لم يحجب ، وكذا (١١) لو اقترن موتاهما (١٢) أو اشتبه التقدم والتأخر ، وتوقف المصنف في الدروس لو كانوا غرق (١٣)

(١) أي في الحجب .

(٢) أي على الحمل حين كونه حملاً .

(٣) أي الاتفاق من الأب .

(٤) أي كون علة التوفير على الأب هو اتفاقه على من وفروا عليه .

(٥) إذ لم ينص على هذا التعليل .

(٦) أي غير معلوم كونها علة للحكم المذكور .

(٧) أي عدم حجب الحمل .

(٨) أي عبر عنه بلفظ « قيل » .

(٩) أي يشعر بأنه كان ضعيفاً لديه . فكان الأقوى عنده هو الحجب .

(١٠) أي عند موت المورث .

(١١) أي لا يحجب .

(١٢) أي موت الأخوة ، وموت المورث .

(١٣) لأن الحكم في مسألة الفرق هو القضاء بتأخر موت كل واحد من

صاحبه ، فيتوارثان .

وهنا - لو فرض كذلك - لزم الحكم بتأخر موت الأخوة المستلزم للحجب .

من حيث إن فرض موت كل واحد منها يستدعي كون الآخر حياً فيتحقق الحجب (١) . ومن عدم التقطع بوجوده (٢) والارث حكم شرعي (٣) فلا يلزم منه اطراد الحكم بالحياة .

قال (٤) : ولم اجد في هذا (٥) كلاماً لمن سبق .

والاقوى عدم الحجب ، للشك (٦) ، والوقوف في ما خالف الاصل (٧)

على مورده .

- وسابع - (٨) وهو المغايرة بين الحجاب والمحجوب . فلو كانت الام اختاً لأب (٩) فلا حجب كما يتفق ذلك في المحوس ، او الشبهة ، بوطه الرجل ابنته فولعها (١٠) أخوها لأبيها .

(١) فهو دليل تحقق الحجب .

(٢) هذا دليل عدم تحقق الحجب .

(٣) أي ان الحكم بتأخر موت كلٍ وتقدمه في مسألة الفرق لغرض التوارث حكم شرعي خاص لا يستلزم اطراده في غير مورد النص .

(٤) أي المصنف في اللروس .

(٥) أي صورة اقتران موتيها .

(٦) في الحجب . والأصل عدم تحققه .

(٧) أي الحكم بالتقدم والتأخر معاً في مسألة توارث الفرق كان على خلاف الأصل . فيجب الاقتصار فيه على مورد النص وهي مسألة التوارث فقط .

(٨) أي ويشترط سابع .

(٩) أي اختاً للمورث من أبيه . إذ لا يمكن تصوير كون الأم اختاً من الأبوين .

(١٠) أي ولد البنت .

## ( الفصل الثاني )

( في ) بيان ( السهام ) . المقدرة ( ١ ) ( و ) بيان ( اهلها - وهي ) في كتاب الله تعالى ( ستة :

الاول - ( النصف ) وقد ذكر في ثلاثة مواضع . قال تعالى : « وَإِنْ كَانَتْ - يعنى البنت - وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ » ( ٢ ) « وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ » ( ٣ ) « وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » ( ٤ ) .

( و ) الثاني - نصف النصف ( و ) هو ( الربع ) وهو المذكور فيه ( ٥ ) في موضعين احدهما : « فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ » ( ٦ ) ، وثانيها : « وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ » ( ٧ ) .

( ١ ) أي السهام التي قدر لها مقداراً بالخصوص .

( ٢ ) النساء : الآية ١٠ . فللبنت الواحدة نصف التركة بالفريضة . والباقي رداً . إذا لم يكن معها شريك .

( ٣ ) النساء : الآية ١٢ . فللزوجة مع علم ولدٍ للزوجة نصف تركتها فرضاً والباقي رداً إن لم يكن لها وارث سواه .

( ٤ ) النساء : الآية ١٧٥ . فللأخت الواحدة النصف فرضاً . والباقي رداً إذا لم يكن معها شريك .

( ٥ ) أي في كتاب الله .

( ٦ ) النساء : الآية ١٢ . فللزوجة ربع التركة إذا كان للزوجة الميئة ولد .

( ٧ ) النساء : الآية ١٢ . فللزوجة ربع التركة إذا لم يكن للزوج الميت ولد .

( و ) الثالث - نصفه (١) ( و ) هو ( الثمن ) ذكره الله تعالى مرة واحدة في قوله تعالى : « فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ » (٢) .  
 ( و ) الرابع - ( الثلثان ) ذكره الله تعالى في موضعين .  
 احدهما في البنات قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » (٣) .  
 وثانيهما في الاخوات . قال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ » (٤) .

( و ) الخامس - نصفه (٥) وهو ( الثلث ) وقد ذكره الله تعالى في موضعين ايضا قال تعالى : « فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ » (٦) وقال : « فَإِنْ كَانُوا - اي اولاد الام - أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » (٧) ( و ) السادس - نصف نصفه - وهو ( السلس ) وقد ذكره الله

(١) أي نصف الربع .

(٢) النساء: الآية ١٢ . فللزوجة ثمن التركة إذا كان للزوج ولد . على تفصيل يأتي .

(٣) النساء : الآية ١١ . فللبنات الثلثان فرضاً والباقي رداً إن لم يكن معهن شريك في الارث .

(٤) النساء : الآية ١٧٥ . فللأخوات الثلثان فرضاً . والباقي رداً إذا لم يكن معهن شريك .

(٥) أي نصف سهم الثلثين .

(٦) النساء : الآية ١١ . فلأم الميت ثلث التركة إذا لم يكن له ولد . ولا اخوة حاجبة .

(٧) النساء : الآية ١٢ . فللكلالة الأم ثلث التركة إذا كانوا أكثر من واحد . وإلا فالسلس . على تفصيل يأتي .

تعالى في ثلاثة مواضع ، فقال : « وَلَا تَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ » (١) . « وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ » (٢) وقال في حق اولاد الام : « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ » (٣) .

وأما أهل هذه السهام فخمسة عشر :

( فالنصف لأربعة : الزوج مع عدم الولد ) للزوجة ( وإن نزل ) سواء كان (٤) منه أم من غيره ( والبنت الواحدة ) ، ( والاخت للابوين ( والاخت للاب ) مع فقد أخت الابوين (٥) ( إذا لم يكن ذكر ) في الموضعين (٦) .

( والربع لاثنتين : الزوج مع الولد ) للزوجة وإن نزل ( والزوجة وإن تعددت ( مع علمه (٧) ) للزوج .

( والثلث لقبيل واحد ) وهو ( الزوجة وإن تعددت مع الولد (٨) ) وإن نزل .

( والثلثان لثلاثة : البنتين فصاعداً . والاختين لابوين فصاعداً .

(١) النساء : الآية ١١ . فلكل من الأبوين سدس التركة إذا كان للميت ولد

(٢) النساء : الآية ١١ . فالأخوة تحجب الأم عن الثلث إلى السدس .

(٣) النساء : الآية ١٢ . فلكل من كلاله الأم إذا كانت واحدة السدس .

(٤) أي كان الولد للزوجة من هذا الزوج أم من غيره .

(٥) إذا الأخت للأب لا ترث مع وجود الأخت للأبوين .

(٦) في البنت الواحدة . والأخت الواحدة .

(٧) أي عدم الولد .

(٨) للزوج .

والأختين للآب ) - مع فقد المتقرب بالآبوين - فصاعداً (١) (كلك) (٢) إذا لم يكن ذكرٌ في الموضعين (٣) .

( والثلث لقييلين : للآم مع عدم من يحجبها ) من الولد والأخوة ( وللأخوين ، أو الأختين ، أو للإخوة والأخت فصاعداً من جهةها (٤) ) ولو قال : للآتين (٥) فصاعداً من - ولد الآم ذكوراً أم إناثاً أم بالتفريق كان أجمع (٦) .

( والسلمس لثلاثة : للآب مع الولد ) ذكراً كان أم أنثى وإن حصل

---

(١) قيد لقوله : والأختين للآب .

(٢) أي فصاعداً .

(٣) البتآن . والأختان .

(٤) أي من جهة الأم . والمقصود كلاله الأم إذا كانوا متعددين .

(٥) أي اثنين من كلاله الأم . إذ لا يعتبر في كلاله الأم الذكورية والألفية فالكل سواء .

(٦) إذ عبارة المصنف قاصرة الشمول لبعض صور الاجتماع فإن المتبادر من عبارته : كون الصعود بنحو واحد :

أخوين . ثلاثة أخوة . أربعة أخوة . وهكذا .

أختين . ثلاث أخوات . أربع أخوات . وهكذا .

أخ وأخت . أخوان وأختان . ثلاثة وثلاث . أربعة وأربع . وهكذا .

هذا ما تشمله عبارة المصنف . أما إذا اجتمع ثلاث أخوات وخمسة أخوة .

فهذا لا يشمله ظاهر العبارة .

أما لو قال : ذكوراً ، أم إناثاً ، أم بالتفريق لشمل أيضاً ، وكان اللفظ

أجمع للأفراد .

له مع ذلك (١) زيادة بالردّ (٢) ، فإنها (٣) بالقرابة ، لا بالفرض (٤)  
( وللام معه ) أي مع الولد ، وكذا مع الحاجب من الاخوة ( وللواحد  
من كلاله الام ) أي اولادها .

مميّ الاخوة كلاله من الكتلّ وهو الثقل ، لكونها ثقلاً على الرجل  
لقيامه بمصالحهم مع عدم التولد الذي يوجب مزيد الاقبال والخفة على النفس  
او من الإكليل وهو ما يُرَيّنُ بالجواهر شبه العصابة ، لاحاطتهم بالرجل  
كاحاطته (٥) بالرأس .

(١) أي مع كون الولد اثني .

(٢) كما لو كان للميت أب وبنت واحدة . فلأب السلس بالفرض ،  
وللبنت النصف بالفرض أيضاً . والمجموع أربعة أسداس  $= \frac{1}{2} + \frac{1}{4} = \frac{3}{4}$   
 $\frac{3}{4} = \frac{3+1}{4}$  والباقي : سلسان . ففرد عليهما بالنسبة .

وبما أن البنت حصلت على ثلاثة أسهم ، والأب على سهم واحد فلها من الباقي  
على حسب هذه النسبة أيضاً . فيجب توزيع الباقي أرباعاً . فتنضرب الأربعة  
في الستة : أصل الفريضة . تحصل : أربعة وعشرون .

فللبنت النصف « ١٢ » فرضاً .

وللأب السلس « ٤ » فرضاً .

والباقي يكون منه للبنت « ٦ » ، وللأب « ٢ » .

وهذا الباقي الحاصل لما ليس بالفرض ، بل بالقرابة حسب الاصطلاح .

(٣) أي الزيادة الحاصلة للأب .

(٤) كما عرفت في الهامش رقم « ٢ » .

(٥) أي الإكليل .

هذا (١) حكم السهام المقدرة منفردة . واما منضمة بعضها الى بعض (٢) في بعضها يمكن ، وبعضها يمتنع (٣) .  
وصور اجتماعها الثنائي مطلقاً (٤) : احدى وعشرون ، حاصلة من ضرب السهام الستة في مثلها (٥)

(١) أي ما ذكر من السهام في كلام المصنف ، رحمه الله .  
(٢) بأن يكون هناك نصف وسدس ، أو ربع ونصف .  
(٣) على ما يأتي شرح الجميع .  
(٤) ممكنة وممتنعة .  
(٥) فالنصف . والربع . والثلث . والثلثان . والثالث . والسدس ستة تضرب في مثلها  $6 \times 6 = 36$  . تحصل ستة وثلثون كما يلي :

- صور اجتماع النصف مع غيره .
- ١ : نصف مع نصف ممكن .
  - ٢ : نصف مع ربع ممكن .
  - ٣ : نصف مع ثمن ممكن .
  - ٤ : نصف مع ثلثين ممتنع .
  - ٥ : نصف مع ثالث ممكن .
  - ٦ : نصف مع سدس ممكن .

• • •

- صور اجتماع الربع مع غيره .
- ٧ : ربع مع نصف مكرر .
  - ٨ : ربع مع ربع ممتنع .
  - ٩ : ربع مع ثمن ممتنع .
  - ١٠ : ربع مع ثلثين ممكن .



= ١١ : ربع مع ثلث ممكن .

١٢ : ربع مع سدس ممكن .

• • •

صور اجتماع الثمن مع غيره .

١٣ : ثمن مع نصف مكرر .

١٤ : ثمن مع ربع مكرر .

١٥ : ثمن مع ثمن ممتنع .

١٦ : ثمن مع ثلثين ممكن .

١٧ : ثمن مع ثلث ممتنع .

١٨ : ثمن مع سدس ممكن .

• • •

صور اجتماع الثلثين مع غيره .

١٩ : ثلثان مع نصف مكرر .

٢٠ : ثلثان مع ربع مكرر .

٢١ : ثلثان مع ثمن مكرر .

٢٢ : ثلثان مع ثلثين ممتنع .

٢٣ : ثلثان مع ثلث ممكن .

٢٤ : ثلثان مع سدس ممكن .

• • •

صور اجتماع الثلث مع غيره .

٢٥ : ثلث مع نصف مكرر .

٢٦ : ثلث مع ربع مكرر .

ثم حذف المكرر منها وهو خمسة عشر (١) .

منها (٢) ثمان ممتعة ، وهي : واحدة من صور اجتماع النصف مع غيره  
وهو : اجتماعه مع الثلاثين ، لاستزاده العول (٣) ، وإلا فأصله (٤) واقع

= ٢٧ : ثلث مع ثمن مكرر .

٢٨ : ثلث مع ثلاثين مكرر .

٢٩ : ثلث مع ثلث ممتنع .

٣٠ : ثلث مع سلس ممتنع .

• • •

صور اجتماع السلس مع غيره .

٣١ : سلس مع نصف مكرر .

٣٢ : سلس مع ربع مكرر .

٣٣ : سلس مع ثمن مكرر .

٣٤ : سلس مع ثلاثين مكرر .

٣٥ : سلس مع ثلث مكرر .

٣٦ : سلس مع سلس ممكن .

(١) وهي الصور : ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١

و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ . من الصور المتقدمة . والباقي احدى وعشرون .

(٢) أي من الاحدى والعشرين .

(٣) أي اجتماع النصف مع الثلاثين يستلزم زيادة السهام على القريضة . وهذا

هو العول الممتنع عندنا . فالنصف والثلاثان واحد وسدس . فالواحد مجموع

التركة . فأين السدس الزائد ؟

(٤) أي أصل القرض .

كزوج مع أختين فصاعداً لأب (١) ، لكن يدخل النقص عليها (٢) فلم يتحقق الاجتماع مطلقاً (٣) .

والثنتان (٤) من صور اجتماع الربع مع غيره ، وهما : اجتماعه (٥) مع مثله (٦) ، لأنه سهم الزوج مع الولد ، والزوجة لأمه (٧) فلا يجتمعان ، واجتماعه (٨) مع الثمن ، لأنه نصيبها (٩) مع الولد وعلمه ، أو نصيب الزوج معه (١٠) .

(١) أي لا أم . فللزوج النصف ، وللأختين الثلثان ، لكن هنا يدخل النقص على الأختين فيتنزل الثلثان إلى النصف . فقد اجتمع النصف مع النصف . ولم يتحقق اجتماع الثلثين مع النصف كما هو المفروض .

(٢) أي على الأختين .

(٣) أي بقاء . وإن تحقق الاجتماع بده .

(٤) أي ممتنعان .

(٥) أي الربع .

(٦) فلا يجتمع ربع مع ربع أصلاً . لأن الربع سهم الزوج مع الولد للزوجة ، وسهم الزوجة مع علم الولد للزوج . فكيف يتصور اجتماع هذين الفرضين ؟

(٧) أي لا مع الولد .

(٨) أي اجتماع الربع .

(٩) أي صورة اجتماع الربع مع الثمن نصيب الزوجة في فرضين متخالفين .

فرض كونها مع الولد للزوج ، وفرض كونها مع علم الولد للزوج . فكيف يجتمع الفرضان ؟

(١٠) عطف على « علمه » أي صورة اجتماع الربع مع الثمن فرض نصيب

الزوجة مع الولد ، ونصيب الزوج مع الولد وهما لا يجتمعان .

واثنان من صور الثمن مع غيره ، وهما : هو مع مثله (١) ، لأنه نصيب الزوجة وإن تعددت خاصة (٢) . وهو (٣) مع الثلث ، لأنه (٤) نصيب الزوجة مع الولد ، والثلث نصيب الأم لامعه (٥) ، او الاثنين من اولادها (٦) لا معها .

واحدة من صور الثلثين ، وهي : هما (٧) مع مثلها ، لعدم اجتماع مستحقها (٨) متعدداً في مرتبة واحدة (٩) مع بطلان العول (١٠) .  
واثنان من صور الثلث ، وهما : اجتماع (١١) مع مثله ، وإن فرض

(١) أي الثمن مع الثمن .

(٢) فلو كان له زوجات فلهن جميعاً الثمن . ولا يمكن فرض ثمن آخر .

(٣) أي صورة أخرى للامتناع وهو فرض اجتماع الثمن مع الثلث .

(٤) أي الثمن .

(٥) أي لا مع الولد .

(٦) أي كلاله الأم المتعدين . أي الثلث نصيب كلاله الأم المتعدين

إذا لم يكن للميت ولد ، ولا أم .

(٧) أي الثلثان مع الثلثين .

(٨) أي مستحق الثلثين مع الثلثين ، لعدم إمكان فرض مستحقها جميعاً ،

إذا الثلثان نصيب البنات ، والثلثان الآخران نصيب الأخوات . ولا ترث الثانية

مع وجود الأولى . مضافاً إلى استلزامه العول الذي هو باطل عندنا .

(٩) أي في طبقة واحدة . لأن البنيتين من الطبقة الأولى ، والأختان

من الطبقة الثانية .

(١٠) وهو زيادة السهام على الفريضة بثلاث كما عرفت .

(١١) أي اجتماع الثلث مع ثلث آخر . وهذا ممنوع ، إذ ليس له فرض

في الكتاب فرضاً مقدراً . نعم يمكن تصويره ولكن من غير التقدير الشرعي ، =

في البنتين والاختين (١) . حيث إن لكل واحدة ثلثاً ، إلا أن السهم (٢) هنا هو جملة الثلثين (٣) ، لا بعضها .

وهو (٤) مع السلس ، لأنه (٥) نصيب الأم مع عدم الحاجب ، والسلس نصيبها معه ، أو مع الولد فلا يجامعه (٦) .

ويبقى من الصور ثلاث عشرة ، فرضها واقع صحيح قد أشار المصنف منها إلى تسع (٧) بقوله :

(ويجتمع النصفُ مع مثله كزوج واخت لاب (٨) ومع الربع (٩))

= كما في الاختين فإن لكل واحدة منها الثلث . لكن ليس هذا الثلث مقلراً لها ، بل المقدّر الشرعي هو « الثلثان » ، وبما أنها اثنتان كان لكل واحدة منها ثلث ، وإلا فلو كن أربعة كان لكل واحدة منهن سلس .

وكذلك الكلام في البنتين .

(١) كما في الهامش المتكلم .

(٢) أي المقدّر الشرعي .

(٣) أي مجموع « الثلثين » .

(٤) أي الثلث مع السلس . هذه هي الصورة الثانية من صورتي امتناع

اجتماع الثلث مع غيره .

(٥) أي الثلث .

(٦) أي السلس مع الثلث .

(٧) والبقية يذكرها الشارح في الأثناء . أو بعد الفراغ من كلام المصنف .

(٨) فلزوج النصف ، وللأخت المنفردة أيضاً النصف حيث لا ولد للميت

إذا كانت الأخت لأب ، أو لأب وأم ، دون الأخت للأم فقط .

(٩) أي يجتمع النصف مع الربع . كالزوجة لها الربع مع عدم الولد للميت

ولأخته النصف .

كزوجة واخت كذلك (١) وكزوج وبنت (٢) ( و ) مع ( الثمن (٣) )  
 كزوجة وبنت (٤) . وقد تقدم انه (٥) لا يجتمع مع الثلثين ، لاستلزامه  
 العول ( و ) يجتمع ( مع الثالث (٦) ) كزوج وام (٧) . وككلالة الام  
 المتعددة مع اخت لاب (٨) ( و ) مع ( السدس (٩) ) كزوج وواحد  
 من كلاله الام (١٠) ، وكبنت مع ام (١١) ، وكاخت لاب مع واحد  
 من كلاله الام (١٢) .

( ويجتمع الربع والثمن مع الثلثين (١٣) ) فالاول (١٤) كزوج وابنتين (١٥)

- 
- (١) أي لأب فقط ، أو لأب وأم .
  - (٢) فللزوجة الربع ، لوجود الولد للميت ، وللبنت المنفردة النصف بالفرض
  - (٣) أي ويجتمع النصف مع الثمن .
  - (٤) فللزوجة الثمن ، لوجود الولد ، وللبنت المنفردة النصف بالفرض .
  - (٥) أي النصف .
  - (٦) أي يجتمع النصف مع الثلث .
  - (٧) فللزوجة النصف مع علم الولد ، وللأم الثلث مع علم الولد أيضاً .
  - (٨) فلهم الثلث ، ولها النصف .
  - (٩) أي ويجتمع النصف مع السدس .
  - (١٠) فللزوجة النصف ، وللواحد من كلاله الأم السدس .
  - (١١) فللبنت المنفردة النصف ، وللأم السدس .
  - (١٢) فللاخت المنفردة النصف ، وللواحد من كلاله الأم السدس .
  - (١٣) أي كل واحد منها مع الثلثين .
  - (١٤) أي اجتماع الربع مع الثلثين .
  - (١٥) فله الربع ، ولها الثلثان .

وكزوجة واختين لأب (١) ، والثاني (٢) كزوجة وابنتين (٣) .  
 ( ويجتمع الربعُ مع الثلث ) كزوجة وأم (٤) . وزوجةٍ مع متعبد  
 من كلاله الأم (٥) . ومع السدس (٦) كزوجة وواحد من كلاله الأم (٧)  
 وكزوج وأحد الأبوين مع ابن (٨) .  
 ( ويجتمع الثمنُ مع السدس ) كزوجة وابن وأحد الأبوين (٩) .  
 ويجتمع الثلثان مع الثلث ، كاخوة لام (١٠) مع اختين فصاعداً لأب (١١)  
 ومع السدس كبنين وأحد الأبوين (١٢) . وكاختين لأب مع واحد  
 من كلاله الأم (١٣) .

- (١) فلها الربع ، لعدم الولد ، ولها الثلثان .
- (٢) أي اجتماع الثمن مع الثلثين .
- (٣) فلها الثمن . ولها الثلثان .
- (٤) فللزوجة الربع لعدم الولد ، وللأم الثلث لعدم الولد .
- (٥) فللزوجة الربع لعدم الولد ، وللمتعبد من كلاله الأم الثلث .
- (٦) أي يجمع الربع مع السدس .
- (٧) فلها الربع ، لعدم الولد ، وللواحد من كلاله الأم السدس .
- (٨) شاهد المثال : الزوج واحد الأبوين . أما ذكر الابن فلنأثيره على عدم  
 ارث الأب أكثر من السدس المفروض له . فحينئذٍ يكون للزوج الربع ،  
 وللأب السدس .
- (٩) فالثمن للزوجة ، لوجود الولد ، والسدس لأحد الأبوين .
- (١٠) أي كلاله الأم المتعبدون .
- (١١) فالثلث أكلاله الأم المتعبدين ، والثلثان للأختين للأب .
- (١٢) فلبنت الثلثان ، ولأحد الأبوين السدس بالفرض .
- (١٣) فللأختين الثلثان . وللواحد من كلاله الأم السدس .

ويجتمع السلس مع السلس كابوين (١) مع الولد .  
فهذه جملة الصور التي يمكن اجتماعها بالفرض ثنائياً وهي ثلاث عشرة  
( وأما ) صور ( الاجتماع ) لا بحسب الفرض ( بل بالقراية اتفاقاً )  
( فلا حصر له ) ، لاختلافه باختلاف الوارث كثرة وقلة ، ويمكن معه (٢)  
فرض ما امتنع (٣) لغير العول (٤) ، فيجتمع الربع مع مثله في بنتين وابن (٥)  
ومع الثمن (٦) في زوجة وبنت وثلاث بنين (٧) ، والثالث مع السلس  
في زوج وابوين (٨) ، وعلى ههنا .

وإذا خُلف الميث إذا فرض اخذ فرضه (٩) ، فإن تعدد (١٠) في طبقة

(١) لكل واحد منها السلس .

(٢) أي لا مع الالتزام بحسب الفرض ، بل بالقراية اتفاقاً .

(٣) هناك ، أي في صور الالتزام بحسب الفرض .

(٤) فإن زيادة السهام عن الفريضة أمر مستحيل .

(٥) فله النصف ، ولكل واحدة منها الربع . فالربع مع الربع كان ممتنعاً

هناك ، ولكنه جائز هنا .

(٦) أي يجتمع الربع مع الثمن هنا وقد كان ممتنعاً هناك .

(٧) فللزوجة الثمن . والبقية وهي سبعة أثمان منها للبنت الثمن ، وللأولاد

الذكور الثلاث لكل واحد الربع بقاعدة « للذكر ضعف الأنثى » .

(٨) فللزوج النصف . وهو خارج عن شاهد المثال ، ولأُم الثلث ، ولأب

السلس . فقد اجتمع الثالث مع السلس . ولكن السلس هنا للأب إنما هو بالقراية

لكونه الباقي بعد إخراج سهام ذوي الأسهم .

(٩) مقدماً على ذوي القراية . كالأُم مقدّمة على الأب ، لأنها ذات سهم

وهو غير ذي سهم في صورة علم الولد ، قلها الثلث بالفرض . وله الباقي بالقراية .

(١٠) أي ذو الفرض .



أخذ كل فرضه ، فان فضل من التركة شيء عن فروضهم (١) رُدَّ عليهم على نسبة الفروض (٢) مع تساويهم في الوصاة (٣) عدا الزوج والزوجة (٤) والمحجوب عن الزيادة (٥) .

( ولا ميراث ) عندنا ( للعَصَبَة (٦) ) على تقدير زيادة الفريضة عن السهام ( إلا مع عدم القريب ) أي الأقرب منهم ، لعدم آية « أولي

(١) في صورة عدم وجود من يرث بالقربة ، وإلا فلا فضل أصلاً .

(٢) كما تقدمت بعض الأمثلة على ذلك .

(٣) أي في الطبقة .

(٤) فلا يردَّ عليها مع وجود ورثة سواهما .

(٥) كالأُم إذا كان لها حاجب فالفضل حينذاك للأب خاصة :

(٦) بالتحريك وزان « طلبة » وعَصَبَة الرجل : أولياؤه الذكور من ورثته وإنما سُموا بذلك ، لأنهم يحيطون بالرجل . فالأب طرف . والابن طرف . والعم جانب . والأخ جانب .

والتعصيب : إعطاء فاضل التركة من أصحاب الفروض إلى عَصَبَة الميت . وهو باطل عندنا بل يجب رد الفاضل من التركة إلى نفس مَنْ ورث أولاً . لأنه لا يعطى شيء لأصحاب الطبقة التالية مع وجود واحد من الطبقة القريبة . نعم يستحب للوحي الفروض إعطاء شيء من التركة إلى عَصَبَة الميت كما هو المستفاد من الآية الكريمة في قوله تعالى : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَآرْزُقُوهُمْ مِنْهُ » النساء : ٩ .

وهذه الآية الشريفة محكمة عندنا وليست منسوخة .

والقائل بالتعصيب تمسك بها نظر إلى قوله تعالى : « فَآرْزُقُوهُمْ » وهو أمر والأمر للوجوب .

لكننا نقول : إن وجود إذا الشرطية في الآية الكريمة هدمت أساس التمسك =

الأرحام » (١) ، وإجماع أهل البيت عليهم السلام ، وتواتر أخبارهم بذلك (٢)

= بها للتصويب ، لأن الارث إن ثبت فهو حق ثابت للوارث لا يختص بصورة حضور صاحبه . فلا تعلق دلالة الآية على الاستحباب فقط كما نقول به .

(١) كما قال عز وجل : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . النساء : الآية ٧٥ .

وهذه الآية تنفيذ : أن الأقرب يمنع الأبعد . فالقريب مانع عن ارث البعيد .

(٢) أي أخبار « أهل البيت » - صلوات الله عليهم - بأنه لا ميراث للعصبة متواترة .

راجع « الوسائل » ج ١٧ ص ٤٣١ ، ٤٣٤ .

واليك نص بعضها عن حسين الرزاز قال : أمرت من يسأل « أبا عبد الله » عليه السلام المال لمن هو للأقرب أو للعصبة ؟

فقال : « المال للأقرب . والعصبة في فيه التراب » .

وعن أبي بكر بن عياش في حديث أنه قيل له : ما تدري ما أحدث نوح ابن دراج في القضاء أنه ورث الحال وطرح العصبة وأبطل الشفعة .

فقال أبو بكر بن عياش : ما عسى أن أقول لرجل قضى بالكتاب والسنة ، إن النبي صلى الله عليه وآله لما قُتِل حمزة بن عبد المطلب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام فأتاه علي عليه السلام بابنة حمزة فسوغها رسول الله صلى الله عليه وآله ميراث كله .

وعن « أبي جعفر » عليه السلام في قول الله عز وجل : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » .

ان بعضهم أولى بالميراث من بعض ، لأن أقربهم إليه رحماً أولى به .

ثم قال أبو جعفر عليه السلام أيهم أولى بالميت وأقربهم إليه أمه أو أخوه ؟ أليس الأم أقرب إلى الميت من إخوته وأخواته ؟

(فَيْرِدُ) فاضل الفريضة (على البنت والبنتات ، والاخت والاختوات للاب والام ، او للاب ) مع فقدم (١) (وعلى الام ، وعلى كلاله الام مع عدم وارث في د:جنتهم ) ولا يختص غيرهم من الاخوة للابوين ، او للاب بالرد دونهم (٢) .

(ولا يُرَدُّ على الزوج والزوجة إلا مع عدم كل وارث عدا الامام (٣) بل الفاضل عن نصيبها لغيرهما من الوراث ولو ضامن الجريرة .

ولو فقد مَنْ عدا الامام من الوارث ففي الرد عليها مطلقاً (٤) او عدمه مطلقاً ، او عليه مطلقاً ، دونها مطلقاً ، او عاينها إلا حال حضور الامام عليه السلام فلا يرد عليها (٥) خاصة اقوال (٦) . مستنفا : ظواهر

(١) أي فقد الأخوات للأب والأم . وتذكير الضمير باعتبار إطلاق لفظ: الورثة ، أو الوارث على المذكورات .

(٢) أي دون الأخوة للأم .

(٣) أما إذا كان الوارث المجمع معها هو الامام عليه السلام ففيه تفصيل يأتي

(٤) أي على الزوج والزوجة مطلقاً : حال الحضور والغيبة .

(٥) أي على الزوجة بل الفاضل للامام عليه السلام حال الحضور .

(٦) وهي أربعة :

١ - الرد على الزوج والزوجة حال الحضور والغيبة .

٢ - عدم الرد عليها حال الحضور والغيبة .

٣ - الرد على الزوج حال الحضور والغيبة ، دون الزوجة ، لاحال الحضور

ولا حال الغيبة .

٤ - الرد على الزوج حال الحضور والغيبة . أما هي فتدرد عليها حال الغيبة

دون حال الحضور .

الاخبار المختلفة ظاهراً والجمع بينها (١) .

والمصنف اختار هنا القول الآخر (٢) كما يستفاد (٣) من استثناءه من المنفي المقتضي لاثبات الرد عليها دون الامام مع قوله : ( والاقرّب ارثه ) اي الامام ( مع الزوجة ان كان حاضراً ) .

أما الرد على الزوج مطلقاً فهو المشهور ، بل ادعى جماعة عليه الاجماع وبه اخبار كثيرة ، كصحيفة ابي بصير عن الصادق عليه السلام : أنه قرأ عليه (٤) فرائض علي عليه السلام فاذا فيها : « الزوج يحوز المال كله اذا لم يكن غيره » (٥) .

وأما التفصيل في الزوجة (٦) فللجمع بين رواية ابي بصير عن الباقر

(١) أي مستند هذه الأقوال الأربعة اختلاف ظواهر الأخبار . فبعضهم أخذ ببعضها ترجيحاً له وطرح الباقي ، وبعضهم جمع بينها فقال بالتفصيل .  
(٢) وهو الرد عليه مطلقاً في الغيبة والحضور ، وعليها حال الغيبة دون الحضور .

(٣) يعني أن إختياره للقول الأخير مستفاد من أمرين : الأول : استثناءه الايماني من النفي . حيث قال « ولا يرد على الزوج والزوجة » ثم استثنى « إلا مع عدم كل وارث عدا الامام عليه السلام » .

ومقتضى هذا الاستثناء هو الرد عليها . لولا تداركه بالأمر الثاني وهو قوله : « والاقرّب ارث الامام ومشاركته مع الزوجة في الارث إن كان الامام حاضراً » . ومقتضى ذلك : انها ترد عليها حال الغيبة دون الحضور . أما الزوج فيرد عليه مطلقاً .

(٤) أي الامام عليه السلام قرأ على أبي بصير .

(٥) « الوصائل » ج ١٧ ص ٥١٢ الباب ٣ الحديث ٢ .

(٦) بالرد عاينها حال الغيبة ، دون الحضور .

عليه السلام أنه سأله عن امرأة ماتت وترك زوجها ولا وارث لها غيره قال عليه السلام : « إذا لم يكن غيره فله المال ، والمرأة لها الربع ، وما بقي فللامام » (١) .

ومثلها رواية محمد بن مروان عن الباقر عليه السلام (٢) وبين صحيحة أبي بصير عن الباقر عليه السلام أنه قال له : رجس مات وترك امرأة قال عليه السلام : « المال لها » (٣) بحمل هذه (٤) على حالة الغيبة ، ووزنك (٥) على حالة الحضور حلماً من التناقض (٦) .

والمصنف في الشرح (٧) اختار القول الثالث (٨) ، المشتمل على عدم

(١) « الاستبصار » طبعة النجف الأشرف سنة ١٣٦٧ الجزء ٣ القسم الثاني

ص ١٤٩ الحديث ١ .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٠ الحديث ٤ .

البك نص الحديث عن « أبي جعفر » عليه السلام في زوج مات وترك امرأة .

قال : لها الربع ويُدفع الباقي إلى الامام .

(٣) نفس المصدر الحديث ٦ .

والحديث في المصدر مروي عن « أبي عبد الله » عليه السلام .

(٤) أي هذه الصحيحة المشار إليها في المامش المتقدم .

(٥) وهما : روايتا أبي بصير ، ومحمد بن مروان عن الباقر عليه السلام .

(٦) لأن الروايتين الأولى دلتا على منع الزوجة من زيادة الربع مطلقاً :

حال الحضور وحال الغيبة والصحيحة دلت على اعطائها المال كله مطلقاً .

فالجمع بينهما جميعاً إنما يكون بحمل الروايتين على حال الحضور . وحمل هذه

الصحيحة الأخيرة على حال الغيبة . وذلك دفعاً لوقوع التناقض بين الأخبار .

(٧) أي شرح الارشاد .

(٨) وهو الرد على الزوج مطلقاً دون الزوجة مطلقاً .

الرد عليها مطلقاً (١) محتجاً بما سبق (٢) فإن ترك الاستفصال دليل العموم (٣) وللأصل (٤) الدال على عدم الزيادة على المقروض .  
 وخبر الرد (٥) عليها مطلقاً (٦) وإن كان صحيحاً إلا أن في العمل به مطلقاً (٧) اطراحاً لتلك الأخبار (٨) ، والمقابل به (٩) نادر جداً ، وتخصيصه (١٠) بحالة الغيبة بعيد جداً ، لأن السؤال فيه للباقر عليه السلام في « رجل مات ، بصيغة الماضي وآمرهم عليهم السلام حينئذ ظاهر ، والدفع اليهم ممكن ، فحمله على حالة الغيبة المتأخرة عن زمن السؤال عن ميت بالفعل بازيد من مئة وخمسين سنة (١١) أبعد - كما قال ابن اديس - مما بين المشرق والمغرب .

(١) حال الحضور وحال الغيبة .

(٢) من روايتي أبي بصير ، ومحمد بن مروان عن الباقر عليه السلام الدالتين

على عدم الرد على الزوجة مطلقاً وقد أشير إليها في هامش رقم ١ - ٢ ص ٨٣ .

(٣) حيث لم يفصل الإمام عليه السلام بين حال الحضور والغيبة .

(٤) أي أصالة عدم استحقاقها أكثر من مفروضها وهو الربع .

(٥) وهي صحيحة أبي بصير الأخيرة .

(٦) في حال الحضور والغيبة .

(٧) حضوراً وغيبة .

(٨) الدالة على منعها مطلقاً .

(٩) بالرد عليها مطلقاً .

(١٠) أي خبر الرد . وهي صحيحة أبي بصير الأخيرة .

(١١) ذلك أن الإمام الباقر عليه السلام توفي عام ١١٤ هـ ، وولد الإمام الحجة

عجل الله تعالى فرجه الشريف عام ٢٥٦ هـ ، ووقعت الغيبة الصغرى عام ٢٦٠ هـ

والغيبة الكبرى عام ٣٢٩ هـ .

وربما 'حمل' (١) على كون المرأة قريبة للزوج (٢) ، وهو (٣) بعيد عن الإطلاق إلا أنه (٤) وجه في الجمع . ومن هذه الأخبار (٥) ظهر وجه القول بالرد عليهما مطلقاً كما هو ظاهر المفيد ، وروى جميل في الموثق عن الصادق عليه السلام « لا يكون الرد على زوج ولا زوجة » (٦) وهو (٧)

= فيستبعد جداً أن يكون الامام الباقر عليه السلام قد حكم بحكم على ميت سبق موته حكماً يأتي طرفه بعد ١٥٠ عام تقريباً ، أو أكثر .

(١) أي 'حمل خبر' رد المال كله إلى الزوجة . - كما في صحيحة أبي بصير الأخيرة - على الزوجة القريبة للزوج بأن كانت ابنة عم له - مثلاً - .

ولهذا الحمل شاهد من الأخبار وهو ما رواه الشيخ في التهذيب ج ٩ ص ٢٩٥ عن محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة وليس له قرابة غيرها ؟ قال : « يدفع المال كله إليها » .

(٢) بأن كانت ابنة عم له - مثلاً - فترث الربع بالزوجة والباقي بالقرابة .  
(٣) أي هذا الحمل .

(٤) أي حمل الصحيحة - الدالة على دفع المال كله للزوجة - على كون الزوجة قريبة للزوج . طريق للجمع بين أخبار الباب المتضاربة .

(٥) لأن فيها ما يدل على ذلك كما في صحيحة أبي بصير الأخيرة . الدالة على الرد على الزوجة مطلقاً . وصحيحة أبي بصير الأولى الدالة على الرد على الزوج مطلقاً .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٥١٦ الحديث رقم ١٠ .

(٧) أي خبر جيسل هو مستند القائل بعسقم الرد لا على الزوج ولا على الزوجة مطلقاً .

دليل القول الثاني ، واشهرها الثالث (١) ( ولا عول (٢) في الفرائض )  
أي لا زيادة في السهام عليها (٣) على وجه يحصل النقص على الجميع  
بالنسبة (٤) ، وذلك بدخول الزوج والزوجة (٥) ( بل ) على تقدير الزيادة

(١) وهو القول بالرد على الزوج مطلقاً وعدم الرد على الزوجة مطلقاً ،  
(٢) العول - في الاصطلاح - : زيادة سهام الورثة على الحصص المفروضة  
في التركة ، بأن تستدعي الورثة ربعاً وثلاثين ومسلمين - مثلاً - كما في زوج وبنات  
وأبوين . مع أن مجموع التركة لا يزيد على ستة أسداس . وهذه السهام سبعة  
أسداس ونصف مسلم .

(٣) أي على الفرائض . وهي الفرائض المفروضة في التركة . كسنة أسداس  
أو ثلاثة أثلاث ، أو نصفين ، أو أربعة أرباع . وهكذا . فالفرائض المقدرة في التركة  
هي هذه لا تزيد عليها . أي لا يمكن أن تحوي التركة على سبعة أسداس ، أو أربعة  
أثلاث . وهكذا . .

(٤) يعني إذا حصل العول فعند ذلك يحسب الزيادة نقصاً في سهام جميع  
الورثة بالنسبة . أي ينقص من كل " حَسَبَ سهمه . كما يقرّها فقهاء أبناء السنة .  
ففي المثال المتقدم في الهامش رقم ٢ تكون السهام قد زادت ربعاً  
على القرينة . فينقصون عن سهم كل وارث خساً . فإذا فرض مجموع التركة « ٦٠ »  
فسهام هؤلاء تبلغ « ٧٥ » فينقص من الزوج « ٣٥ » ، ومن البنات « ٨ » ، ومن الأبوين « ٤ »  
لأن سهم الزوج كان « ١٥ » ، والبنات « ٤٠ » ، والأبوين « ٢٠ » فيحتل التقسيم ،  
على زعمهم .

(٥) أي العول إنما يحصل إذا كان مع الورثة زوج أو زوجة ، أما بدونها  
فلا يحصل عول البتة . كما يتبين من الأمثلة السابقة ، واللاحقة .



( يخل النقص ) عندنا (١) ( على الأب (٢) والبنت والبنات ، والاخت والاختوات للاب والام ، اوللاب (٣) ) خلافاً للجمهور حيث جعلوه (٤) موزعاً على الجميع بلحقاق السهم الزائد للفريضة ، وقسمتها على الجميع (٥) مُمَيَّي هذا القسم عولا ، إما من الميل ومنه قوله تعالى : ذَلِكَ أَذَى الْأُتَمِّمُوا (٦) ، ومُيِّم الفريضة عائلة على اهلها لميلها بالجور عليهم بنقصان سهامهم ، او من عال الرجل اذا كثر عياله لكثرة السهام فيها ، او من عال اذا غلب ، لغلبة اهل السهام (٧) بالنقص ، او من عالت الناقة ذنبها اذا رفعت لارتفاع القرائض على اصلها بزيادة السهام ، وعلى ما ذكرناه (٨) اجماع اهل البيت عليهم السلام ، واخبارهم به متظافرة ، قال الباقر عليه السلام (٩) : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : « إن الذي احصى

(١) أما عند « فقهاء السنة » فيخل النقص على الجميع كما تقدم في الهامش

رقم ٤ ص ٨٦ .

(٢) ذكر الأب هنا مع من يخل عليهم النقص مساهمة . سينه الشارح عليها

(٣) فلا يخل النقص على الزوجين .

(٤) أي النقص الحاصل .

(٥) كما في المثال المتقدم في الهامش رقم ٤ ص ٨٦ .

(٦) النساء : الآية ٣ .

(٧) بعضهم على بعض .

(٨) بأن لا حول في القرائض .

(٩) « الوسائل » ج ١٧ ص ٤٢٣ الحديث ٩ - ١٤ .

رمل عالج (١) ليعلم أن السهام لا تعول على ستة (٢) لو يصرون وجهها (٣) لم تجز ستة (٤) . وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول : « من شاء بأهائته

(١) العالج : المتراكم من الرمل . الداخل بعضه في بعض . كناية عن الرمل الكثير المتراكم الذي لا يحصي عدده سوى الله تعالى .

(٢) أي لا تزيد على ستة أسداس . فلا يمكن فرض سبعة أسداس ، أو ثمانية أسداس مثلاً .

(٣) أي وجه تقدير السهام فيما إذا حصل عول .

والوجه هو أن سهام ذوي السهام حينئذ يتغير عما كان عليه قبل ذلك ، ولكن لا على الوجه العام في جميع أصحاب السهام كما زعمه أولئك ، بل على الوجه الخاص كما يأتي في كلام ابن عباس .

(٤) ومحصل مفاد الحديث الشريف : أن الله تعالى لا يشق عليه الحساب ، ولا يتعطل في التقدير . حاشاه . ففي مثال وجود الزوج والبنات والأبوين . لم يجعل للزوج ربعاً ، وللبنات ثلثين ، وللأبوين سلسين . كي تقع الحاجة إلى نقص هذا التقدير الذي لا يتناسب مع كية التركة إطلاقاً ، لأن الذي يُقدَّر شيئاً ثم يتبين عدم تطبيقه على الخارج يكون جاهلاً بالواقع لا محالة ، والآن لم يكن يُقدَّر هكذا كي يحتاج أخيراً إلى العلول .

فإنه تعالى الذي يعلم مقدار عدد الرمال المتركة ليعلم أيضاً أن التركة لا تزيد على ستة أسداس . فلا يُقدَّر ربعاً ، وثلثين ، وسلسين ، لأن مجموع ذلك بصير

$$= \frac{٧٥}{٦} = \frac{٢}{٦} + \frac{٤}{٦} + \frac{١٥}{٦}$$

سبعة أسداس ونصف سلس .

إذن فالمقدَّر الشرعي حينئذ هو الربع للزوج ، والسدسان للأبوين ، والباقي بلا تقدير للبنات . وهذا قد كان خافياً على أولئك . فذهبوا إلى توزيع النقص على الجميع . زعماً منهم أن الله سبحانه قدقدَّر السهام فتعارضت وتساقطت فرجعت =

عند الحجر الاسود إن الله لم يذكر في كتابه نصفين وثلاثاً (١) .  
وقال ايضاً : « سبحان الله العظيم أترون أن الذي احصى رمل عاليج  
عدداً جعل في ١٠ ال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، فهذان النصفان قد ذهباً بالمال فأين  
موضع الثلث ! فقال له زُفر (٢) : يا ابا العباس (٣) فن اول من اعال  
الفرائض ؟ قال : عمر لما التفت الفرائض عنده (٤) ودفع بعضها بعضاً  
قال . والله ما ادري ايسكم قدّم الله وأيسكم آخر ؟ وما اجد شيئاً هو اوسع  
من أن اُقَسَّم عليكم هذا المال بالحصص » (٥) . ثم قال ابن عباس :  
وأيم الله (٦) لو قدم من قدّم الله ، وأخر من أخر الله ما عالت  
فريضة (٧) .

= الى المصالحة بالتناقص حسب السهام وفق القاعدة في باب القضاء .

(١) فرض المسألة: زوج واخت للابوين، وكلالة الام المتعددون، فللزوج  
النصف ، وللأخت للابوين وحدها النصف ايضاً ، ولكلالة الام المتعددين الثلث .  
(٢) هو : ابن أوس البصري .

(٣) كنية ابن عباس .

(٤) اي اختلطت بعضها مع بعض وزادت السهام على الفرائض فدفعت  
بعضها بعضاً .

(٥) يقصد بذلك: ايراد النقص على الجميع حسب سهامهم قياساً على تراحم  
الديون على المقتس .

(٦) صيغة قسم بمعنى « يمين الله » .

(٧) لا يخفى براعة هذا الكلام ، فان فيه ايهاً بديعاً . فظاهر كلامه: هو التقديم  
والتأخير في الارث . فبرث من قدّم الله أولاً كمال سهمه . ثم يبقى الباقي للوارث  
المتأخر بلغ ما بلغ . وأما باطن كلامه فيعني : لو قدّم في الامامة من قدّمه الله  
على سائر الناس . وأخر عنها من أخره الله . لا ابتليت الأمة بهذا الجهل الفادح =

فقال له زفر : وأياها مُقدّم وأياها أُخّر ؟ . فقال : كل فريضة (١) لم يُهيّطها الله عز وجل عن فريضة إلا الى فريضة فهذا ما قدّم الله ، وأماً ما أُخّر فكل فريضة اذا زالت عن فرضها ولم يكن لها إلا ما بقي (٢) فتلك التي أُخّر الله ، وأما التي قدّم فالزوج له النصف فاذا دخل عليه ما يزيله عنه (٣) رجع الى الربع ولا يزيله عنه شيء (٤) . والزوجة لها

---

= في تقسيم الموارث فضلاً عن غيرها من الأحكام الشرعية وسائر شؤون الدين .  
(١) كفريضة الزوج والزوجة والأم . فالأول له النصف مع عدم الولد للزوجة . وإذا كان لها ولد فله الربع .

والثانية لها الربع مع عدم الولد للزوج . وإذا كان له ولد فلها الثمن .  
والثالثة لها الثلث مع عدم الولد للبيت وعدم الحاجب لها . ومعه يكون لها السدس .

فهؤلاء . قد فرض الله لهم أسهماً على تقدير . ثم أسهماً أخرى على تقدير آخر . فاذا هبطوا من التقدير الأول كان لهم التقدير الثاني .

(٢) كفريضة البنت الواحدة . والبنات . والأخت والأخوات . فالبنت النصف والبنات الثلثان مع عدم الولد الذكر للميت . وأما معه فلا سهم للبنت أو البنات إلا بالقرابة .

وكذا الأخت لها النصف وللأخوات الثلثان مع عدم الأخ . وأما معه فلا سهم لمن إلا بالقرابة .

(٣) كوجود الولد للميت . فان وجود الولد يزيل الزوج عن النصف الى الربع (٤) اي لا يزيل الزوج عن الربع شيء أبداً . فلا يدخل عليه النقص بعد ذلك . كما زعم اولئك .

الربع (١) فإذا زالت عنه صارت الى الثمن لا يزيلها عنه شيء .  
والأم لها الثلث (٢) فإذا زالت عنه صارت الى السدس ولا يزيلها عنه شيء .

فهذه القروض التي قلم الله عز وجل .

واما التي أخر الله فقريضة البنات والاخوات لها النصف والثلاثان (٣)  
فإذا ازلتهن الفرائض عن ذلك (٤) لم يكن لمن إلا ما بقي ، فإذا اجتمع ما قدم الله وما أخر بُدِئَ بما قدم الله (٥) واعطى حقه كاملا فإن بقي شيء كان لمن أخر الله (٦) ،

(١) اي فللزوجة الربع . وإذا دخل عليها ما يزيلها عنه وهو الولد هبطت الى الثمن . ولا يزيلها عن الثمن شيء أبداً .

(٢) اي وللام الثلث . فإذا دخل عليها ما يزيلها عنه وهو الولد او الاخوة للميت هبطت الى السدس ولا يزيلها عن السدس شيء بعد ذلك .

(٣) اي للبنات الواحدة . او الاخت الواحدة النصف . وللبنات او الاخوات الثلاثان

(٤) اي عن النصف والثلاثين . وذلك بلخول الوارث الذكر من ابن أو أخ . كما تقدم في الهامش رقم ٢ ص ٩٠ .

(٥) كالزوج والزوجة والأم .

(٦) كالبنات والأخوات . مثال ذلك : ما لو اجتمع زوج وام وبنات .

فللزوج الربع . وللام السدس . وللبنات الثلاثان : -

$$\text{تزيد السهام على القريضة} \quad \frac{13}{12} = \frac{8+2+3}{12} = \frac{2}{3} + \frac{1}{6} + \frac{1}{6}$$

بنصف سدس =  $\frac{1}{12}$  فيأخذ الزوج حقه كاملا : الربع =  $\frac{3}{12}$  وتأخذ الأم حقتها كاملا : السدس =  $\frac{2}{12}$  ويبقى الباقي للبنات أي  $\frac{5}{12}$  . فحصل التقص عليهن بـ  $\frac{1}{12}$  لأن حقهن بالذات كان يساوي  $\frac{4}{12}$  فهبط الى  $\frac{5}{12}$  .

## الحديث (١) .

وإنما ذكرناه مع طوله : لاشتراكه على امور مهمة .  
 منها : بيان علة حدوث النقص على من ذكر (٢) .  
 واعلم ان الوارث مطلقاً اما ان يرث بالفرض خاصة وهو من ممي الله  
 في كتابه له سهماً بخصوصه ، وهو الام والاختوة من قبلها ، والزوج  
 والزوجة حيث لارث ، او بالقرابة خاصة وهو من دخل في الارث بعموم  
 الكتاب في آية اولي الارحام كالاخوال والاعمام (٣) ، او يرث بالفرض

(١) للحديث بقية وهي : فان لم يبق شيء فلا شيء له .  
 فقال له زفر بن اوس : ما منعك ان تشير بهذا الرأي على عمر ؟  
 فقال : هيئته .

فقال الزهري : والله لولا انه تقدمه امام عدل كان امره على الورع فامضى  
 امراً فضى ما اختلف على ابن عباس من اهل العلم اثنان .  
 صححنا الحديث على الكافي ج ٧ ص ٧٩ - ٨٠ الحديث ٢ .

وعلى من « لا يضره الفقيه » طبعة النجف الاشرف ج ٤ ص ١٨٧ وعلى كنز  
 العمال ج ١١ ص ١٩ - ٢٠ الحديث ١٢١ مع اختلاف يسير في الفاظ الاخير .  
 (٢) وهم : الاخت والاختوات والبنات والبنات . والعلة هي : ان الله  
 لم يفرض لمن بعد مبطون من التقدير الاول تقدير آخر .

وهذه احدى الجهات التي دعا الشارح الى ذكر الحديث المذكور بطوله .  
 واما الجهات الاخرى . فهي : بيان مبدء حدوث العول في الاسلام واول من قال  
 بالعول في الفرائض . وبيان ضابطة الخروج من عويصة العول وامثال ذلك مما  
 يفيدنا هذا الحديث الشريف .

(٣) وكذا الاولاد المذكور يرثون بالقرابة فقط . كما ان الاختوة للابوين  
 او للاب كذلك .

تارة ، وبالقربة اخرى وهو الاب والبت وإن تعددت والاخت للاب كذلك ، فالاب مع الولد (١) يرث بالفرض (٢) ، ومع غيره (٣) ، او مفرداً بالقربة (٤) .

والبنات يرثن مع الولد (٥) بالقربة ، ومع الابوين بالفرض (٦) .  
والاخوات يرثن مع الاخوة بالقربة ، ومع كلاله الام بالفرض (٧)  
او يرث بالفرض والقربة معاً ، وهو ذو الفرض على تقدير الرد عليه (٨) .  
ومن هذا التقسيم يظهر ان ذكر المصنف الاب مع من يخلل النقص عليهم من ذوي الفروض ليس بجيد لانه مع الولد لا ينقص عن السلس (٩)

(١) مطلقاً ذكراً وانثى .

(٢) وهو السلس .

(٣) اي غير الولد كالزوج والزوجة .

(٤) اي لا سهم معيناً .

(٥) اي الذكر .

(٦) وهو النصف للبت الواحدة ، والثلاثان للبنات .

(٧) وهو النصف للواحدة . والثلاثان للاكثر .

(٨) كالأب اذا اجتمع مع البنت رد عليه زيادة على سلسه . فالسلس يرثه بالفرض . ويرث الزائد بالقربة اي لا تقدير لها سوى ملاحظة النسبة بين سهمه وسهم البنت فله ربع الزائد . حيث ان فرضه سلس وهو ثلث فرض البنت الذي هو النصف المساوي لثلاثة اسداس .

(٩) كما اذا اجتمع الاب مع البنات والزوج . فله السلس كاملاً . وللزوج الربع كاملاً . اما النقص فيدخل على البنات فقط .

ومع عدمه (١) ليس من ذوى الفروض . ومسألة العول مختصة بهم (٢) ، وقد تنبه لذلك المصنف في الدروس فترك ذكره (٣) وقبّله (٤) العلامة في القواعد ، وذكره في غيرها (٥) والمحقق في كتابيه (٦) . والصواب تركه .

### ( مسائل خمس )

( الأولى - اذا انفرد كل واحد ( من الابوين ) فلم يترك الميت قريباً في مرتبته سواه ( فالمال ) كله ( له ، لكن للام ثلث المال بالتسمية ) لانه فرضها حينئذ ( والباقي بالرد ) اما الاب فارثه للجميع بالقرابة اذ لا فرض له حينئذ كما مر (٧) ( ولو اجتمعا فلام الثلث مع عدم الحاجب )

---

(١) كما اذا اجتمع الاب مع الام والزوج . فللزوج النصف . وللام الثلث اما الاب فلا سهم له مقلداً شرعياً . بل له الباقي وهو السدس هنا . وليس ارثه للسدس حينئذٍ من باب الفرض . بل لانه الباقي . فهو من باب القرابة .

(٢) اي بذوي الفروض . اما غير ذوي الفروض فلا يصدق في حقهم النقص حيث لا تقدير .

(٣) اي ذكر الأب .

(٤) اي وترك ذكر الأب قبل المصنف العلامة رحمه الله .

(٥) اي ذكر العلامة الاب في ضمن من يرد النقص عليهم في غير كتاب القواعد .

(٦) اي ذكر المحقق قدس الله نفسه الاب في ضمن من يرد عليهم النقص في كتابيه : الشرايع ، والمختصر النافع .

(٧) عند قوله : ( ومع عدمه ليس من ذوي الفروض ) .



من الاخوة ( والسدس مع الحاجب والباقي ) من التركة عن الثلث  
او السدس ( للاب ) .

( الثانية - للابن المنفرد المال ، وكذا للزائد ) عن الواحد من الابناء  
( بينهم بالسوية ، وللبنت المنفردة النصف تسمية والباقي رداً وللبنتين فصاعداً  
الثلاث تسمية والباقي رداً ، ولو اجتمع الذكور والاناث فللذكر مثل حظ  
الانثى ، ولو اجتمع مع الولد ) ذكراً كان ام انثى متحداً ام متعديداً  
( الابوان فلكل ) واحد منها ( السدس والباقي ) من المال ( للابن ) ان  
كان الولد المفروض ابناً ( او البنتين (١) ، او الذكور والاناث على ما قلناه )  
للذكر منهم مثل حظ الانثيين .

( ولها ) اي الابوين ( مع البنت الواحدة السدس ولها النصف  
والباقي ) وهو السدس ( يرد ) على الابوين والبنت ( اخصاً ) على نسبة  
الفريضة (٢)

(١) لأن للأبوين مسلمين ، وللبنتين ثلاثين ، فقد استوعبت السهام الفريضة .

(٢) لأن سهم البنت النصف  $\frac{1}{2}$  . وسهم الأبوين السدس  $\frac{1}{6}$  . والمجموع

$$= \frac{1}{2} + \frac{1}{6} = \frac{2}{3} = \frac{2+1}{3} = \frac{3}{3} = 1 \text{ خمسة أسداس . فيبقى سلس زائد على الفريضة}$$

ويجب توزيع هذا السدس الزائد على البنت والأبوين على حسب سهامهم .

فللبنت ثلاثة . لأن سهمها النصف وهي ثلاثة أسداس ، وللأبوين اثنان = سهان .

اذن يوزع السدس الزائد خمسة أسهم .

وطريق ذلك : أن يضرب عدد السهام ٥٥ في عدد الفريضة ٦٥ .

$$\text{والحاصل ثلاثون} = 6 \times 5 = 30 .$$

فللبنت نصفها ١٥ فريضة .

وللأب سلسها ٥ فريضة .

فيكون جميع التركة بينهم اخصاساً (١) . للبنت ثلاثة اخصاس (٢) ولكل واحد منها خمس (٣) ، والفريضة حينئذ من ثلثين (٤) ، لان اصلها ستة : مخرج السدس والنصف (٥) ثم يرتقي بالضرب في مخرج الكسر (٦) الى ذلك (٧) .

هذا (٨) اذا لم يكن للام حاجب (٩) عن الزيادة على السدس (١٠)

= وللأم سدسها ٥ فريضة .

والمجموع = ١٥ + ٥ + ٥ + ٥ = ٣٥ خمسة وعشرون والباقي الزائد = ٥ يوزع على هؤلاء حسب سهامهم . فللبنت ٣ ، وللأب ١ ، وللأم ١ . فصار مجموع حصة البنت ١٥ + ٣ = ١٨ ، ومجموع حصة الأب ٥ + ١ = ٦ ، ومجموع حصة الأم ٥ + ١ = ٦ ، والمجموع = ٦ + ٦ + ١٨ = ٣٠ .

(١) لأن الثلاثين وزعت في النهاية الى خمسة أسهم كل سهم ٦ . فللبنت  $٦ \times ٣ = ١٨$  . وللأب  $٦ \times ١ = ٦$  . وللأم  $٦ \times ١ = ٦$  .

(٢) أي ثمانية عشر .

(٣) أي ستة .

(٤) كما تبين في المامش رقم ٢ ص ٩٥ .

(٥) النصف سهم البنت ، والسدس سهم كل من الأب والأم ، ومخرج النصف العدد ٢ ، ومخرج السدس العدد ٦ ، وهما متداخلان . فالمخرج المشترك هو العدد ٦ . وهو أصل الفريضة .

(٦) وهو العدد ٥ الذي احتجنا اليه لتوزيع السدس الزائد حسب سهام الورثة

(٧) أي ثلاثين .

(٨) أي الرد اخصاساً : ثلاثة للبننت وواحدة للأب وواحدة للأم .

(٩) الحاجب لها حينئذ إخوة الميت .

(١٠) فلو كان لها حاجب فالها سدس ، وللبنت النصف ، وكذلك للأب =

( ومع الحاجب يرد ) الفاضل (١) ( على البنت والاب ) خاصة ( ارباعاً ) (٢)  
والقريضة حيثئذ من اربعة وعشرين (٣) . للام سدسها : اربعة . وللبنت  
اثنا عشر بالاصل ، وثلاثة بالرد : وللاب اربعة بالاصل وواحد بالرد (٤)  
( ولو كان بتان فصاعداً مع الابوين فلا رد ) لان القريضة حيثئذ بقدر  
السهم (٥) .

( و ) لو كان البنتان فصاعداً ( مع احد الابوين خاصة (٦) يرد  
السلس ) الفاضل عن سهامهم عليهم جميعاً ( اخصاً ) على نسبة السهام (٧)  
= السلس . أما الباقي وهو سدس أيضاً يرد على البنت والاب ، دون الأم .  
(١) وهو السلس .

(٢) لأن التوزيع حسب السهام يقتضي ذلك . حيث إن سهم البنت ثلاثة أسداس  
وسهم الأب سدس واحد . فيجب توزيع الزائد أربعة أسهم . ثلاثة للبنت ،  
وواحد للأب .

(٣) الحاصل من ضرب ٤ : الحصص المرادة من الزائد . في ٦ : أصل  
القريضة =  $4 \times 6 = 24$  .

(٤) فكان للبنت  $15 = 12 + 3$  ، وللأب  $5 = 4 + 1$  . وللأم ٤ .  
»  $24 = 15 + 5 + 4$  .

(٥) فللبنتين الثلثان ، وللأبوين الثلث كل واحد منها سدس . فقد استغرقت  
السهام جميع التركة .

(٦) حيث يفضل من القريضة ، لأن للبنتين  $2/3$  ، ولأحد الأبوين  $1/6$  .  
والمجموع =  $\frac{2}{3} + \frac{1}{6} = \frac{4}{6} + \frac{1}{6} = \frac{5}{6}$  . فيبقى سدس واحد زائداً

(٧) لأن للبنتين أربعة أسداس = ثلثين ، ولأحد الأبوين سدس . فهذه خمسة  
أسداس . فيجب توزيع الزائد أخصاً حسب هذه السهام . أربعة منها للبنتين ، =

( ولو كان ) مع الأبوين ، أو أحدهما ، والبنت ، أو البنين فصاعداً ( زوج أو زوجة أحد ) كل واحد من الزوج والزوجة ( نصيبه الأدنى ) وهو الربع أو الثمن (١) ( وللأبوين السدسان ) إن كانا ( ولا أحدهما السدس ) والباقي للأولاد (٢) .

( وحيث يفضل ) من الفريضة شيء بان كان الوارث بنتاً واحدة وأبوين وزوجة (٣) ،

= وواحد لأحد الأبوين .

فللبنين ٢٠ بالأصل ، و٤ بالرد ، ولأحد الأبوين ٥ بالأصل ، و١ بالرد .  
(١) لوجود الأولاد . وهي البنات هنا .

(٢) فيختصون بمرور النص عليهم دون الأبوين والزوجين .

(٣) فللبنت الواحدة النصف ، وللأبوين الثلث ، وللزوجة الثمن . فيفضل

من الفريضة جزء من أربعة وعشرين جزء =  $\frac{1}{24}$  : -

للبنات . للأبوين . للزوجة

$$\frac{23}{24} = \text{فمجموع السهام} \quad \frac{3 + 8 + 12}{24} = \frac{1}{8} + \frac{1}{3} + \frac{1}{2}$$

فيبقى  $\frac{1}{24}$  .

\* \* \*

ويجب ردّ هذا الزائد على البنت والأبوين ، دون الزوج . وبما أن سهام البنت كانت ١٢ ، وسهام الأبوين ٨ . فينبغي توزيع هذا الزائد إلى ٢٠ جزء . وبذلك نضربه في أصل الفريضة :  $20 \times 24 = 480$  .

فللزوجة ثمن ذلك :  $\frac{480}{8} = 60$  . وللأبوين ثلثه :  $\frac{480}{3} = 160$  ، وللبنات نصفه :  $\frac{480}{2} = 240$  . ويبلغ المجموع  $60 + 160 + 240 = 460$  . فيبقى فضل . وهو ٢٠ فيرد منه ١٢ على البنت و٨ على الأبوين . =

ج ٨ ( كتاب الميراث - ارث الابوين والاولاد ) - ٩٩ -

اوبتين واحد الابوين وزوجة (١) ، اوبتاً واحدهما وزوجاً (٢) ،

= ويصبح مجموع حصة البنت :  $12 + 240 = 252$  ومجموع حصة الأبوين :

$160 + 8 = 168$  إذن استكملت السهامُ القريضة :

$$252 + 168 + 60 = 480$$

(١) فللبنتين ثلثان ، ولأحد الأبوين سدس ، وللزوجة ثمن . ويبلغ المجموع :

$$24/23 -$$

$$1 + \frac{3}{24} + \frac{4}{8} + \frac{16}{6} = 1$$

والفاضل  $1/24$  . فيجب ردّه على البنتين وأحد الأبوين على نسبة عشرين

جزءاً ف ١٦ جزءاً منها للبنتين ، و٤ أجزاء لأحد الأبوين . فيضرب ٢٠ في  $24 = 480$

للزوجة  $480/8 = 60$  .

ولأحد الأبوين  $480/6 = 80$  بالأصل . و٤ بالرد . والمجموع ٨٤ .

وللبنتين  $2 \times 480/3 = 320$  بالأصل ، و١٦ بالرد . والمجموع =

$$320 + 16 = 336$$

وأصبح مجموع السهام بقدر القريضة =

$$480 = 336 + 84 + 60$$

(٢) للبنت النصف ، ولأحد الأبوين السدس ، وللزوج الربع .

$$1 + \frac{11}{12} = \frac{3}{12} + \frac{2}{6} + \frac{1}{4} = 1$$

ويفضل نصف سمس  $1/12 =$

وهذا الفاضل يردّ على البنت وأحد الأبوين أرباعاً فتضرب ٤ في ١٢ .

يحصل ٤٨ .

للبنات نصفه ٢٤ ولأحد الأبوين سمس ٨ وللزوج ربعه ١٢ . =

او زوجة (١) ( يُردّ ) على البنت او البنين فصاعداً ، وعلى الابوين  
او احدهما مع عدم الحاجب (٢) ، او على الاب خاصة معه (٣) ( بالنسبة ) (٤)  
دون الزوج والزوجة .

( ولو دخل قصص ) بان كان الوارث ابوين وبنين مع الزوج ،  
او الزوجة (٥) ،

= والباقي - وهو ٤٠ : ٣٥ منها للبنت . و ١٥ لأحد الأبوين .  
(١) للبنت النصف ، ولأحد الأبوين السلس ، وللزوجة الثمن فيفضل :  $\frac{9}{24} =$

$$= \frac{19}{24} = \frac{3 + 4 + 12}{24} = \frac{1}{8} + \frac{1}{6} + \frac{1}{4}$$

وهذا الفاضل يرد على البنت وأحد الأبوين ارباعاً. فنضرب ٤ في ٢٤ يحصل ٩٦

للبنات نصفه : ٤٨ ، ولأحد الأبوين سلسه : ١٦ ، وللزوجة ثمنه : ١٢ ، والباقي ٢٠

١٥ منه للبنت ، و ٥ لأحد الأبوين .

(٢) أي للأم .

(٣) أي إذا كان حاجب للأم .

(٤) كما قدمنا من الأمثلة والتوضيحات .

(٥) لأن للأبوين الثلث ، وللبنين الثلثين . وللزوج الربع ، وللزوجة الثمن .

وعلى أي تقدير فالسهم تريد على الفريضة ، لأن الفريضة لا تزيد على ١٢

على تقدير الزوج وعلى ٢٤ على تقدير الزوجة في مفروض المثال .

أما السهام فقد زادت عليها ربعاً . على تقدير الزوج =  $\frac{3}{12}$  :

$$= \frac{10}{12} = \frac{3 + 8 + 4}{12} = \frac{1}{4} + \frac{2}{3} + \frac{1}{3}$$

وثنياً على تقدير الزوجة =  $\frac{3}{24}$

$$= \frac{27}{24} = \frac{3 + 16 + 8}{24} = \frac{1}{8} + \frac{2}{3} + \frac{1}{3}$$

اوبتاً وابوين مع الزوج (١) ، اوبنتين واحد الابوين مع (٢) ( كان )  
النقص ( على البنتين فصاعداً ) اوالبنت ( دون الابوين والزوج ) لمسا  
تقدم (٣) .

( ولو كان مع الابوين ) خاصة ( زوج ، او زوجة فله نصيبه

(١) لان للبنت النصف ، وللأبوين الثلث : وللزوج الربع . وتزيد السهام  
على الفريضة بنصف سلس  $1/12$  :

$$\frac{13}{12} = \frac{3 + 4 + 6}{12} = \frac{1}{4} + \frac{1}{3} + \frac{1}{2}$$

ف  $12/12$  المال كله . و  $1/12$  هو الزائد .

(٢) أي مع الزوج . فيكون للبنتين الثلثان ولاحد الابوين السلس ، وللزوج  
الربع . وزيد بنصف سلس . كما في الفرض السابق .

$$\frac{13}{12} = \frac{3 + 2 + 8}{12} = \frac{1}{4} + \frac{1}{6} + \frac{2}{3}$$

(٣) من أن للزوج والزوجة نصيبها الأعلى مع عدم الولد ، والادنى مع الولد  
لا ينقصان بشيء ، وكذا الابوان لما السلس مع الولد لا يدخل عليها نقص  
ففي الفروض المتقدمة التي تزيد السهام على الفريضة يأخذ الزوج أو الزوجة ، وكذا  
الابوان نصيبهم المفروض بلانقص . ويكون الباقي - قل أم كثر- للبنتين ، أو للبنت  
الواحدة .

مثلاً في الفرض الأخير حيث زادت السهام بنصف سلس فهذا نقص  
يدخل على البنتين ، ومعنى ذلك ان الزوج يأخذ نصيبه وهو الربع كاملاً ( $3/12$ )  
وكذا أحد الابوين يأخذ السلس ( $2/12$ ) كاملاً .

اما البنتان فلها ( $7/12$ ) اي الباقي، بينما كانتا ترثان الثلثين ( $8/12$ ) لولا ذلك.

الأعلى ( ١ ) لفقد الولد ( وللام ثاثة الأصل ) مع علم الحاجب ( ٢ ) ،  
وسلسه معه ( ٣ ) ( والباقي للاب ) ( ٤ ) ولا يصدق اسم النقص عليه هنا ( ٥ )  
لانه حيثئذ لا تسمية له ( ٦ ) ، وهذا ( ٧ ) هو الذي اوجب ادخال الاب  
فيمن ينقص عليه كما سلف ( ٨ ) .

( الثالثة - اولاد الاولاد يقومون مقام ابائهم عند عدمهم ) سواء  
كان الابوان ( ٩ ) موجودين ام احدهما ام لا على اصح القولين ، خلافاً

( ١ ) النصف اذا كان زوجاً . والربع اذا كانت زوجة .

( ٢ ) اي اخوة الميت لأبيه .

( ٣ ) اي سلس الأصل مع الحاجب .

( ٤ ) فرض المسألة : -

للزوج النصف ، وللام الثلث ، والباقي - وهو سلس - يكون للأب :

$$، \frac{6}{6} = \frac{1+2+3}{6} = \frac{1}{6} + \frac{1}{3} + \frac{1}{2} ،$$

فكان سهم الأب اقل من سهم الأم . وقد يُتخيل دخول نقص عليه بذلك  
وهو وهم ، لأن النقص انما يصدق فيما اذا كان من يدخل عليه النقص ذا سهم .  
والحال أن الأب مع عدم الولد لا سهم له بالفرض ، بل انما يرث بالقرابة لا غير .  
فلا يصدق في حقه النقص حيثئذ أصلاً .

( ٥ ) اي على الأب في هذا الفرض المتقدم .

( ٦ ) لا فرض له مقدراً .

( ٧ ) اي تسهم الأب اقل من الأم في الفرض المتقدم . فكان لها الثلث وله

السلس بسبب وجود الزوج .

( ٨ ) في كلام المصنف ، حيث ذكر الأب فيمن يدخل النقص عليهم ص ٨٧ .

( ٩ ) اي ابوا الميت .



للصدوق حيث شرط في توريثهم (١) عدم الأبوين (٢) (ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به ) (٣) فلابن البنت ثلث ، ولبنت الابن ثلثان (٤) ، وكذا مع التعدد (٥) . هذا هو المشهور بين الاصحاب رواية (٦) وفتوى وقال المرتضى وجماعة : يعتبر اولاد الاولاد بانفسهم ، فلذا كضعف الانثى (٧) وإن كان يتقرب بأمه وتتقرب الانثى بأبيها ، لانهم (٨) اولاد حقيقة فيلحقون في عموم « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَى » (٩) ، اذ لاشبهة في كون اولاد الاولاد - وإن كن اناثاً -

(١) اي توريث اولاد اولاد الميت .

(٢) اي للميت .

(٣) اي كل ولد يرث نصيب أبيه او امه .

(٤) فرض المسألة : ما اذا كان للميت ابن وبنت ماتا قبيل ذلك وخلف

الابن بنتاً ، واللبنت ابناً .

فابن البنت يرث نصف بنت الابن ، لان الاول يرث نصيب امه ، والثانية

ترث نصيب أبيها .

(٥) اي تعدد اولاد البنت واولاد الابن فاولاد البنت جميعاً يرثون نصف

اولاد الابن .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٤٤٩ الاحاديث .

(٧) فلابن البنت ضعف بنت الابن وإن كان الاول يتقرب بالام . والثانية بابيها .

(٨) هذا دليل السيد المرتضى والجماعة على اعتبار اولاد الاولاد بانفسهم .

(٩) النساء : الآية ١١ .

اولاداً (١) ، ولهذا حرمت حلاتهم بآية : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ » (٢) ،  
وُحُرِّمَتْ بنات الابن والبنات بقوله تعالى : « وَيَسَائِرُكُمْ » (٣) ، وأُحِلَّ  
رؤية زينت لابتاء اولادهم مطلقاً (٤) بقوله تعالى : « وَأَوْبَانِيهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ  
بُعُولَتِيهِنَّ » (٥) كذلك (٦) الى غير ذلك من الادلة (٧) ، وهذا كله

(١) خلاصة الاستدلال يرجع الى صدق لفظ « الاولاد » على اولاد  
الاولاد صدقاً عرفياً . والشاهد على ذلك أمور :

الاول : أن الفقهاء قاطبةً استدلوا على حرمة حلائل اولاد الاولاد على الجدِّ  
بقوله تعالى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ » . فلو لا صدق الولد على ولد الولد لما صح  
الاستدلال على حرمة زوجة ولد الولد على الجدِّ بهذه الآية الكريمة .

الثاني : انهم حكموا بجرمة بنت الابن والبنات على الجدِّ بقوله تعالى : « وَبَنَاتِكُمْ »  
فهو دليل على صدق البنات على بنت الابن والبنات .

الثالث : انهم جوزوا على اولاد الاولاد ان ينظروا الى زينة جداتهم  
مستدلين بقوله تعالى : « أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ » حيث دلت الآية على جواز ابتداء زينتهن  
لابنائهن ففهموا منها الجواز على ولد الابن ايضاً . للصدق العرفي .

فهذه الاستنباطات وامثالها خير شاهد على صدق اسم الولد عرفاً على ولد الولد .

(٢) النساء ، الآية : ٢٣ .

(٣) النساء : الآية ٢٣ .

(٤) سواء كان الابن ابناً للابن ام ابناً للبنات .

(٥) النور : الآية ٣١ .

(٦) اي مطلقاً سواء كان الابن ابن ابن ، ام ابن بنت .

(٧) التي استدلت بها السيد والجماعة على صدق الولد على ولد الولد  
صدقاً عرفياً .

حتى (١) لولا دلالة الاخبار الصحيحة على خلافه هنا (٢) كصحيحة عبد الرحمان بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال : بنات الابنة يقمن مقام الابنة اذا لم يكن للميت ولسد ولا وارث غيرهن (٣) ، وصحيحة سعد بن ابي خلف عن الكاظم عليه السلام قال : بنات الابنة يقمن مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن ، وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت اولاد ولا وارث غيرهن (٤) ، وغيرهما (٥) وهذا (٦) هو المخصص لآية الارث (٧) .

فإن قيل : لا دلالة للروايات على المشهور ، لان قيامهن مقامهم ثابت على كل حال في اصل الارث ، ولا يلزم منه القيام في كفيته (٨)

(١) يعني أن ما استدلل به السيد والجماعة على صدق اسم الولد على ولد الولد صحيح لا شك فيه . غير أن هنا - في باب الارث - وردت أدلة خاصة على خلافها . وأما تلك الأدلة التي استدلل بها السيد فهي أدلة عامة . والمخاص مقلّم على العام .

(٢) أي في باب الارث .

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٤٥٠ الحديث ٤ .

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٤٤٥ الحديث ٣ .

(٥) راجع نفس المصدر .

(٦) أي ورود الاخبار الخاصة .

(٧) حيث إن الآية بعمومها تدل على أن الولد مطلقا ضعف البنت مطلقا . سواء الولد والبنت من الصلب ام للولد ، نظراً الى المصطلق العربي الآتف الذكر . ولكن بعد ورود تلك الاخبار الخاصة يجب رفع اليد عن فلك العموم ، والعمل وفق المخصص كما هي القاعدة المطردة في كل عام وخاص .

(٨) أي في المقدار مثلاً .

وإن احتمله (١) ، وإذا قام الاحتمال (٢) لم يصلح لمعارضة الآية الثالثة بالقطع على أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

قلنا : الظاهر من قيام الاولاد مقام الآباء والامهات تنزيلهم منزلتهم لو كانوا موجودين (٣) مطلقاً (٤) وذلك (٥) يدل على المطلوب (٦) مضافاً الى عمل الأكثر (٧) ، ولو تعدد اولاد الاولاد في كل مرتبة (٨) ، اوفي بعضها فسهم كل فريق ( يقتسمونه بينهم ) كما اقتسم آباؤهم ( لِّلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ) ( وإن كانوا ) اي الاولاد المتعددون ( اولاد بنت ) على اصح القولين ، لعموم قوله تعالى : « لِّلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ » (٩) ولا معارض لها (١٠) هنا (١١) .

- (١) اي وان كان من المحتمل شمولها للكيفية ايضاً وذلك للإطلاق .
- (٢) المراد بهذا الاحتمال أصل الاشكال ، دون الاحتمال الأخير .
- (٣) اي نفرضهم هم . فنفرض بنت الإبن لبناً ، وابن البنت بنتاً .
- (٤) سواء في جانب الذكور أم في جانب الإناث .
- (٥) اي التوزيع منزلتهم مطلقاً .
- (٦) ولكن هنا اشكالا آخر وهو أن الروايتين (ص ١٠٥ فرضتا وجود بنات البنت وحدهن لا يشار كهن وارث آخر ، وكذلك بنات الابن وحدهن . ولا شك انهن يرثن المال كله على اي تقدير فلا نظر في الروايتين الى كيفية الارث على الإطلاق ، بل ناظرتان الى انحصار الورثة فيهن ، دون غيرهن وهذا لا يتنافي منسب السيد والجماعة .
- (٧) فينجر ضعف الروايات بعمل الأكثر .
- (٨) في اولاد الابن أو اولاد البنت .
- (٩) النساء ، الآية : ١١ .
- (١٠) اي للآية .
- (١١) اي في مورد ملاحظة اولاد الاولاد فيها بينهم .

وقيل : يقتسم اولاد البنت بالسوية كاققسام من ينتسب الى الام كالحالة والاخوة للام (١) ، وبعارض (٢) بحكمهم باقسام اولاد الاخت للاب متفاوتين .

( الرابعة - يُجبي ) (٣) اي يُعطى ( الولد الاكبر ) اي اكبر الذكور إن تعددوا وإلا فالذكر (٤) ( من تركه ابيه ) زيادةً على غيره من الوراث ( بنياه ، وختامه ، وسيفه ، ومصحفه ) .

وهذا الحياء من متفردات علمائنا ، ومستندة روايات كثيرة عن ائمة الهدى (٥) .  
والاظهر : أنه على سبيل الاستحقاق (٦) .

(١) فان الحاة وكذا الاخوة للام يقتسمون سهامهم لولدتهم - فباينهم بالسوية . من غير فرق بين الذكر والانثى .

(٢) هذا رد على القول المذكور بالنقص في مورد اولاد الاخت التي هي من الأب . فانهم حكموا بسأن اولادها - اذا لم يكن وارث سواهم - يقتسمون المال للذكر مثل حظ الانثيين مع انهم انما يتقربون الى الميت من جهة أمهم .

(٣) مأخوذ من المحبة والحياء وهو العطاء الخفي يقال : حباه كذا أو يكذا اي اعطاه بلا توقع جزاء .

(٤) اي الحياة خاصة بمن دون اعتبار كونه اكبر من غيره من البنات مثلاً .

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٤٣٩ - ٤٤١ الباب ٣ الاحاديث .

واليك نص بعضها عن (ابي عبدالله) عليه السلام قال : اذا مات الرجل فسيفه ومصحفه وختامه وكتبه ورحله وراحلته وكسوته لاكبر ولده . فان كان الاكبر ابنة فللاكبر من الذكور .

(٦) اي يستحق الولد الذكر الاكبر هذا الحياء على نحو الوجوب . فيجب على الباقيين القيام بذلك .

وقيل: على سبيل الاستحباب (١) ، وفي الروايات (٢) ما يدل على الاول (٣) لانه جعلها فيها له (٤) باللام المفيدة للملك (٥) ، او الاختصاص (٦) ، او الاستحقاق (٧) .  
والاشهر : اختصاصه بها (٨)

(١) فيستحب عليهم ذلك ان شاؤا حبه ، وان شاؤا تركوا .

(٢) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ١٠٧

(٣) وهو الاستحقاق .

(٤) اي الامام عليه السلام جعل الحبة في تلك الروايات المشار اليها في الهامش رقم ٢ ( له ) اي تلفظ باللام المفيدة للملك تارة وللإستحقاق اخرى .  
(٥) كما في قولنا : المال لزيد .

(٦) كما في قولنا المدرسة لطلبة العلوم .

(٧) كما في قولنا : الصدقة للفقراء .

والفرق بين الثلاثة : اعتباري ، والا فالمعاني الثلاثة ترجع الى معنى واحد وهو الاختصاص . لكنه قد يعتبر مع الاختصاص الملكية ايضا ليصرف فيها المالك ما شاء . من نقل وغيره .

وقد يخص بحق المطالبة والاستفادة فقط . من غير حق النقل الى غيره . وهذا هو الاستحقاق وقد لا يعتبر شيء منها . فهذا هو الاختصاص المطلق .

وعلى أي تقدير فاللام في المقام يفيد الإختصاص اما مطلقاً ، أو مع الملكية او الاستحقاق . وذلك يفيد استحقاق الولد الأكبر الذكر بالحبساء فيكون له دون من سواه من الوراث .

(٨) اي اختصاص الولد الذكر الأكبر بالحبوة .

جائنا (١) ، لاطلاق النصوص (٢) به (٣) .  
 وقيل : بالقيمة (٤) اقتصاراً فيما خالف الاصل (٥) ونص الكتاب (٦)  
 على موضع الوفاق (٧) .  
 والمراد بثيابه : ما كان يلبسها ، او أعلها للئس وإن لم يكن لبسها ،  
 لدلالة العرف على كونها ثيابه ولباسه ، وثيابُ (٨) جلده على ما ورد  
 في الاخبار (٩) . ولو فصلت ولم تكمل خياطتها بقي دخولها وجهان .

- 
- (١) اي لاني مقابلة شيء من إرثه . فلا ينقص من سهمه مع سائر الورثة  
 شيء ، بل يزيد على غيره بالحياة دونهم .  
 (٢) اي الروايات المذكورة في الباب المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ١٠٧  
 (٣) بالحباء .  
 (٤) اي تحسب عليه الحياة وتخرج قيمته من سهمه من الارث . فهو يأخذ  
 سيف أبيه مثلاً ولكن محسوباً من إرثه ، دون ان يكون ذلك زيادة على مقدار  
 ارثه على سائر الورثة .  
 (٥) اي أصل علم استحقاق أحد شيئاً على غيره .  
 (٦) الذي عين لكل وارث مقداراً ولم يزد للولد الاكبر الذكر شيئاً .  
 (٧) وهو اعطاؤه محسوباً عليه بالقيمة . فلا يمنع من الحياة ولا يزيد  
 على غيره ، بل يجمع بين الأمرين .  
 (٨) مرفوع عطفاً على قوله : ما كان يلبسها . اي المراد من الثياب ما كان  
 يابسها ، وثيابُ جلده . والمراد بثياب الجلد ما يلبسه المرء ملاصقاً لبدنه حفظاً  
 لسائر ثيابه من التوسخ بالعرق ونحوه .  
 (٩) الوسائل ج ١٧ ص ٤٤٠ .

من (١) اضافتها اليه بذلك (٢) . ومن (٣) عدم صدق كونها ثيابا بالاضافات المذكورة عرفاً (٤) .

والاخرى : ان العامة منها (٥) وإن تعددت ، او لم تُلبس اذا اتخذها له ، وكذا السراويل ، وفي دخول شد الوسط (٦) نظر (٧) .

اما الخداء ونحوه مما يتخذ للرجل فلا (٨) ، وكذا لو كان المتخذ لشد الوسط غير ثوب (٩) ، وفي بعض الاخبار (١٠) اضافة السلاح ، والدرع والكُتُب ، والرحل (١١) ، والراحلة (١٢) . ولكن الاصحاب اعرضوا عنه (١٣)

(١) دليل لدخول الثياب المفصلة في الثياب المخيطة وان لم تكمل خياطتها .

(٢) اي بمجرد التفصيل .

(٣) دليل لعدم دخول الثياب المفصلة في مفهوم الثياب .

(٤) الاضافة العرفية : ما صح نسبة شيء الى شيء . بأدنى مناسبة ظاهرة ، وكذا في صدق الاسم عليه عرفاً فالثوب غير المخيط ، وغير المفصل لا يصدق عليه اسم « ثوبه » ، لأنه ليس ثوباً بمعناه الخاص حتى تصح نسبته اليه .

(٥) أي من الثياب المحبوسها .

(٦) أي الخزام .

(٧) وجه النظر : عدم صدق اسم الثوب عليه .

(٨) لعدم صدق اسم الثوب عليه .

(٩) كالخزام المتخذ من جلد . فلا يصدق عليه اسم الثوب أصلاً .

(١٠) راجع الوسائل ج ١٧ ص ٤٣٩ - ٤٤١ .

(١١) الرحل : ما يُجعل على ظهر البعير كالسرج . ويطلق على الأثاث

التي يستصحبها الانسان في السفر .

(١٢) أي للمركوب كالفرس ، والحمار ، والجمل .

(١٣) أي عن الحكم بدخول هذه المذكورات في الحبوة .



وخصوصها بالأربعة (١) ، مع انها (٢) لم تذكر في خبر مجتمعة ، وإنما اجتمعت في أخبار (٣) ، والرواية (٤) الجامعة لهذه الاشياء (٥) صحيحة ، وظاهر الصلوق اختيارها ، لانه ذكرها في الفقيه مع التزامه أن لا يروي فيه إلا ما يعمل به ، ولم يذكر الاصحاب الدرع (٦) ، مع أنه ذكر في علة اخبار (٧) .

والاقتصار على ما ذكره (٨) اولى (٩) ان لم يناف الاولوية (١٠) امر آخر (١١) .

اما غير الدرع من آلات الحرب كالبيضة فلا يدخل قطعاً ، لعدم

(١) الثياب والخاتم والسيف والمصحف .

(٢) أي هذه الأربعة .

(٣) متعددة ، راجع الوسائل ج ١٧ ص ٤٣٩ - ٤٤١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه طبعة النجف الأشرف ج ٤ ص ٢٥١ - الحديث ١

لكن الرواية المذكورة في الباب خالية عن ذكر الدرع والراحلة .

(٥) وهي : السلاح والدرع والكتب والرحل والراحلة .

(٦) في باب الحيوة .

(٧) راجع الوسائل ج ١٧ ص ٤٣٩ الحديث ٢ .

(٨) أي الأربعة المذكورة .

(٩) أي احوط ، لأن الحيوة خلاف الأصل ، وخلاف عموم الكتاب

حيث عين فيه سهم مخصوص لكل وارث . فالحيوة تكون زيادة على السهم

اذن يقتصر فيه على مورد الوفاق . وهي الأربعة المذكورة .

(١٠) أي الاحتياط المذكور .

(١١) كالأولاد المجهول له طفلاً . فالاحتياط يقضي بمراعاة جانبه دون

مراعاة سائر الورثة البالغين .

دخوله في مفهوم شيء مما ذكر (١) .

وفي دخول القانسوة والثوب من اللبد (٢) نظر . من (٣) علم دخولهما في مفهوم الثياب . وتناول (٤) الكسوة المذكورة في بعض الاخبار (٥) لها .

ويمكن الفرق ، ودخول الثاني (٦) دون الاول (٧) : بمنع كون القانسوة من الكسوة ، ومن ثم لم يُميز في كفارة اليمين المحزري فيها ما يُعد كسوة .

ولو تعددت هذه الاجناس فاكان منها بلفظ الجمع كالثياب تدخل اجمع ، وما كان بلفظ الوحدة كالسيف ، والمصحف يتناول واحداً ويختص ما كان يغلب نسبته اليه ، فإن تساوت تحيّر الوارث واحداً منها على الاقوى ويحتمل القرعة .

والعمامة من جملة الثياب فتدخل المتعددة وفي دخول حلية السيف ،

(١) من الثياب وغيرها مما وردت في نصوص الباب .

(٢) بفتح اللام والباء: ثوب من صوف مُتلبّد أي قد اخلت أجزأؤه ولصفت بعضها مع بعض بعد نقعها في الماء ، وعصر بعضها فوق بعض على طريقة مخصوصة معروفة عند أهلها .

(٣) دليل لعدم دخول الثوب من اللبد والقانسوة في مفهوم الثياب .

(٤) هذا وجه دخول اللبد في الثياب باعتباره كسوة وهي اسم عام يشمل الجميع

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٤٣٩ الحديث ١ .

(٦) وهو الثوب من اللبد .

(٧) وهي القانسوة .

وجفته (١) ، وسيوره ، وبيت المصحف وجهان : من (٢) تبعيتها لها عرفاً ، وانتائها (٣) عنها حقيقة .  
والاخرى : دخولها .

ولا يشترط بلوغ الولد ، للاطلاق (٤) ، وعدم ظهور الملازمة بين الحبوة والقضاء (٥) .

وفي اشتراط انفصاله حياً حال موت ابيه نظر : من (٦) عدم صدق الولد الذكر حيثئذ (٧) . ومن (٨) تحققه في نفس الامر وان لم يكن ظاهراً ومن ثم عُزلَ له نصيبه من الميراث (٩) .

(١) جفن السيف: غمده أي غلافه . والسيور: جمع السير وهو جبل مصنوع من الجلد . وحلية السيف : زينتته .

(٢) دليل لدخول هذه الأشياء في مفهوم السيف والمصحف .

(٣) بالجبر عطفاً على « تبعيتها » وهو دليل الوجه الثاني أي ومن خروج هذه الأشياء عن مفهوم السيف والمصحف الشريف حقيقة بحيث لا يقال لهذه الأشياء : سيف أو مصحف .

(٤) أي اطلاق أدلة الحبوة من غير تقييدها بكون الولد الذكر بالتمام .

(٥) هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره: ان الحبوة انما تكون للولد الأكبر في مقابلة ما يجب عليه من قضاء مافات والده من صلوات ، وبما أن القضاء على غير البالغ غير واجب لعدم تكليفه . فاللازم عدم اعطائه الحبوة أيضاً : والجواب : أنه لم يتبين لنا من الأدلة ملازمة بين الحبوة ووجوب القضاء .

(٦) دليل لعدم الحاق الحمل بالولد .

(٧) أي حين كون الولد حملاً .

(٨) دليل للاحاق الحمل بالولد حقيقة في نفس الأمر .

(٩) هذا تأييد لكون الحمل - اذا كان ذكراً في نفس الأمر - مستحقاً =

ويمكن الفرق : بين كونه جيناً تاماً متحقق الذكورية في الواقع حين الموت (١) ، وبين كونه علقه ، او مضغة ، او غيرها .  
والاقوى : الاول (٢) . وعدم اشتراط انتفاء قصور نصيب كل وارث عن قدرها (٣) ، وزيادتها عن الثلث (٤) ، للعموم (٥) .  
وفي اشتراط خلو الميت عن دين (٦) او عن دين مستغرق للتركة وجهان من (٧) انتفاء الارث على تقدير الاستغراق ، وتوزيع الدين (٨)

= للحياء . وذلك كما يزل له نصيب ولدين ذكرين في باب الإرث إحتياطاً وهذا يدل على وجوب مراعاة الواقع في ظرف واقعيته وكونه منجزاً على فرض وجوده في نفس الأمر . اذن فاللازم في باب الحبة ايضاً ان راعي حالة الواقع ونمطاً له ، وكونه مستحقاً واقعاً لو كان ذكراً .  
(١) بأن مضت عليه أربعة أشهر مثلاً .

(٢) اي اشتراط انفصاله حياً حين موت المورث .

(٣) اي لا يشترط في الحبة ان لا يقصر نصيب كل وارث عن المقدار الذي يحتيه الولد الأكبر من الحياء .

(٤) اي وكذا لا يشترط في الحبة : ان لا يكون زائداً عن الثلث .

و « زيادتها » مجرور عطفاً على « قصور » اي وعدم اشتراط انتفاء زيادتها .

(٥) هذا وجه لعدم اشتراط القصور والزيادة المذكورين . اي عموم ادلة

الحياء يدفع هذين الإحتالين ، لعدم تخصيص للعموم بهذا الصدد .

(٦) اي مطلقاً سواء كان مستغرقاً ام لا .

(٧) بيان لوجه اشتراط الحبة بخلاف الميت عن الدين .

(٨) هذا على تقدير علم الاستغراق .

على جميع التركة (١) ، لعدم الترجيح . فيخصها (٢) منه (٣) شيء وبطل  
بنسبته . ومن (٤) اطلاق النص (٥) ، والقول (٦) بانتقال التركة الى الوارث

(١) التي منها الحبوة .

(٢) اي الحبوة .

(٣) اي من الدين .

(٤) بيان لوجه عدم اشتراط الحبوة بخلاف الميت عن الدين .

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٤٣١ - ٤٤١ حيث تجد نصوص الحبوة مطلقة ، لم  
يشترط فيها خلوص الميت عن دين مع علم انفكاك الميت عن ذلك غالباً .

(٦) بالجر عطفاً على النص اي ومن اطلاق القول .... فهو وجه ثان لعدم  
الاشتراط .

ومحصله : أن الفقهاء قالوا : إن التركة تنتقل الى الورثة بمجرد موت المورث  
قولاً مطلقاً . من غير تقييد بكون الميت مدنياً ام غير مدني . استغرق دينه تركته  
ام لا .

فهذا القول المطلق من الفقهاء يدل على عدم اشتراط الميراث - ومنه الحبوة -  
بخلاف الميت عن الدين ، والا لوجب عليهم التقييد . وهم اعرف بحكام  
الشرع وخصوصها .

نعم يلزم المحبوس كغيره من الورثة ان يملك الميت من ديونه ، بنسبة حصته  
من مجموع التركة ، ويستدعي ذلك ان يكون على المحبوس زيادة على غيره بنسبة ماله  
من الحبوة التي هي زيادة في ارثه .

فلو فرض أن على الميت ٥٠٠ دينار ديناً . وكان مجموع تركته ١٠٠٠ دينار  
— بما فيها من الحبوة — . وكان مقدار قيمة الحبوة ٢٥٠ ديناراً . وله ثلاثة اولاد  
ذكور ، فلكل بعد الحبوة ٢٥٠ دينار . فيكون نصيب الولد الاكبر مع الحبوة ٥٠٠  
دينار . وبما ان الدين نصف التركة فيلزم على كل وارث ان يفك بمقدار نسبة حصته =

وان لزم المحبو ما قابلها من الدين إن أراد فكها ، ويلزم على المنع (١)  
من مقابل الدين - ان لم يفكه - المنع (٢) من مقابل الوصية النافذة (٣) إذا

= فعلى الولد الأكبر نصف الدين ٢٥٠ لانه ورث نصف التركة .

وعلى الولد الثاني ربع الدين ١٢٥ لانه ورث ربع التركة .

وعلى الولد الثالث ربع الدين ١٢٥ لانه ورث ربع التركة .

(١) أي منع المحبو من مقابلة الدين .

وهذا رد من الشارح رحمه الله على من زعم أن المحبو لا يستحق شيئاً  
من الحبوّة إذا استغرق دين الميت تركته . أو ينقص بنسبة ما يوزع الدين  
على مجموع التركة .

ومحصله : أنا إذا ألزمتنا بمنع المحبو من الحبوّة بنسبة حصته من الدين إذا لم  
يفكه لكان يجب أن نمنعه عن مقابلة الوصية النافذة وعن مقابلة الكفن الواجب  
وسائر التجهيزات الواجبة أيضاً . وذلك لأن الدليل الدال على منعه في الدين بعينه  
جاري في الوصية والتجهيز الواجب . والدليل هو أن الارث - ومنه الحبوّة - إنما  
يكون بعد اداء الواجبات المالية من أصل التركة . وعليه فلا فرق بين الدين  
والوصية النافذة فإن كليهما واجب مالي ، وكذا الكفن الواجب وسائر  
التجهيزات الواجبة فإنها تخرج من أصل التركة .

لكن الفقهاء لم يلزموا بمنع المحبو عن مقابلة الوصية النافذة ، وكذا  
عن مقابلة الكفن وسائر التجهيزات الواجبة ، اذن فلاموجب للقول بمنعه عن مقابلة  
الدين أيضاً ، لانه ترجيح بلا مرجح . مع جريان الدليل في جميع هذه الموارد  
على سواء .

(٢) بالرفع فاعل « يلزم » .

(٣) كما لو كانت بأقل من الثلث مثلاً .

لم تكن (١) بعين مخصوصة خارجة عنها (٢) ومن مقابل الكفن الواجب وما في معناه (٣) ، لعين ما ذكر (٤) ويُسَمَّى ذلك (٥) بإطلاق النص ، والفتوى بثبوتها (٦) ، مع علم انفكاك الميت عن ذلك (٧) غالباً ، وعن الكفن حتماً .

والموافق للأصول الشرعية البطлан (٨) في مقابلة ذلك كله ان لم يفكه

(١) بل كانت الوصية بمال مطلقاً من غير تعيينه في عين مخصوصة .  
فانها لو كانت بعين مخصوصة غير أعيان الحبوّة - كما لو أوصى بعصاه مثلاً - فلا وجه لحاسبة ذلك على المحبوبات اتفاقاً . حيث لا إشاعة في الوصية ، بل نقض الشارح يختص بما اذا كانت الوصية مشاعة على جميع أعيان التركة لتشمل الحبوّة وغيرها شهراً ، بالإشاعة .

(٢) أي عن الحبوّة .

(٣) من سائر لوازم التجهيزات الواجبة .

(٤) في الدين من ان الارث مؤخر عن الدين .

فكل ذلك الحبوّة تكون مؤخر عن الوصية النافذة ، وعن الكفن الواجب ، وعن سائر التجهيزات الواجبة .

(٥) أي منع المحب عن مقابلة الدين ، وعن مقابلة الوصية النافذة ، وعن مقابلة الكفن والتجهيز الواجب .

(٦) أي الحبوّة . فان النص ، وكذا الفتوى ورد باعطاء الولد الأكبر الحبوّة مطلقاً . من غير تقييدها بمخلو الميت عن المذكورات : الدين . الوصية . الكفن .  
مع ان الميت لا يخلو عن المذكورات غالباً فعدم التعرض لها في النص والفتوى دليل على عدم التقييد .

(٧) أي عن الدين والوصية .

(٨) بطلان مقدار من الحبوّة يكون في مقابلة الدين ، وفي مقابلة الوصية ، =

المحبوب بما يخصه لان الحبوة نوع من الارث واختصاص فيه (١) ، والدين والوصية ، والكفن ، ونحوها (٢) تخرج من جميع التركة (٣) ، ونسبة الورثة اليه (٤) على السواء .

نعم لو كانت الوصية بعين من أعيان التركة خارجة عن الحبوة فلا منع (٥) كما لو كانت تلك العين معلومة (٦) ولو كانت الوصية ببعض الحبوة اعتبرت من الثلث (٧) كغيرها من ضروب الارث إلا انها تتوقف

= وفي مقابلة الكفن الواجب .

وهذا لإختيار من الشارح للقول الأخير بعد أن ردّ عليه

لكنّ نظره هناك كان إلى إطلاق الأدلة والاستبعاد العقلي . أما هنا فنظره إلى مقتضى الأصول الاولية الشرعية التي تقتضي بأن الإرث مطلقاً ، سواء الحبوة أم غيرها ، أنما يكون بعد المذكورات ، لان الواجب المالي مقدم على غيره أيّا كان .

(١) اي إرث مخصوص يُحرم غير الولد الأكبر الذكر منه .

(٢) اي نحو المذكورات من سائر التجهيزات .

(٣) اي من أصلها ، لانها واجبات مالية كما ذكرنا .

(٤) اي إلى ذلك المذكور من الكفن وغيره الذي يخرج من أصل المال من غير فرق بين وارث ووارث . فلا وجه لورود نقص ذلك على وارث دون آخر .

(٥) اي لا يرد بذلك نقص على المحبوس .

(٦) هذا تنظير للوصية بعين مخصوصة بعلم تلك العين رأساً . فكما انه لا يرد نقص على المحبوس في صورة علم تلك العين ، كذلك لا يرد عليه نقص بالوصية بها .

(٧) فان كانت أقل من الثلث لم يتوقف تفويضها على إجازة أحد .

اما لو كانت أكثر ، فيتوقف تفويضها على إجازة المحبوس خاصة ، دون غيره من سائر الوراث .



على اجازة المحبو خاصة (١) .

وفهم من الدروس : أن الدين غير المستغرق غير مانع (٢) لتخصيصه (٣) المنع بالمستغرق واستقر ثبوتها حيث (٤) لو قضى الورثة الدين من غير التركة ، لثبوت الارث حيث (٥) ، ويلزم مثله في غير المستغرق بطريق اولى (٦) .

وكذا الحكم (٧) لو تبرع متبرع بقضاء الدين ، او أبرأه المدين (٨) مع احتمال انتفائها حيث (٩) مطلقا ، لبطانها (١٠) حين الوفاة بسبب الدين

(١) لانه حقه فقط دون سائر الورثة .

(٢) للمحبو عن مقابلته من الحبوة .

(٣) اي لتخصيص المصنف في الدروس منع المحبو عن الحبوة بصورة الاستغراق

(٤) اي ثبوت الحبوة حين الاستغراق ايضا اذا قام الورثة باداء الدين

من عند أنفسهم .

(٥) اي حين قام الورثة بفك الدين كله من مال أنفسهم .

(٦) يعني لو كان الدين لا يمنع الحبوة والارث اذا قام الورثة بفك الدين

المستغرق ففي صورة عدم الاستغراق اذا قاموا بالفك لا يكون مانعا البتة وبطريق

اولى ، لان الدين غير المستغرق لم يكن مانعا اذا لم يقوموا بالفك فكيف اذا قاموا؟

(٧) اي لا يمنع المحبو .

(٨) فينتفي الدين الذي كان مانعا عن الارث وعن الجباة .

(٩) اي حين كان الدين مستغرقا جميع التركة ثم بعد الوفاة قضاء الورثة

من عند أنفسهم ، او تبرع متبرع بالأداء ، او أبرأه المدين .

(١٠) اي إن الارث وكذا الحبوة بطلت حين الوفاة بسبب وجود الدين

المستغرق . والشيء اذا بطل حكمه لا يعود ثانية إلا بدليل ، وحيث لا دليل

على الورد فلا استصحاب قاض باستمرار البطلان .

وفيه : انه بطلان مراعى (٢) : لا مطلقاً (٣) .  
 (وعليه) اي على المحبو ( قضاء ما فاتته ) اي فات الميت ( من صلاة وصيام ) . وقد تقدم تفصيله وشرائطه في بابه (١) .  
 ( و ) المشهور أنه ( يشترط ) في المحبو ( أن لا يكون سفيهاً ، ولا فاسد الرأي ) اي الاعتقاد بأن (٢) يكون مخالفاً للحق (٣) ، ذكر ذلك (٤) ابن ادريس وابن حزة وتبعهما الجماعة : ولم تقف له على مستند وفي الدروس نسب الشرط الى قوله (٥) مشعراً بتمريضه . واطلاق النصوص (٦) يلغيه .

ويمكن اثبات الشرط الثاني (٧) خاصة الزاماً للمخالف بمقتده (٨)

(٢) اي البطلان حين الوفاء لم يكن بطلائاً مطلقاً ، سواء بقى الدين ام انتفى ، بل كان مراعى بوجود الدين . والمعاق على الشيء يذهب بذهاب المعاق عليه فاذا ذهب الدين ذهب البطلان الذي كان متوطاً به .

(٣) سواء بقى الدين ام انتفى .

(١) في الجزء الأول من هذه الطبعة كتاب الصلاة ص ٣٥٢ .

(١) تفسير لفاسد الرأي .

(٣) الثابت من صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله بالنص الصريح .

(٤) أي الاشتراط المذكور .

(٥) أي عبر بقوله : « وقيل » .

(٦) أي الأخبار الواردة في هذا الباب مطلقة تدل على كون المحبوة للولد

الأكبر، من دون تقييدها بهذا القيد وهو : « أن لا يكون سفيهاً ، أو فاسد الرأي » .

(٧) وهو : أن لا يكون فاسد العقيدة .

(٨) حيث إن المخالف لا يرى استحقاق الولد الأكبر الذكر للمحبة . بل هي

من مفردات مذهب الامامية .

كما يلزم بغيره من الاحكام التي تثبت عنده لا عندنا ، كأخذ سهم المصبة منه (١) وحل مطاقته ثلاثا (٢) لنا ، وغيرها (٣) وهو حسن .

وفي المختلف اختار استحباب الحبة كذهب ابن الجنيّد وجماعة (٤) ، ومال الى قول السيد باحتسابها بالقيمة واختار في غيره الاستحقاق مجانا . ( و ) كذا ( يشترط أن يخاف الميت مالا غيرها (٥) ) وإن قل ، لتلا يلزم الإجحاف (٦) بالورثة ، والنصوص (٧) خالية عن هذا القيد ،

(١) أي من المخالف حيث إنهم يسهمون للاخوة مع وجود الطبقة الأولى ويسمونه « التعصيب » .

فلو كان الأخ امامياً وسائر الورثة من سائر المذاهب القائلة بالتعصيب . فهذا يأخذ سهمه منهم على عقيدتهم .

(٢) في مجلس واحد بلا رجوع بينها . فانها لا تقع إلا واحدة عندنا ، بل إذا كانت غير واجدة للشرائط المعتبرة عندنا من حضور عدلين ، وغير ذلك فانها تقع فاسدة رأساً .

ولكن مع ذلك إذا طلق زوجته بما نراه باطلاً يحل لنا نكاحها بعد انقضاء عدتها .

(٣) أي وغير التعصيب والتطبيق الثلاث في مجلس واحد . كحق الشفعة بالجوار الذي يقول به المخالف . ولا يقول به الامامي . ولكن يجوز للامامي أن يأخذ بالشفعة من المخالف بالجوار حسب ما يرتأيه هذا المخالف .

(٤) حيث إختاروا استحباب الحبة .

(٥) أي غير الحبة . بأن تكون التركة أزيد من الحبة .

(٦) الاجحاف : الظلم القاسي والاستتصال الفاحش .

(٧) أي الاخبار الواردة في اختصاص الحبة بالولد الذكر الأكبر خالية

عن هذا القيد . وهو قيد « ان يخلف الميت لبقية الورثة مالا غير الحبة » .

إلا أن يُدعى أن الحياء يدل بظاهره (١) عليه .  
(ولو كان الأكبر انى أُعطى) الحبوة (أكبر الذكور) إن تعددوا  
وإلا فالذكر وإن كان أصغر منها وهو مصرح في صحيحة ربعي (٢)  
عن الصادق عليه السلام .

(الخامسة - لا يرث الاجداد مع الأبوين (٣) ، ولا مع أحدهما ،  
ولا مع من هو في مرتبتها (٤) ، وهو موضع وفاق إلا من ابن الجنيد  
في بعض الموارد (٥) (و) لكن (يستحب لها الطعمة) لأبويها (حيث  
يفضل لأحدهما سلس" فصاعداً فوق السلس (٦) المعين لها ، على تقدير

(١) لأن الحبوة : هو العطاء والمنحة ولا تصدق العطية والمنحة إلا بمن يسمح  
ويبذل مقداراً من ماله .

أما السخاء بجميع المال فهو لثائر" — لغة — ولا يسمى عطية حسب المفاهيم  
العرفي وحسب الاستعمال الدارج .

هذه بناء على ورود هذه اللفظة « الحبوة » في نصوص الباب ، لكنهما مع الأسف  
لم ترد فيها .

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٩ الحديث ١ .

(٣) لأن الجد من الطبقة الثانية . أما الأبوان وكذا من في مرتبتها من الأولاد  
فن الطبقة الأولى .

(٤) أي أولاد الميت .

(٥) وهو ما إذا كان للميت بنت واحدة وأبوان وجد . فالنصف للبنت ،  
والسلسان للأبوين . ويبقى فاضل . وهو سلس . فحكم بأنه للجد . لكن المشهور  
حكموا برد ذلك على البنت والأبوين بالنسبة ، ولا يعطى للجد .

(٦) أي يحصل لها سلس فوق السلس المفروض لها . وبما أن ذلك لا يتحقق  
إلا في صورة علم الوالد للميت فلذلك قيده الشارح رحمه الله بقوله : « المعين لها  
على تقدير ... الخ

- بجامعتها للولد (١) فيستحب لها اطعام هذا السلس الزائد (٢) .  
 ولوزاد نصيبها عنه (٣) فالمستحب اطعام السلس (٤) خاصة .  
 ( وربما قيل ) والقاتل ابن الجنيد : يستحب أن يطعم ( حيث يزيد نصيبه عن السلس ) وان لم تبلغ الزيادة سلساً والاشهر الاول (٥) .  
 ( وتظهر القسائدة ) بين القولين ( في اجتماعها مع البنت (٦) )
- 
- (١) أما إذا اجتمعا مع الولد فلا يفضل لها سلس فوق السلس ، لأنهما مع الولد الذكر لا يرثان شيئاً فوق السلس المفروض لها ، ومع البنت يزيد سهمها عن السلس بأقل من السلس .  
 فلو كان للميت بنت واحدة وأبوان . فلها النصف ، ولها السلمان ، والباقي وهو السلس يوزع على الثلاثة بالنسبة فلا يحصل لها سلس فوق السلس المفروض لها .  
 (٢) على السلس المفروض لها على تقدير وجود الولد .  
 (٣) أي عن هذا السلس الزائد .  
 (٤) أي نفس السلس الزائد ، دون المقدار الزائد عليه .  
 (٥) أي شرط الزيادة بسلس على أصل السلس .  
 (٦) فإن لها النصف ، ولها السلمان ، والفاضل - وهو سلس - يُردُّ على الثلاثة أخاساً . فلها منه ثلاثة أخماسه ، ولكل واحد منها خمس هذا السلس . فقد حصل لكل من الأبوين - زيادةً على سهمها - خمس سلس .  
 فلو فرض أن أصل التركة ثلاثون . فلبنت « ١٥ » بالفرض ، وللأب « ٥ » وللأم « ٥ » بالفرض ، والباقي وهي « ٥ » يرد منها « ٣ » على البنت ، و « ١ » على الأب و « ١ » على الأم .  
 فزاد نصيب الأم وكذا الأم واحداً . وهو خمس سلس الثلاثين : « التركة » .  
 فعلى المشهور لا يستحب عليها اطعام أبويها ، لأنه لم يزد نصيبها سلساً على سلس الأصل ، بل خمس سلس . وأما على قول ابن الجنيد فيستحب ، لأنه =

او احدهما مع البتين (١) فإن الفاضل ( من نصيب احد الابوين ) ينقص  
عن سلس ( الاصل (٢) ) فيستحب له (٣) الطعمة على القول الثاني (٤)  
دون الاول (٥) ، لفقد الشرط وهو زيادة نصيبه عن السلس بسلس .

والمشهور ان قدر الطعمة - حيث يستحب - سلس الاصل .

وقيل : سلس ما حصل للولد (٦) الذي تقرب به (٧) .

وقيل : يستحب مع زيادة النصيب عن السلس اطعام اقل الامرين  
من سلس الاصل (٨) ، والزيادة . بناء على عسدم اشتراط بلوغ الزيادة

= لا يشترط في الزيادة أن يكون سلساً على السلس .

(١) فلبتين ثلثا التركة . أي ٢٠ من ٣٠ فرضاً ، وللأب ٥ ، والفاضل  
وهي ٥ تردّ على الجميع بالنسبة . فعلى البتين ٤ ، وعلى الأب ١ . إذن لم يفضل  
الأب سلس على سلس الاصل بل خمس سلس الاصل .

(٢) بل هو خمس سلس الاصل كما عرفت .

(٣) أي لأحد الأبوين .

(٤) وهو قول ابن الجنيّد .

(٥) أي القول المشهور .

(٦) المراد به أب الميت الذي هو ولد للجدّ .

(٧) الضمير في « تقرب » يرجع الى الجد . والضمير المحرور من « به » يرجع

الى الولد . أي الولد الذي تقرب الجد بسببه وهو الأب .

(٨) فلو كان الزائد عن السلس للاب أكثر من سلس فالمستحب اطعام

السلس فقط كما لو لم يكن للميت سوى الابوين . فان للام ثلث المال ، والباقي  
للأب فقد زاد له عن اصل السلس بثلاثة اسداس اخر .

أما لو كان الزائد اقل من السلس فالمستحب إطعام نفس المقدار الزائد .

هذا بناء على علم اشتراط كون الزيادة بالغة سلس التركة . وهو إنما =

سدساً (١) . والاخبار (٢) ناطقة باستحباب طعمة السدس ، وهي (٣) تنافي ذلك .

والاستحباب مختص بمن يزيد نصيبه كذلك (٤) لابويه ، دون أبوي الآخر (٥) فلو كانت الام محجوبة بالاخوة فالمستحب اطعام الاب خاصة (٦) ولو كان معها (٧) زوج من غير حاجب (٨) فالمستحب لها خاصة (٩) .

= يكون مع اجناع الابوين مع البنت ، او احدهما مع البنات كما تقدم .

(١) كما ذهب اليه ابن الجنييد قدس سره .

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٦٩ .

واليك نص بعضها عن ابي عبد الله عليه السلام : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم الجدة : ام الام ، السدس ، وابنتها حية » وفي حديث آخر : قال الامام الصادق عليه السلام : « اعطها السدس » .

(٣) اي الاخبار الناطقة باستحباب إطعام السدس للابوين تنسافي القول باطعام اقل الامرين من سدس الاصل ، ومن الزيادة .

(٤) اي سلعاً فوق السدس .

(٥) اي يستحب لكل واحد من الأب او الام ان يطعم ابويه خاصة اذا حصل له شرط الاستحباب ، سواء حصل للآخر شرطه أم لا .

(٦) لأن الام لا ترث في صورة وجود الحاجب اكثر من السدس المفروض لها . فلا يستحب لها إطعام ابويها . أما الأب فتحصل له زيادة على السدس بأربعة أسداس آخر فيستحب له اطعام ابويه ، لأنه قد حصل له شرط الاستحباب دون الأم .

(٧) اي مع الأبوين .

(٨) اي للام . بان لم يكن للميت اخوة .

(٩) لأن الزوج يرث نصف المال . والام - اذا لم يكن لها حاجب - ترث =

ولو لم يكن سواهما ولا حاجب استحب لها (١) وإنما يستحب طعمة الاجداد من الابوين ، فلا يستحب للأولاد (٢) طعمة الاجداد (٣) للأصل (٤) ، ولو كان أحد الجددين مفقوداً فالطعمة للآخر ، فإن وجدا فهي بينهما بالسوية (٥)

### ( القول في ميراث الاجداد والاخوة )

( وفيه مسائل ) :

( الاولى - للجد ) اذا انفرد ( وحده المال ) كله ( لاب ) كان ( اولام ، وكسلا الاخ للاب والام ، او للاب ) على تقدير انفراده ، ( ولو اجتمعا ) اي الاخ والجد ( وكانا ) معاً ( للاب فللمال بينهما نصفان ) ( وللجدة المنفردة لاب ) كانت ، ( او لأم المال ) .  
( ولو كان جدّاً ، او جلةً ، او كليهما لاب مع جد ) واحداً ،

= ثلث المال . والباقي وهو سدس المال يكون للأب . فلم يفضل للاب شي على سلسه .  
أما الأم فقد فضل لها سدس على السلس . فيستحب لها اطعام ابويها دون الأب .  
(١) لان الأم ترث الثلث والاب يرث الثلثين الباقيين . فقد فضل لكل واحد منها زيادة على السلس . للام سدس على سلس ، وللأب ثلاثة اسداس على سلس .

(٢) اي اولاد الميت .

(٣) اي أجداد الميت . وليس المراد اجداد الأولاد ، لان اجداد الاولاد هما ابوا الميت وهما يرثان بالفرض والاستحقاق .

(٤) وهو علم الاستحباب من دون ثبوته شرعاً .

(٥) لانه ليس إرثاً حتى يكون للذكر مثل حظ الانثيين .



( او جدة ، او كليهما لام فللمتقرب ) من الاجداد ( بالاب للثلاثان )  
 اتحد ام تعدد ( للذكر مثل حظ الانثيين ) على تقدير التعدد ، ( وللمتقرب  
 بالام ) من الاجداد ( الثالث ) اتحد ام تعدد ( بالسوية ) على تقدير التعدد .  
 هذا هو المشهور بين الاصحاب ، وفي المسألة اقوال نادرة :

منها : قول الصديق : للجد من الام مع الجسد للاب او الاخ  
 للاب السلس ، والباقي للجد للاب ، او الاخ .

ومنها : أنه لو ترك جلته : أم أمه ، واخته للابوين فللجدة السلس  
 ومنها : أنه لو ترك جلته : أم أمه ، وجلته : أم أبيه ، فلام  
 الام السلس ، ولام الاب النصف ، والباقي يرد عليها بالنسبة . والظاهر  
 الاول (١) .

( الثانية - للاخت للابوين ، او للاب مفردة النصف تسمية ، والباقي  
 رداً ، وللأختين فصاعداً الثلاثان ) تسمية ( والباقي رداً ) وقد قسم (٢)  
 وللأختوة والاختوات من الابوين ، او من الاب ( مع علم المتقرب  
 بالابوين ( المال ) اجمع ( للذكر الضعف ) : ضعف الانثى .

( الثالثة - للواحد من الإختوة والأختوات للام ) على تقدير انفراده (٣)  
 ( السلس ) تسمية ، ( وللاكثر ) من واحد ( الثلث بالسوية ) ذكوراً  
 كانوا أم إناثاً أم متفرقين ( والباقي ) عن السلس في الواحد ، وعن الثلث  
 في الأزيد يُرد عليهم ( رداً ) .

( الرابعة - لو اجتمع الاختوة من الكلالات ) الثلاث (٤) ( سقط

(١) المشهور بين الأصحاب .

(٢) في الفصل الثاني عند بيان السهام المقدرة وبيان أهلها ص ٦٥ .

(٣) اي لم يكن في طبقته وارث سواه .

(٤) الاختوة للابوين، والإختوة للاب، والاختوة للام، وقد أطلق الكلاله =

كلالة الاب وحده ( بكلالة الابوين ) ، ولكلالة الام السلس ان كان واحداً ، والثالث ان كان اكثر بالسوية ( كما مر (١) ، ولكلالة الابوين الباقي ( اتحدت ام تعددت ( بالتفاوت ) للذكر مثل حظ الانثيين على تقدير التعدد مختلفاً (٢) .

( الخامسة - لواجتمع اخت للابوين مع واحدٍ من كلالة الام ، او جماعةٍ ، أو اختان لابوين مع واحد من كلالة الام فالمردود ) وهو الفاضل (٣) من الفروض ( على قرابة الابوين ) وهو الاخت ، او الاختان على الاشهر . وتقدر الحسن بن ابي عقيل ، والفضل بن شاذان بأن الباقي يرد على الجميع بالنسبة ارباعاً (٤) ،

= على الاقسام الثلاث من الإخوة ، مع انها خاصة بالإخوة للام . ولعله تسامح في التعبير ، أو مجاز .

(١) في المسألة الثالثة ص ١٢٧ .

(٢) اي تعدد الاخوة وكانوا مختلفين بالذكر والأنوثة .

(٣) وهو — في صورة اجتماع اخت واحدة للابوين مع واحدٍ من كلالة الام — « سلسان » ، لأن ذلك هو الفاضل بعد اخراج النصف للاخت ، والسلس للواحد من كلالة الام .

وفي صورة اجتماع الاخت للابوين مع جماعة من كلالة الام يكون الفاضل سلساً واحداً ، بعد اخراج النصف للاخت ، والثالث لكلالة الأم المتعدين .

وفي صورة اجتماع الأختين للابوين مع واحد من كلالة الام يكون الفاضل سلساً ايضاً بعد اخراج الثلثين للأختين ، والسلس لكلالة الام الواحدة فالفاضل على جميع الصور انما يعود على الاخت ، أو الأختين للابوين ، دون كلالة الام مطلقاً .

(٤) على تقدير اجتماع الأخت مع واحدٍ من كلالة الام . فان للأخت =

او احماساً (١) .

( السادسة - الصورة بحالها ) بان اجتمع كلاله الام مع الاخت ،  
او الاختين ( لكن كانت الاخت ، او الاخوات للاب وحده فقي الرد  
على قرابة الاب هنا (٢) خاصة (٣) ، او عليها (٤) (قولان) مشهوران .  
احدهما قول الشيخين واتباعهما : يختص به كلاله الاب ، لرواية محمد  
ابن مسلم (٥) عن الباقر عليه السلام « في ابن اخت لاب ، وابن اخت  
لام . قال : لابن الاخت للام السلس ، ولابن الاخت للاب الباقي (٦) »

= النصف بالفرض وهو ثلاثة اسداس ، وللواحد من كلاله الام سلس واحد .  
فالفاضل يجب توزيعه حسب السهام ارباعاً ، فثلاثة ارباعه للأخت ، وربع واحد  
لِلواحد من كلاله الام .

(١) على تقدير اجتماع الاخت مع جاعتين كلاله الام . فلأخت النصف  
ثلاثة اسداس ، وللجاعة من كلاله الام الثلث : سلسان . فالفاضل وهو سلس  
واحد يجب توزيعه حسب السهام احماساً ، ثلاثة احماس للأخت ، وخمس لكلاله  
الام المتعديدين .

وكذا على تقدير اجتماع الاختين مع واحد من كلاله الام فللأختين الثمان  
وهي أربعة اسداس ، وللواحد من كلاله الام سدس واحد والباقي وهو سلس واحد  
يوزع حسب السهام المذكورة احماساً ، أربعة احماس للأختين ، وخمس واحد  
لكلاله الام الواحدة .

(٢) أي في صورة كون الاخت ، أو الاختين للأب .

(٣) قيد لقوله : ففي الرد على قرابة الاب .

(٤) أي قرابة الاب ، وقرابة الام .

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٨٧ الحديث ١١ .

(٦) وبما أن لابن الأخت للأب سهم أمّه وهي الأخت . فسهما النصف =

وهو يستلزم كون الأم كذلك (١) ، لأن الولد إنما يرث بواسطتها ، ولأن النقص (٢) يدخل على قرابة الأب ، دون الأخرى ، ومن كان عليه الغرم فله الغنم (٣) ( وثبوته ) أي ثبوت الرد على قرابة الأب خاصة (قوي) للرواية (٤) ، والاعتبار (٥) .

والثاني - قول الشيخ أيضاً وابن ادريس والمحقق واحد قولي العلامة

= بالفرض . والرائد قد حصل لها بسبب الرد ، فكنكك ابنها ورث مثل إرثها . وبذلك يعرف أن الرد يكون على الأخت للأب ، دون كلاله الأم .

(١) لأن ابن الأخت إنما ورث سهم أمه . فيستكشف من ذلك أن أمها كانت كذلك حيث حكم الإمام عليه السلام لابنها بذلك .

(٢) هذا دليل اعتباري على تقرب القول بأن الرد يكون على قرابة الأب فقط . وذلك أن النقص الحاصل بسبب دخول الزوج ، أو الزوجة يكون على قرابة الأب خاصة ، دون قرابة الأم . فلازم ذلك أن يكون الرد على تلك أيضاً ، دون هذه ، لأن النفع والضرر لا بد أن يتوجها على جهة واحدة . إذ يستبعد الحكم بتحمل الضرر بدون الانتفاع .

فرض المسألة هكذا : لو كان للميت زوج وأخت لاب ، وواحد من كلاله الأم . فللزوجة النصف ، ولكلاله الأم السدس ، والباقي وهو سلمان للأخت ، ولولا الزوج لكان لها النصف كاملاً بالفروض . فبدخول الزوج دخل عليها النقص ، دون كلاله الأم . إذن فمع عدم الزوج يجب أن يكون الزائد لها أيضاً . حسب الاعتبار المذكور : « من عليه الغرم فله الغنم » .

(٣) مثل دائر مشهور ، ولا يجوز ابتناء الأحكام الشرعية عليه . إذ لا تنفي الأحكام الإلهية على الاستحسانات العقلية .

(٤) أي رواية محمد بن مسلم المذكورة عند رقم ٥ ص ١٢٩ .

(٥) وهو : « من عليه الغرم فله الغنم » .

يرد عليها (١) لتساويها في المرتبة (٢) وقد خصص ، استضعافاً للرواية (٣) فإن في طريقها علي بن فضال وهو فطحي (٤) : ومنع اقتضاء دخول النقص الإختصاص (٥) ، لتخلفه في البنت مع الأبوين .

(١) أي على القرايتين : كلاله الأب . وكلاله الأم .

(٢) أي في الطبقة . فكلنا الكلالتين من الطبقة الثانية .

(٣) المذكورة عند رقم ٥ ص ١٢٩ . وهي رواية محمد مسلم . أي أنهم استضعفوا الراوية ومن ثم لا يبقى مخصص يخص الرد بقراءة الأب دون الأم ، لاسيما وهما من طبقة واحدة .

(٤) الفطحية : هم القائلون بامامة عبد الله الأقطع بدلا من الامام موسى بن جعفر ، عليها السلام فهم فاسدوا العقيدة . لا ينبغي الركون اليهم .

(٥) هذا رد على دليل الاعتبار الذي تمسك به أصحاب القول الأول .

وذلك لان مقابلة النقص بالرد على قاعدة « من عليه الغرم فله الغنم » قد تخلفت في باب الارث في مورد اجماعاً . ومعه لا يمكن الاخذ بها والإطراد بها في الموارد المشكوكة .

أما مورد التخلف فهو ما إذا اجتمعت بنت مع أبوين للميت فان الباقي يرد عليها وعلى الأبوين جميعاً . أما في صورة دخول الزوج معهم فان النقص يرد على البنت وحدها ، دون الأبوين . فكان عليها الغرم وحدها . وأما الغنم فلجميع .

صورة المسألة مع عدم الزوج :

للبنات النصف فرضاً ، وللأبوين المسلمان ، والباقي وهو سلس يوزع بالنسبة خمسة أقسام . فلها ثلاثة أخماس ، ولكل واحد من الأبوين خمس . فحصل للبنات نصف وثلاثة أخماس سلس . وللأبوين ثلث وخمسا سلس .

صورة المسألة مع وجود الزوج :

للزوج الربع ، ولكل واحد من الأبوين سلس . فلها مع الثلث والباقي وهو =

واجاب المصنف عنها (١) بان ابن فضال ثقة وان كان فاسد العقيدة (٢) . وتختلف (٣) الحكم في البنت للمانع . وهو وجود معارض يدخل النقص عليه (٤) اعني الابوين (٥) .

( السابعة — تقوم كلاله الاب مقام كلاله الابوين عند علمهم في كل موضع ) انفردت ، اوجامت كلاله الام ، او الاجداد ، او هما فلها (٦) مع كلاله الام ما زاد عن السلس (٧) ، أو التلث (٨) ومع الاجداد

= ثلث ونصف سلس يكون للبنت ، فنقص سهمها عن النصف بنصف سلس . (١) أي عما تمسك به صاحب القول الثاني من استضعاف الرواية ، ومنع دليل

الاعتبار بالتخلف في مورد البنت مع الابوين .

(٢) والمدار على الوثوق أية كانت العقيدة . وهذا رد على الاول .

(٣) هذا رد على الامر الثاني وعمله : ان مقتضى القاعدة الاولى هو الحكم بالرد على البنت وحدها كما يدخل النقص عليها فقط ، لكن وجود الابوين عارض ذلك فسبب دخول النقص عليها ، دونها .

لكن هذا الجواب من المصنف رحمه الله لا يخلو من اضطراب . ولعل مقصوده : ان التلث في مورد لا يُجيزُ بعموم القاعدة الكلية لو ثبتت . فلنفرض أن القاعدة تحرمت في مورد البنت مع الابوين ولكن ذلك لا يستدعي بطلانها رأساً ، بل هي باقية على عمومها في سائر الموارد ، لان العام حجة فيما بقي بعد التخصيص نعم ان القاعدة المذكورة بنفسها غير ثابتة . ولا دليل عليها سوى الاعتبار النظري . وهو غير حجة .

(٤) أي على سهم البنت الذي كان نصف المال .

(٥) بيان لوجود المعارض .

(٦) أي لكلاله الاب .

(٧) في صورة وحده كلاله الام .

(٨) في صورة تعدد كلاله الام .

ما فصل في كلاله الابوين (١) من المساواة (٢) ، والتفضيل (٣) والاستحقاق بالقرابة (٤) إلا ان تكون (٥) إناثا فتستحق النصف (٦) ، او الثلثين (٧) تسمية . وبالبقي رداً الى آخر ما ذكر في كلاله الابوين .

( الثامنة - لو اجتمع الاخوة والأجداد فلقاربة الأم (٨) من الاخوة والأجداد الثلث بينهم بالسوية ) ذكوراً كانوا ام إناثاً ، ام ذكوراً وإناثاً متعددين في الطرفين ام متحدين ، (ولقرابة الأب من الاخوة ، والأجداد الثلثان بينهم للذكر ضعف الأنثى كذلك ) (٩) . فلو كان المضمون فيها (١٠) جدّاً وجلة للام ، وأخاً وأختاً لها ، وجدّاً وجلة للأب ، وأخاً وأختاً له (١١)

(١) في المسألة الاولى ص ١٢٦ .

(٢) إذا كانت الجدودة للأب ، فإن الجد للأب مساوياً مع الاخ للأب كما كان مساوياً مع الاخ للأبوين .

(٣) إذا كانت الجدودة للأم ، فإن للأجداد للأم ، ثلث المال ، وللأخوة للأب الثلثين ، كما كان للاخوة للأبوين الثلثان أيضاً مع الأجداد للام .

(٤) أي كما أن الاخوة للأبوين لم يسهم لهم قدر معين . كذلك الاخوة للأب لا يسهم لهم ، بل يرثون المال كله في صورة الانفرد ، أو الباقى أيأ كان في صورة اجتماعهم مع ذوي القروض .

(٥) أي كلاله الاب .

(٦) إذا كانت بنتاً واحدة .

(٧) إذا كن بنات .

(٨) يعني الاخ من الام ، والجد للام .

(٩) متعددين في الطرفين أم متحدين .

(١٠) أي في الطرفين : الاخوة والأجداد .

(١١) أي للأب .

فلاقرباء الام الثالث : واحد من ثلاثة اصل الفريضة ، وسهامهم اربعة  
ولاقرباء الاب اثنان منها ، وسهامهم ستة (١) فيطرح المتداخل (٢)  
والعددان (٣)

(١) محصلة : أن اقرباء الام اربعة : جد . جدة . أخ . أخت ، وسهامهم  
بالسوية . فهي اربعة أسهم .

واقرباء الاب أيضاً اربعة : جد . جدة . أخ . أخت . وسهامهم بالتفاوت  
فهي ستة : اثنان للجد ، واثنان للاخ ، وواحد للجدة ، وواحد للأخت .  
وبما أن أصل الفريضة ثلاثة . واحد منها لاقرباء الام . ويجب توزيع هذا الثلث  
الى اربعة أسهم ، واثنان من الثلاثة لاقرباء الاب ، ويجب توزيع هذين الثلثين  
الى ستة .

وللمحصل على المخرج المشترك بين الاربعة والستة يجب ضرب اثنين « نصف  
الاربعة » في الستة . وذلك لأن العددين « ٤ » و « ٦ » متوافقان بالنصف . وبعد الضرب  
يكون الحاصل اثني عشر . فيضرب هذا الحاصل في أصل الفريضة تحصل ستة وثلاثون  
وهو المخرج المشترك ، ثلثه : « ١٢ » لاقرباء الام ، لكل « ٣ » ، وثلثاه : « ٢٤ »  
لاقرباء الاب ، للجد « ٨ » ، للاخ « ٨ » ، للجدة « ٤ » للأخت « ٤ » .

(٢) وهو العدد « ٢٠ » . وهي حصة اقرباء الاب من أصل الفريضة أي « الثلثان »  
فانه داخل في عدد سهامهم التي هي ستة . والعدد الداخل في غيره - في باب استخراج  
المخرج المشترك - غير ملحوظ أصلاً .

(٣) أي عدد سهام اقرباء الاب ، وعدد سهام اقرباء الام . فان الاول « ٦ »  
والثاني « ٤ » وهما متوافقان في النصف . أي في عدد يعدّهما معاً وهو « ٢ » : مخرج  
النصف من الكسور التسعة .

ولتوضيح أكثر نقول - وإن كان يأتي شرح أوفى في نفس الكتاب - :  
لاستخراج المضاعف المشترك الاصغر « المخرج المشترك » طريقة قديمة سهلة =



يتوافقان بالنصف فيضرب الوفق (١) وهو اثنان في ستة ثم المرتفع (٢) في اصل الفريضة (٣) يبلغ ستة وثلاثين ، وثلاثها (٤) لأقرباء الام الاربعة (٥) لكل ثلاثة ، وثلاثها (٦) لأقرباء الاب الاربعة بالتفاوت فلكل اثني اربعة ،

= يتبعها هذا الكتاب ، وهي :

ان كل عشرين يراد معرفة المضاعف المشترك بينهما يجب أن تلاحظ النسبة بينهما أولاً ، ثم العمل على الضرب أو الاسقاط ونحو ذلك .

فكل عدد مع آخر إما متداخل ، أو متماثل ، أو متوافق ، أو متباين .

والمتداخل : أن يكون العدد الاصغر بعدد الأكبر أي يقنيه بتكرره ، كما في ٤

مع ٨ ، أو ٣ مع ٩ . فان ٤ داخل في ٨ ، وكذلك ٣ داخل في ٩ .

والتماثل : أن يكون العددين متماثلين متساويين مثل ٤ و ٤ .

والتوافق : أن لا يكون الاصغر يقني الأكبر بتكرره ، بل هناك عدد ثالث

يقني كلا العددين بتكرره كما في ٤ مع ٦ . فان العدد ٢ يقنيهما . فيقال لذين العددين

« ٤ و ٦ » : متوافقان . ثم يلاحظ ذلك العدد الثالث العادّ لها : انه مخرج لأي كسر

من الكسور التسعة . ففي المثال هو مخرج النصف . فيقال : إن العددين ٤ و ٦

متوافقان بالنصف . أي لاستخراج المضاعف المشترك لهما يجب ضرب نصف أحدهما

في تمام الآخر . إما نصف ٤ في ٦ = ٢ × ٦ = ١٢ ، أو نصف ٦ في ٤ = ٣ × ٤ = ١٢

والحاصل شيء واحد .

(١) والمراد هنا وفق الاربعة أي نصفها وهو العدد ٢ .

(٢) وهو اثنا عشر .

(٣) وهي ثلاثة :

(٤) وهو اثنا عشر .

(٥) من الجلد والجلّة ، والاخ والاخت .

(٦) وهي أربعة وعشرون .

ولكل ذكر ثمانية .

وكذا الحكم لو كان من طرف الام اخ وجد ، ومثلها من طرف الاب وإن اختلفت القرىضة (١) .

ولو كان المجتمع من طرف الجدودة للام جدأ واحداً ، او جدة (٢) مع الاجداد والاخوة المتعدين من طرف الاب ، فلجد او الجدة للام الثلث ، والباقي للاخوة والاجداد للاب بالسوية مع تساويهم ذكورية وانوثة بالاختلاف مع الاختلاف .

ولو فرض جدة لام ، وجد لاب واخ لاب فلكل واحد منهم ثلث (٣) ولو كان بدل الجد للاب جدة فلها ثلث الثلثين (٤) : - اثنان من تسعة (٥)

(١) وذلك لأن الموجود في كل طرف اثنان . فسهام أقرباء الأم اثنان يجب ان يوزع الثلث اليها ، وسهام أقرباء الأب أيضاً اثنان ، لأنها أخ وجد . فثلاثهما لها من غير حاجة الى التوزيع .

إذن فالحاجة الى التوزيع إنما تقع في طرف أقرباء الأم . فيضرب ٢ : سهمها الأخ والجد . في ٣ : أصل القرىضة تحصل ٦ . يكون لأقرباء الأب أربعة لكل واحد منها اثنان ، ولأقرباء الأم اثنان لكل واحد منها واحد . (٢) واحدة .

(٣) وذلك لأن الجد للأم له الثلث . ويبقى الثلثان للأخ وللجد للأب ، فهما بينهما : لكل واحد ثلث .

(٤) لأن للأخ ضعف الجدة للأب ، فيجب توزيع الثلثين الى ثلاثة أسهم سهم واحد من الثلاثة للجد ، وسهمان للأخ .

(٥) وذلك لأنه لما وقعت الحاجة الى توزيع ثلثي أقرباء الأب الى ثلاثة أسهم ضربنا ال ٣ في ٣ : أصل القرىضة حصلت ٩ .

- وكذا لو كان بدل الأخ أختاً فلها ثلثها (١) .
- ولو خُلف أختاً أو أختاً لأم مع الأجداد مطلقاً (٢) للاب . فإلاخ ،  
او الأخت السلس ، والباقي للأجداد ، ولو تعدد الاخوة للام فلهم الثلث  
وهذا بخلاف الجد والجدة للام فإن له الثلث وإن اتحد .
- ولو خُلف الجدین للام ، او احدهما مع الاخوة للام ، وجداً او جدّة  
للاب فللمتقرب بالام من الجدودة والاخوة الثلث ، وللجدّة للاب الثلثان  
وعلى هذا قس ما يرد عليك (٣) .
- ( التاسعة - الجد وإن علا يقاسم الاخوة ) ولا يمنع بعدُ الجد الاعلى  
بالنسبة الى الجد الاسفل المساوي للاخوة ، لاطلاق النصوص (٤) بتساوي
- 
- = فثلثها: ٣ للجدّة للأم ، وثلثاها ٦ لأقرباء الأب لكن ثلثي ذلك أي ٤ للأخ  
وثلثه ٢ للجدّة .
- فللجدّة للأم ٣ ، وللأخ للأب ٤ ، وللجدّة للأب ٢ .
- (١) أي ثلث الثلثين ، وثلثاها للجد للأب .
- (٢) سواء كانوا لأم الأب أم لأب الأب . ذكوراً أم أنثاءً . متعددين أم متحدین .
- (٣) والمحصّل : ان الجد للأم سواء اتحد أم تعدد له الثلث . وفي صورة  
التعدد يكون الثلث بينهم بالسوية . ذكوراً وأنثاءً .
- وان الجد للاب سواء اتحد أم تعدد له الثلثان . وفي صورة التعدد يكون  
بينهم بالتفاوت .
- وان الأخ للام يكون له السلس ان اتحد ، والثلث ان تعدد . وفي صورة  
التعدد يكون بينهم بالسوية .
- وان الأخ للاب هو كالجد للاب . كل ذلك مع اجتماع الاخوة والاجداد .
- أما في صورة الانفرد فالحكم يختلف كما عرفت في المسائل المتقدمة .
- (٤) الواردة في ارث الاخوة والاجداد .

الاخوة والاجداد الصادق بذلك (١) ، ( و ) كذا ( ابن الاخ وإن نزل  
يقاسم الاجداد ) الدنيا وإن كانوا مساوين للاخوة المتقدمين رتبة على اولادهم  
لما ذكر (٢) .

( وانما يمنعُ الجِدُّ ) بالرفع ( الادنى ) والجدَّةُ (٣) وإن كانا للام  
( الجِدُّ ) بالنصب ( الاعلى ) وإن كان للاب ، دون اولاد الاخوة (٤)  
مطلقاً وكذا يمنع كل طبقة من الاجداد من فوقها ولا يمنعهم (٥) الاخوة .  
( ويمنع الاخ ) وإن كان للام ومثله الاخت ( ابن الاخ ) وإن  
كان للابوين ، لانها جهة واحدة يمنع الاقرب منها الابد .

( وكذا يمنع ابنُ الاخ ) مطلقاً (٦) ( ابن ابنة ) مطلقاً (٧)  
( وعلى هذا القياس ) يمنع كل اقرب بمرتبة وإن كان للام الابد . وإن  
كان للابوين ، خلافاً للفضل بن شاذان من قدمائنا حيث جعل للاخ من  
الام السدس ، والباقي لابن الاخ للابوين كآبيه (٨)

(١) لأن إسم الجِد يطلق على الأعلى وعلى الأدنى من غير فرق .

(٢) من اطلاق النصوص بتساوي الاخوة وكذا ابناؤهم ، مع الاجداد مطلقاً

(٣) أي الدنيا .

(٤) أي لا يمنع الجسد الأدنى أولاد الاخوة مطلقاً أي وان نزلوا ، لاب

أو لام أولها .

(٥) أي الاجداد .

(٦) سواء كان لاب أو لام أولها .

(٧) . . . . .

(٨) يعني جعل ابن الاخ للابوين مساوياً في الدرجة مع الاخ للام .

فكما أن الاخ للابوين يرث الباقي بعد اسهام الاخ للام السدس ، كذلك

ابن الاخ للابوين حرفاً بحرف .

وكذا الحكم في الاولاد (١) المترتين محتجاً باجتماع السببين (٢) .  
ويضعف بتفاوت الدرجتين (٣) المسقط لاعتبار السبب (٤) .  
(العاشرة - الزوج والزوجة مع الاخوة) واولادهم (والاجداد) مطلقاً (٥)  
( يأخذان نصيبهما الاعلى ) وهو النصف والربع (٦) ، ( ولا جداد الام  
او الاخوة للام ، او القيلتين (٧) ثلث الاصل ، والباقي (٨) لقرابة الابوين )  
الاجداد والاخوة ، ( او ) لاخته ( الاب مع علمهم (٩) ) . فلو فرض  
أن قرابة الام جد ، وجدة ، وأخ ، وأخت ، وقرابة الاب كملك مع  
الزوج (١٠) فللزوج النصف :

- (١) أي اولاد الاخ للابوين مع اولاد الاخ للام .
- (٢) أي ان ولد الاخ للابوين يمت الى الميت بسببين . أما الاخ للام فيمت  
اليه بسبب واحد ، ولذلك لم يقدم الاخ للام على ابن الاخ للابوين .
- (٣) فان درجة ابن الاخ مطلقاً انزل من درجة الاخ مطلقاً .
- (٤) لان اعتبار السبب إنما يكون مع تساوي الدرجة دون اختلافها .
- (٥) لاب كانوا أم لام .
- (٦) النصف للزوج ، والربع للزوجة .
- (٧) أي الاجداد والاخوة جميعاً للام .
- (٨) وهو سلس الاصل على تقدير الزوج ، أو السلس مع الربع على تقدير  
الزوجة .

- (٩) أي مع عدم قرابة الابوين .
- (١٠) فقد اجتمع هنا القيلتان مع الزوج ، الجدة والجدة لاب ، الجدة والجدة  
لام ، الاخ والاخت من الاب ، الاخ والاخت من الأم ، الزوج .  
فالفرصة من ستة ، لان الزوج يرث النصف ونحوه العدد ٢٢ ، وقرابة  
الام يرثون الثلث ونحوه العدد ٣٣ والجدان متباثتان يضرب أحدهما في الآخر -

ثلاثة من ستة أصل القريضة ، لأنها (١) المجتمع من ضرب أحد مخرجي النصف (٢) والثالث (٣)

$$- ٢ \times ٣ = ٦ .$$

فلزوج ثلاثة من ستة أي نصفها .

ولقراءة الأم اثنان من ستة أي ثلثها .

ولقراءة الأب واحد من ستة أي الباقي منها بعد اخراج الحصتين .

وبما أن سهام قراءة الأم أربعة ، وسهام قراءة الأب ستة فعدد كل فريق لا ينقسم على عدد سهامهم ، ولذلك يجب كسر العددين فعند ذلك يجب ملاحظة نسبة الأعداد بعضها مع بعض .

وعدد النصيب داخل في عدد السهام في كلا الطرفين . فان « ٢ » داخل

في « ٤ » ، وكذلك « ٦ » داخل في « ٦ » . إذن يسقط عدد النصيب .

وعدد سهام أقرباء الأم يتوافق مع عدد سهام أقرباء الأب بالنصف ، لأن العدد

الثالث العادلها هو العدد « ٢ » وهو مخرج النصف .

فيضرب وفق « ٤ » أي نصفها وهو « ٢ » في « ٦ » يحصل « ١٢ » ، ثم يضرب

الحاصل في أصل القريضة « ٦ » يحصل « ٧٢ » وهو المخرج المشترك لجميع السهام المفروضة .

$$\text{للزوج نصفه : } ٧٢/٢ = ٣٦ .$$

$$\text{لقراءة الأم ثلثه : } ٧٢/٣ = ٢٤ . \text{ لكل واحد ربع ذلك } ٢٤/٤ = ٦ .$$

$$\text{لقراءة الأم الباقي وهو السدس } ٧٢/٦ = ١٢ ، \text{ وثلثا ذلك للجد والاخت : } ٨ .$$

$$\text{لكل واحد ٤ . وثلثه للجددة والاخت ٤ . لكل واحدة ٢ .}$$

(١) أي الستة .

(٢) سهم الزوج .

(٣) سهم قراءة الأم .

في الآخر (١) ، ولقرابة الام الثلث : اثنان ، وعددهم اربعة (٢) ،  
ولقرابة الاب واحد (٣) وعددهم ستة (٤) ينكسر على الفريقين (٥)  
ويدخل النصيب في السهام (٦) وتتوافق (٧) فيضرب وفق (٨) احدهما  
في الآخر ، ثم المجتمع (٩) في اصل الفريضة (١٠) تبلغ اثنين وسبعين (١١) .

(١) فيضرب مخرج النصف « ٢ » في مخرج الثالث « ٣ »  $2 \times 3 = 6$  .

(٢) لأن نصيبهم يوزع عليهم بالسوية . فسهامهم يكون على قدر رؤسهم

(٣) أي من الستة : أصل الفريضة . أي الباقي بعد اخراج نصيب الزوج ،

ونصيب قرابة الام . فالباقي هو سلس الأصل .

(٤) أي عدد سهامهم ، لأن الجد يرث سهمين ، والجدلة سهماً واحداً ،

والأخ يرث سهمين ، والأخت سهماً واحداً . فهذه ستة أسهم .

(٥) أي نصيب كل فريق ينكسر على عدد سهامهم ، فان نصيب قرابة الأم

اثنان وسهامهم اربعة . ونصيب قرابة الأب واحد وسهامهم ستة . فيجب كسر

عدد النصيبين على عدد السهام .

(٦) لأن عدد نصيب أقرباء الام اثنان وهو دخل في عدد سهامهم الأربعة ،

وكذلك عدد نصيب أقرباء الأب واحد وهو داخل في عدد سهامهم الستة .

(٧) أي عدد سهام كل فريق يتوافق مع عدد سهام الآخر . فان ٤ و ٦ متوافقان

والتوافق بالنصف ، لأن العدد الثالث العاد لهما ٢ وهو مخرج النصف .

(٨) إما وفق ٤ في تمام  $6 \times 2 = 12$  ، أو وفق ٦ في تمام  $4 \times 3 = 12$

١٢ . والنتيجة واحدة .

(٩) وهو « ١٢ » .

(١٠) وهو « ٦ » .

(١١)  $72 = 12 \times 6$  . وقديمتنا كيفية توزيعه على الزوج ، وعلى سهام الفريقين

في الهامش رقم ١٠ ص ١٣٩ .

( الحادية عشرة - لوزك ثمانية أجداد : الأجداد الأربعة لآبيه )  
أي جدّ آبيه ، وجدّته لآبيه : وجدّه وجدّته لأمّه (١) ( ومثلهم  
لامه (٢) ) . وهذه الثمانية أجدادُ الميت في المرتبة الثانية (٣) ، فإن كل

(١) الضماير الخمسة الأخيرة للأب . لأن الأربعة أجداد لأب الميت .

(٢) أي جد وجدّة أبيها . وجد وجدّة أمها .

(٣) أي آباء وآباء أبويه . واليك توضيح مرتبة الأجداد .

والدا الميت أبواه . وقبلها أجداد . فوالد الوالد جد في المرتبة الأولى ، ووالد  
والد الوالد جد في المرتبة الثانية ، ووالد والد والد الوالد جد في المرتبة الثالثة . يعني  
أن الوالد في المرتبة الرابعة جد في المرتبة الثالثة . وذلك لأن الوالد في المرتبة الأولى  
أب وليس يجد . فالجد يبدأ بالمرتبة الثانية . فالمرتبة الثانية من الوالد جد في المرتبة  
الأولى . وهكذا .

ثم إن عدد الأجداد يتضاعف كلما بعثت المرتبة تضاعفاً مطرداً مع عدد

المرتبة . فالأجداد في المرتبة الأولى أربعة : أبوا أب الميت ، وأبوا أم الميت .

والأجداد في المرتبة الثانية ثمانية : أبوا أب أب الميت ، وأبوا أم أب الميت ، وأبوا

أب أم الميت ، وأبوا أم أم الميت .

والأجداد في المرتبة الثالثة ستة عشر : أبوا أب أب أب الميت ، أبوا أم أب

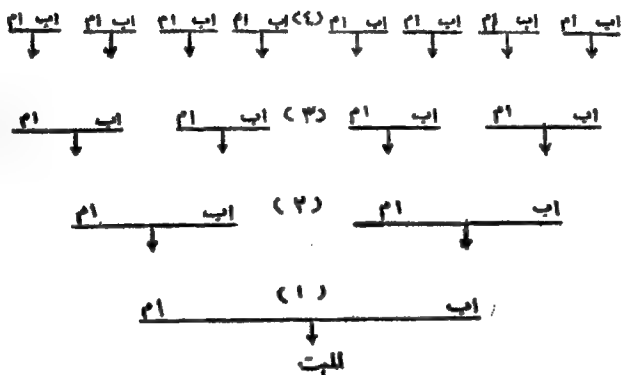
أب الميت ، أبوا أب أم أب الميت ، أبوا أم أم أب الميت ، أبوا أم أب أم الميت ،

أبوا أم أم أم الميت ، أبوا أم أم أم الميت ، وهكذا .

والجداول الآتي متكفل لتوضيح مراتب الأجداد صعوداً :



# جدول توضيح لمقاب الآباء والأجداد للمساعدة



- |                                |              |
|--------------------------------|--------------|
| والرقم (١) متبة الآباء الأولى  | وعدد مائتان  |
| والرقم (٢) متبة الآباء الثانية | وعدد مائة    |
| والرقم (٣) متبة الآباء الثالثة | وعدد خمسة    |
| والرقم (٤) متبة الآباء الرابعة | وعدد ستة عشر |

مرتبة تزيد عن السابقة بمثلها (١) ، فكما ان له (٢) في الاولى (٣) اربعة  
ففي الثانية ثمانية وفي الثالثة ستة عشر وهكذا (٤) ( فالمسألة ) يعني أصل  
مسألة الأجداد الثمانية ( من ثلاثة اسهم ) وهي نخرج ما فيها من الفروض  
وهو الثالث (٥) وذلك هو ضابط اصل كل مسألة في هذا الباب (٦) .  
( سهم ) من الثلاثة ( لاقرباء الام ) وهـ ثلثها ( لا ينقسم (٧)  
على عددهم (٨) ( وهو اربعة ، وسهان (٩) لاقرباء الاب لا ينقسم )  
على سهامهم وهي تسعة (١٠)

(١) أي بضعفها . فالأجداد في المرتبة الثانية ثمانية ضعف الأجداد  
في المرتبة الأولى وهم اربعة . كما أن الأجداد في المرتبة الثالثة ستة عشر ضعف عدد  
الأجداد في المرتبة الثانية .

(٢) أي للميت .

(٣) أي في المرتبة الاولى من مراتب الجدود التي هي المرتبة الثانية من مراتب  
الابوة . اربعة أجداد .

(٤) كما تبين ذلك في الجدول .

(٥) لأنه نصيب الأجداد من طرف الأم .

(٦) أي باب الميراث مما يشترك فيه قرابة الأم مع غيرها .

(٧) أي بالقسمة التامة ومن غير حاجة إلى كسر نصيبهم .

(٨) أي عدد سهامهم . لكن بما أن سهامهم تكون بالسوية فهنا ينطبق عدد

السهم على عدد الرؤوس .

(٩) أي الثلثان الباقيان .

(١٠) وذلك لأن السهمين يجب أن يقسما أو لا إلى ثلاثة ، اثنان لأبوي أب أب

الميت . وواحد لأبوي أم أب الميت .

ثم ان هذين السهمين الذين لأبوي أب أب الميت يجب ان يقسما الى ثلاثة =

لان ثلثي الثلثين (١) لجد ابيه وجدته لاييه بينهما اثلاثا (٢) ، وثلثه (٣) لجد ابيه وجدته لامه (٤) اثلاثا ايضاً (٥) ، فترتقي سهام الاربعة (٦) الى تسعة ففسد انكسرت (٧) على الفريقين (٨) وبين عدد كل فريق ونصيبه مبانة (٩) .

- 
- = ايضاً . سهان لأب أب الميت ، وسهم لأم أب الميت .  
 فتضرب الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية تحصل تسعة .  
 وهكذا في طرف أبوي أم أب الميت يقسم ثلث السهمين الى ثلاثة . اثنان لأب أم أب الميت ، وواحد لأم أم أب الميت .  
 (١) « الثلثين » المضاف اليه هما ثلثا أصل القرينة . و « ثلثي » المضاف هو نصيب أبوي أب أب الميت .  
 (٢) يعني ان الثلثين : حصة أبوي أب أب الميت فيجب تقسيمها الى ثلاثة ايضاً  
 (٣) يعني ثلث الثلثين .  
 (٤) أي لأم أبيه . وهي أم أم أب الميت .  
 (٥) فلجده لأبيه ثلثا ذلك ، ولجده التي هي أم أم أبيه ثلثه .  
 (٦) أي أجداد أبيه الاربعة .  
 (٧) أي القرينة التي كانت ثلاث حصص أولاً .  
 (٨) أي فريق أجداد أب الميت ، وفريق أجداد أم الميت .  
 (٩) لأن نصيب فريق أجداد الاب اثنان وسهامهم تسعة ، وكذا نصيب فريق أجداد الأم واحد وسهامهم أربعة . فبين عدد نصيب كل فريق ، وعدد سهامهم مبانة كما هو ظاهر .

وكذا بين العلدين (١) فيطرح النصيب (٢) ويضرب أحد العلدين (٣) في الآخر ( ومضروبها ) أي مضروب الأربعة (٤) في التسعة (٥) ست وثلاثون ( ثم يضرب المرتفع (٦) في أصل القريضة وهو الثلاثة ( ومضروبها (٧) في الأصل (٨) مئة وعثمانية (٩) : ثلثها : ست وثلاثون ( ينقسم على ) أجداد أمه ( الأربعة ) بالسوية ، لكل واحد تسعة ( وثلثاها (١٠) اثنان وسبعون ( تنقسم على تسعة (١١) )

(١) أي عدد سهام فريق الأب ٩٠ وعدد سهام فريق الأم ٤٤ ، فإن بينهما أيضاً مباينة .

(٢) وهو ٢٥ في فريق الأب . و ١٥ في فريق الأم . يسقطان هنا للاكتفاء بمضروب علدي السهام .

(٣) أي عدد سهام فريق الأب في عدد سهام فريق الأم . وذلك لمكان المباينة

(٤) التي هي سهام فريق أجداد الأم .

(٥) التي هي سهام فريق أجداد الأب .

(٦) وهي ست وثلاثون .

(٧) أي الست والثلاثين .

(٨) وهي ثلاثة .

(٩)  $36 \times 3 = 108$  .

(١٠) أي ثلثا المائة والثمانية  $\frac{108}{3} = 36 = 72$  .

(١١)  $\frac{72}{9} = 8$  . واليك صورة المسألة مختصرة :

$108 \div 36 = 3$  وهو ثلث القريضة .

$36 \div 9 = 4$  لكل واحد من أجداد أم الميت .

$36 \times 2 = 72$  حصّة فريق أجداد أب الميت .

$72 \div 3 = 24$  حصّة أبوي أم أب الميت .

لكل سهم ثمانية (١) ، فجلد الاب وجدته لاييه ثلثا ذلك (٢) : ثمانية واربعون ، ثلثها (٣) للجدلة : ستة عشر . وثلثاها للجد : اثنان وثلثون (٤) ، وجلد الاب وجدته (٥) لأمه (٦) اربعة وعشرون ، ثلثا ذلك (٧) للجد : ستة عشر . وثلثه (٨) للجدلة ثمانية .

هذا هو المشهور بين الاصحاب ، ذهب اليه الشيخ وتبعه الاكثر ،

$$= 24 \div 3 = 8 \text{ سهم أم أم أب الميت .}$$

$$8 \times 2 = 16 \text{ سهم أب أم أب الميت .}$$

$$24 \times 2 = 48 \text{ حصة أبوي أب أب الميت .}$$

$$48 \div 3 = 16 \text{ سهم أم أب أب الميت .}$$

$$16 \times 2 = 32 \text{ سهم أب أب أب الميت .}$$

$$\text{وجموع السهام } 108 = 4 \times 9 + 8 + 16 + 16 + 32$$

(١) وهو أقل سهم في فريق أجداد أب الميت . وهو سهم أم أم أب الميت .

فلها ثمانية مضروبة في واحد  $8 = 1 \times 8$  ، ولأب أم أب الميت مضروبة

في اثنين  $8 \times 2 = 16$  ، ولأم أب أب الميت أيضاً مضروبة في اثنين  $8 \times 2 = 16$  ،

ولأب أب أب الميت مضروبة في أربعة  $8 \times 4 = 32$  .

$$(٢) \text{ أي ثلثا الاثنين وسبعين } 48 = 2 \times 72/3$$

$$(٣) \text{ أي ثلث الثانية وأربعين : } 16 = 48/3$$

$$(٤) 32 = 2 \times 48/3$$

(٥) أي جلة الاب .

(٦) « لأمه » قبل للجد والجدلة . أي الجلد والجدلة لأب الميت . كلاهما من جهة

أم الاب .

$$(٧) \text{ أي ثلثا الاربعة وعشرين } 16 = 2 \times 24/3$$

$$(٨) \text{ أي ثلث ذلك . وهو ثلث الاربعة وعشرين } 8 = 24/3$$

وفي المسألة قولان آخران : -

احدهما للشيخ معين الدين المصري : أن ثلث الثلث (١) لأبوي أم  
الأم بالسوية . وثلاثه لأبوي ابيها بالسوية ايضاً . وثلث الثلثين (٢) لأبوي  
أم الأب بالسوية ، وثلاثهما لأبوي ابيه اثلاثاً (٣) ، فسهام قرابة الأم ستة (٤)  
وسهام قرابة الأب ثمانية عشر (٥) فيجتزأ بها (٦) للسؤل الأخرى (٧)  
فيها (٨) وتضرب في أصل المسألة (٩) يبلغ أربعة وخمسين ، ثلثها : ثمانية  
عشر لأجداد الأم ، منها اثنا عشر لأبوي ابيها بالسوية ، وستة لأبوي

(١) الذي كان لفريق أجداد أم الميت . فلا يوزع بينهم بالسوية ، بل يقسم  
الى ثلاثة أقسام .

« واحد » منها لأبوي أم أم الميت يقسم بينها بالسوية .

« اثنان » لأبوي أب أم الميت يقسم بينها بالسوية ايضاً .

(٢) الذين كانا لفريق أجداد أب الميت . فثلث ذلك لأبوي أم أب الميت  
بالسوية كأجداد أم الميت .

(٣) أي بالاختلاف . فاثنتان لأب أب أم الميت . وواحد لأم أب أم الميت

(٤) لأن نصيبهم يجب أن يقسم الى ثلاثة أولاً ، ثم ثلثها الى اثنين . فغروب  
الاثنين في الثلاثة ستة  $٢ \times ٣ = ٦$  .

(٥) لأن نصيبهم يجب أن يقسم الى ثلاثة أولاً . فواحد منها الى اثنين .  
واثنان منها الى ثلاثة . فيضرب الاثنان في الثلاثة ينتج ستة . ثم يضرب الحاصل

في الثلاثة ينتج ثمانية عشر :  $٢ \times ٣ \times ٣ = ١٨$  .

(٦) أي بالثمانية عشر للسؤل عدد سهام الفريق الآخر وهو « ٦ » فيها .

(٧) وهو عدد سهام فريق أجداد الأم .

(٨) أي في الثانية عشر .

(٩) أي تضرب ١٨ في أصل المسألة التي هي ٦ :  $٦ \times ١٨ = ١٠٨$  .

أما كذلك (١) ، وستة وثلاثون لاجداد الأب ، منها اثنا عشر لابوي  
أمه بالسوية ، وأربعة وعشرون لابوي أبيه أثلثا (٢) . وهو ظاهر (٣) .  
والثاني ، للشيخ زين الدين محمد بن القاسم البرزُهي (٤) : أن  
ثلث الثلث لابوي أم الأم بالسوية ، وثلثه لابوي أبيها أثلثا (٥) وقسمة  
(١) أي بالسوية .

(٢) فلأب أب أب الميت  $\frac{24}{3} = 8$ ، ولأم أب أب الميت  $\frac{24}{3} = 8$ ،

(۳) مایخص صورة المسألة كما يلي .

$\frac{1}{3} = 18$  وهو ثلث الفريضة ، لفريق أجداد أم الميت .

١٨/٣ = ٦ ، وهو ثلث الثلث لأبوي أم أم الميت ، بينها بالسوية . أي لكل واحد ٣ .

٣/ ١٨ × ٢ = ١٢، وهو ثلثا الثلث لأبوي أب أم الميت . بينها أيضاً بالسوية، أي

لكل منها ٦ .

• • •  
 $\frac{2 \times 10^6}{3} = 36$  وهو ثلثا الفريضة ، لفرق أجداد أب الميت .

$\frac{36}{3} = 12$  وهولت الثلثين لأبوي أم أب الميت بينها بالسوية أي لكل منها ٦

$\frac{2}{3} \times 36 = 24$  وهولثا الثلثين لأبوي أب الميت بينها بالتفاوت فلاب

أب أب الميت  $\frac{2^4}{3} = 16$  ، ولأم أب أب الميت  $\frac{2^4}{3} = 8$  .

(٤) برزہ - کہنفند - قریہ کانت بقرب دمشق . وقد خرج منها بعض

المحدثين من المسلمين .

(٥) ومن هنا جاء الفرق بين القولين . حيث إن القول الأول قسّم ثلثي الثلث

بين أبيي أب أم الميت بالسوية . والقول الثاني قسمها بينها بالتفاوت .

فثلث الثلث يقسم إلى اثنين ، وثلثا الثلث إلى ثلاثة ، ومضروبها ستة ، ثم هي

في ثلاثة تقسيم الكُت تبليغ ثمانية عشر . بينما المرتفع في القول الأول في جانب هذا الفريق

كان ستة .

أجداد الأب كما ذكره الشيخ (١) ، وصحتها (٢) أيضاً من أربعة وخمسين (٣) لكن يختلف وجه الارتفاع (٤) ، فإن سهام اقرباء الأم هنا ثمانية عشر (٥) واقرباء الأب تسعة (٦) تدخلها (٧) فيجزي بضرب الثمانية عشر في الثلاثة اصل الفريضة (٨) .

(١) من تقسم حصة أبوي أم أب الميت بينها بالتفاوت كتقسيم حصة أبوي أب أب الميت الذي كان بالتفاوت . فالمرتفع تسعة .

(٢) أي المخرج المشترك للسهام .

(٣) لأن «٩» حصة فريق أجداد الأب داخلة في «١٨» حصة فريق أجداد الأم فتضرب «١٨» في «٣» أصل الفريضة تبلغ «٥٤» .

(٤) حيث إن وجه ذلك كان في القول الاول بضرب عدد سهام فريق أجداد الأب في أصل الفريضة .

وأما وجهه على هذا القول فيكون بضرب عدد سهام فريق أجداد الأم .

في أصل الفريضة وإن كان سبب الارتفاع واحداً على كلا القولين وهو ضرب «١٨» في «٣» .

(٥) لأن حصة أبوي أب أم الميت تقسم أثلاثاً . وحصة أبوي أم أم الميت تقسم ثنائياً ومضروبها في الثلاثة - التي كان الثالث يقسم إليها أولاً - يساوي ثمانية عشر .

(٦) لأن حصة أبوي أم أب الميت تقسم إلى ثلاثة كما تقسم حصة أبوي أب أب

الميت إليها أيضاً . ومضروب الثلاثة في الثلاثة التي كان نصيب هذا الفريق يقسم إليها يحصل تسعة .

(٧) أي «٩٩» : سهام فريق أجداد الأب تدخل في «١٨» : سهام أجداد الأم .

(٨) وحصل التوزيع على هذا القول يكون وفق ما يلي :

$\frac{٥٤}{٣} = ١٨$  وهو ثلث الفريضة يكون لفريق أجداد الأم .

$\frac{١٨}{٣} = ٦$  وهو ثلث الثلث لأبوي أم أم الميت بينها بالسوية . لكل منها «٣» .

$\frac{١٨}{٣} \times ٢ = ١٢$  وهو ثلث الثلث لأبوي أب أم الميت بينها أثلاثاً ، يكون =



ومنشأ الاختلاف : النظرُ الى أن قسمة المنتسب الى الام بالسوية ،  
فمنهم من لاحظ الامومة في جميع اجداد الام (١) : ومنهم من لاحظ  
الاصل (٢) ، ومنهم من لاحظ الجهتين (٣) .  
( الثانية عشرة - اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم عند علمهم ،  
وبأخذ كلُّ واحد من الاولاد ( نصيبٌ من يتقرب به ) فلاولاد الاختِ

$$= \text{لأب أب أم الميت } \frac{12}{3} \times 2 = 8 ، \text{ ولأم أب أم الميت } \frac{12}{3} \times 4 =$$

• • •

$\frac{36}{3} \times 2 = 24$  وهو ثلثا الفريضة ، لفريق أجداد الأب .  
 $\frac{36}{3} \times 12$  وهو ثلث الثلثين لأبوي أم أب الميت . يكون لأبيها  
 $\frac{12}{3} \times 2 = 8$  . ولأمها  $\frac{12}{3} \times 4 =$  .  
 $\frac{36}{3} \times 24 = 24$  وهو ثلثا الثلثين ، لأبوي أب أب الميت . يكون لأبيه  
 $\frac{24}{3} \times 2 = 16$  . لأمه  $\frac{24}{3} \times 8 =$  .

(١) أي نظر إلى أجداد الميت أنهم ينتمون جميعاً من جهة أمه ، فقسّم بينهم  
الثلث بالسوية . وهذا قول الأصحاب .

(٢) أي مبدأ اقتساب الجدة . فأبوا أب أم الميت ينتمون اليه ابتداءً بسبب  
الأب ، لأنها أبوا أب أم الميت في مقابل أبوي أم أم الميت . هذا هو القول الثاني  
من القولين الآخرين .

(٣) أي الأصل والانتفاء بالأم . فأبوا أب أم الميت قد وجدت فيها الجهتان  
جهة الأصل وهو كونها أبوا ، الأب وإن كان الأب أباً لام الميت ، وجهة الإنتفاء النهائي  
الى الميت من أمه ، لأنها أبوا أب أمه . فتضاعفت حصتها على حصة أبوي أم أم  
الميت من جهة كونها أبوا الأب ، وتساوت القسمة بينهما من جهة كونها أبوا أب  
أم الميت . هذا هو القول الاول من القولين الآخرين .

المنفردة (١) للابوين او الاب ، النصف تسمية . والباقى رداً ، وإن كانوا ذكوراً ، ولولاد الاخ للاب المنفرد (٢) المال وإن كان (٣) انثى قرابة ، ولولد الاخ او الاخت للام السلس وإن تعدد الولد (٤) ، ولولاد الاخوة المتعدين لما (٥) الثلث ، والباقى لاولاد المتقرب بالابوين ان وجدوا ، وإلا فللمتقرب بالاب ، وإلا رد الباقي على ولد الاخ للام وعلى هذا القياس باقي الاقسام (٦) .

واقسام الأولاد مع تلدهم واختلافهم ذكورية وانثوية كأبائهم : ( فإن كانوا اولاد كلاله الأم فبالسوية ) اي الذكر والانثى سواء ( وإن كانوا اولاد كلاله الابوين ، او الاب فبالغاوت ) للذكر مثل حظ الانثيين

### ( القول في ميراث الأعمام والأخوال واولادهم )

وهم اولوا الأرحام ، اذ لم يرد على لرتهم نص في القرآن بخصوصهم وانما دخلوا في آية اولي الارحام ، وانما يرثون مع فقد الإخوة وبنهم ، والأجداد فصاعداً على الأشهر (٧) ، ونقل عن « الفضل » أنه لو خلف

(١) « المنفردة » نعت للأخت .

(٢) « المنفرد » نعت للأخ .

(٣) أي وإن كان ولد الأخ انثى .

(٤) لأن الاعتبار بوحدة الاخ أو الاخت الذي ينتسب الولد بسببه الى الميت

(٥) أي للأم .

(٦) كما إذا اجتمع أولاد الاخوة مع الاجداد . فانهم كالأخوة أنفسهم

مع الاجداد في الاحكام وكيفية التوزيع .

(٧) مراعاة للطبقة . فالأخوة وبنوهم والاجداد جميعاً من الطبقة الثانية ،

والاعمام والأخوال واولادهم من الطبقة الثالثة .

خلافاً وجدة لام اقتسما المال نصفين (١) .  
 وفيه مسائل - الأولى - العم ( المنفرد ) يرث المال ( أجمع لأب  
 كان أم لأم ) وكذا العمة ( المنفردة ) .  
 ( وللأعمام ) أي العمين (٢) فصاعداً المال بينهم ( بالسوية و )  
 كذا ( العمتان ) مطلقاً (٣) فيها (٤) .  
 ( ولو اجتمعوا ) : الأعمام والعمات ( اقتسموه بالسوية إن كانوا )  
 جميعاً أعماماً أو عماتٍ ( لام ) أي أخوة أب الميت من أمه خاصة ( وإلا )  
 يكونوا لام خاصة ، بل للأبوين ، أو للأب ( فبالنفاوت ) : للذكر مثل  
 حظ الأنثيين .  
 ( والكلام في قرابة الأب وحده ) من الأعمام والأخوال ( كما سلف  
 في الإخوة ) من أنها لا ترث إلا مع فقد قرابة الأبوين مع تساويها  
 في الدرجة واستحقاق الفاضل عن حق قرابة الأم من السدس والثلث  
 وغير ذلك (٥) .  
 ( الثانية - للعم الواحد للام أو العمة ) الواحدة لها ( مع قرابة الأب )  
 أي العم أو العمة للأب الشامل (٦) للأبوين وللأب وحده ( السلس ) .

- 
- (١) مع أن الجدة من الطبقة الثانية ، والخال من الطبقة الثالثة .  
 (٢) لأن الجمع في باب الميراث يراد به الإثنان فما فوق . فهو جمع بمعنىه اللغوي .  
 (٣) لأب كانوا أم لأم .  
 (٤) يعني الإطلاق جارٍ في الأعمام ، وفي العمتان .  
 (٥) مثل إقتسامهم المال بالنفاوت إن اختلفوا ذكورة وأنوثة .  
 (٦) يعني أن المراد بقرابة الأب هنا في مقابل قرابة الأم وحدها ، سواء  
 كانت قرابة الأب قرابةً بالأبوين ، أم بالأب وحده .

وللزائد (عن الواحد مطاقاً) (١) (الثالث) بالسوية كما في الإخوة (والباقى) عن السدس والثالث من المال (لقربة الأب) والام او الاب مع فقده (٢) (وإن كان) قرابة الأب (واحداً) ذكراً أو أنثى ، ثم إن تعدد واختلف بالذكورة والأنوثة فلذلك مثل حظ الأنثيين كما مر (٣) .

( الثالثة - للخال ، أو الخالة ، أوهما ، أو الأخوال ) أو الخالات ( مع الانفراد المالُ بالسوية ) لأبٍ كانوا أم لام أم لها .  
( ولو ) اجتمعوا ( وقرقوا ) بأن خلف خالا لأبيه أي اخا أمه لأبيها ، وخالا لامه أي اخاها لامها خاصة ، وخالا لأبويه أي اخاها لأبويها ، أو خالات كذلك (٤) أو مجتمعين (٥) ( سقط كلاله الأب ) وحدها بكلاله الأبوين (وكان لكلاله الأم السدس ان كان واحداً ، والثالث ان كان أكثر بالسوية) وإن اختلفوا في الذكورة والأنوثة (ولكلاله الأب الباقي (٦) بالسوية) ايضاً على الاظهر ، لاشتراك الجميع في التقرب بالأم (٧) ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض الاصحاب انهم يقتسمونه للذكر ضعف الأنثى وهو نادر .

(١) سواء كانوا ذكوراً أم أنثى أم مختلفين .

(٢) أي فقد قرابة الأبوين . وتذكير الضمير باعتبار المعنى . حيث إن المراد

هو العَم .

(٣) في المسألة الأولى ص ١٥٣ .

(٤) أي خالة لأبيه ، وخالة لأمه ، وخالة لأبويه .

(٥) أي أخوالاً وخالاتٍ معاً .

(٦) عن السدس أو الثالث .

(٧) أي الخال لأبيه ايضاً ينتمي الى الميت من جهة الأم . حيث إنه اخ

لأمه وإن كان من أبيها .

(الرابعة - لو اجتمع الأعمام والأخوال) أي الجنسان ليشمل الواحد منها والمتعدد ( فالأخوال الثلث وإن كان واحداً (١) لأم على الأصح ، وللأعمام الثنتان وإن كان واحداً ) ، لأن الأخوال يرثون نصيب من تقربوا به وهو الأخت (٢) ونصيبها الثلث (٣) والأعمام يرثون نصيب من يتقربون به وهو الأخ (٤) ونصيبه الثلثان .

ومنه (٥) يظهر عدم الفرق بين اتحاد الحال وتعددده ، وذكريته وانوثيته ، والأخبار مع ذلك (٦) متظافرة به .

ففي صحيحة أبي بصير عن أبي عبيد الله عليه السلام أن في كتاب علي صلوات الله عليه « رجل مات وترك عمه وخاله ؟ فقال : للعم الثلثان ، وللخال الثلث (٧) » .

(١) الحال للام أن كان واحداً إنما يرث الثلث إذا وقع في مقابل العم . أما إذا وقع في مقابل الحال للاب فإن له سدس الثلث كما يأتي في آخر المسألة .

(٢) التي هي أم الميت . فأنها أخت لأخوال الميت . فهم يرثون ارث اختهم . وهي كانت ترث الثلث ، لأنها أم الميت . والام لها الثلث مع عدم الحاجب .

(٣) مع عدم الحاجب ، لأنها أم الميت .

(٤) الذي هو أبو الميت . فهو أخ لأعمام الميت . والاب يرث الثلثين بعد إخراج نصيب الأم .

(٥) أي من قول المصنف رحمه الله : « وإن كان واحداً » ، ومن استدلال الشارح رحمه الله ، « لأن الأخوال يرثون نصيب من تقربوا به ... »

(٦) مع الاستدلال المذكور ، وهو : أن الحال يرث نصيب من تقرب به وهو أخوه الذي هو أب للميت ... الخ ،

(٧) الوسائل طبعة « طهران » سنة ١٣٨٨ - الجزء ١٨ ص ٥٠٤

الحديث ١ .

وان فيه (١) ايضاً : « ان العمة بمنزلة الاب (٢) والحالة بمنزلة الام (٣) ، وبنت الاخ (٤) بمنزلة الاخ . قال : وكل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجر به (٥) إلا أن يكون وارثاً اقرب الى الميت منه فيحجبه » (٦) .

ومقابل الاصح قول ابن ابي عقيل : ان للخال المتحد السدس وللم النصف حيث يجتمع العم والخال ، والباقي يرد عليها بقدر سهامها (٧) وكذا لو ترك عمه وخالة ، للعمة النصف ، وللخاله السدس ، والباقي يرد عليها بالنسبة . وهو نادر ومستنده غير واضح :  
وقد تقدم (٨) ما يدل على قدر الاستحقاق (٩) وكيفية القسمة لو

(١) اي في كتاب « علي » صلوات الله عليه .

(٢) لأنها ترث ارث أخيها الذي هو أب الميت .

(٣) لأنها ترث اختها التي هي أم الميت .

(٤) اي اخ الميت .

(٥) اي ينتمي به الى الميت .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٥٠٥ الحديث ٦ .

(٧) والباقي في الفرض المذكور سدسان فيقسم اربعة اقسام ، ثلاثة منها يرد على العم حيث حاز النصف المشتغل على ثلاثة اضعاف ما ورثه الخال الذي كان السدس ، وواحد منها على الخال .

(٨) في المسألة الثانية والثالثة ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٩) حيث إن الاعمام للاب يرثون ضعف الاعمام للام، ولكن يقتسم الاعمام للاب المال الذي ورثوه بينهم بالتفاوت ان تعددوا واختلفوا بالذكر والاثوة . اما الاعمام للام فالمال بينهم بالسوية .

اما الأخوال ، فالأخوال للاب يرثون ضعف الأخوال للام ، اما القسمة =

تعدوا . فلو كانوا متفرقين (١) فللاخوال من جهة الأم ثلث الثلث ،  
ومع الاتحاد سلسه (٢) ، والباقي من الثلث للاخوال من جهة الأب  
وإن كان واحداً . والثلثان للأعمام ، سلسها للمتقرب منهم بالأم إن كان واحداً ،  
وثلثها إن كان أكثر بالسوية ، وإن اختلفوا في الذكورية والانوثة . والباقي  
للأعمام المتقرين بالأب بالتفاوت (٣) .

( الخامسة - للزوج والزوجة مع الأعمام والأخوال نصيبه الأعلى ) :  
النصف أو الربع ( وللأخوال ) وإن اتحدوا أو كانوا أم كما مر (٤)  
( الثلث من الأصل ) لا من الباقي ( وللأعمام الباقي ) وهو السلس على تقدير  
الزوج (٥) ، وهو مع الربع (٦) على تقدير الزوجة .

فإن كل فريق يقسم المال بينهم بالسوية وإن اختلفوا ذكورة وانوثة .  
(١) أي اجتمع الأعمام والأخوال . والأعمام كانوا من الأب ومن الأم .  
ومختلفين ذكورة وانوثة وكذا الأخوال .  
فالمال يقسم أولاً إلى ثلاثة . ثلث للأخوال مطلقاً ، وثلثان للأعمام مطلقاً ،  
ثم ثلث الأخوال يقسم إلى ثلاثة فواحد للأخوال للأم ، واثنتان للأخوال للأب ،  
وثلثا الأعمام أيضاً يقسم إلى ثلاثة : واحد للأعمام للأم : واثنتان للأعمام للأب .

(٢) أي سلس الثلث .

(٣) للذكر ضعف الأنثى .

(٤) في المسألة الرابعة ص ١٥٥ .

(٥) لأن الزوج ذهب بالنصف ، والأخوال ذهبوا بالثلث فلم يبق سوى  
سدس المال .

أما على تقدير الزوجة فهي تذهب بالربع ، والأخوال بالثلث . فيبقى  
ربع وسدس .

(٦) أي السدس مع الربع .

ولو تفرق الاعمام والاخوان مع احد الزوجين أخذ (١) نصيبه الاعلى ، وللأخوان الثلث (٢) ، سلمه لمن تقرب بالام منهم ان كان واحدا وثله (٣) ان كان اكثر ، والباقي من الثلث للأخوان من قبل الابوين ، او الاب . والباقي بعد نصيب احد الزوجين والاخوان (٤) للاعمام سلمه للمتقرب منهم بالام ان كان واحدا ، وثله (٥) إن كان اكثر بالسوية ، والباقي للمتقرب منهم بالابوين ، او بالاب بالتفاوت .

ولو اجتمع الزوجان (٦) مع الاعمام خاصة ، او الاخوان فلكل منها نصيبه الاعلى كذلك (٧) . والباقي للاعمام ، او للأخوان وان انحسروا ، ومع التعدد واتفاق الجهة (٨) كالاعمام من الاب خاصة ، او من الام ، او الاخوان كذلك (٩) يقتسمون الباقي كما فصل (١٠) .

---

(١) اي احد الزوجين :

(٢) اي ثلث الأصل .

(٣) اي ثلث الثلث .

(٤) اي وبعد نصيب الأخوال . والباقي هو سلس الأصل ، أو السلس

مع الربع .

(٥) اي ثلث الباقي .

(٦) اي أحدهما .

(٧) اي كما اجتمع احد الزوجين مع الاخوان والاعمام معا .

(٨) اي كانوا من جهة الاب خاصة ، أو من الام .

(٩) اي مع اتفاق جهة الانتماء الى الميت .

(١٠) في المسألة الثانية ص ١٥٣ والثالثة ص ١٥٤ وآخر المسألة الرابعة ص ١٥٧ .



ولو اختلفت (١) كما لو خلت (٢) زوجاً وخالا من الام ، وخالا من الابوين او الاب ، فلزوج النصف ، وللخال من الام سدس الأصل (٣) كما نقله المصنف في الدروس عن ظاهر كلام الاصحاب ، كما لو لم يكن هناك زوج (٤) ، لان الزوج لا يزاحم المتقرب بالام (٥) ، وأشار اليه هنا بقوله :

(وقيل : للخال من الام مع الخال من الاب والزوج (٦) - ثلث الباقي) تنزيلا لخال الام منزلة الحفوة (٧) حيث تقرب بالام وخال الأب منزلة العمومة حيث تقرب به (٨) . وهذا القول لم يذكره المصنف في الدروس ، ولا العلامة حيث نقل الخلاف .

(وقيل : سدسه ) اي سدس الباقي . وهذا القول نقله المصنف في الدروس والعلامة في القواعد والتحرير عن بعض الاصحاب ولم يعينوا قائله .

---

(١) اي جهة الانتماء الى الميت .

(٢) اي المرأة الميتة .

(٣) دون سدس الباقي اي سدس النصف ، بل سدس مجموع التركة .

(٤) حيث كان للخال للام حينذاك سدس الأصل .

(٥) بل النقص الوارد بسببه كان داخلا على المتقربين بالأب .

(٦) عطف على الخال . اي مع الخال من الأب ، ومع الزوج .

(٧) اي ترك الخال للام في مقابل الخال للاب منزلة الخال في مقابل

العم . فالثاني كانه عم والاول خال ، فكما ان الخال في مقابل العم يرث الثلث ،

كذلك الخال للام في مقابل الخال للاب يرث الثلث .

والمراد بالحفوة هي منزلة الحفوة في مقابل منزلة العمومة .

(٨) اي بالأب .

واختار المصنف في الدروس والعلامة وولده السعيد أن له (١) سلسلَ الثالث (٢)، لأن الثالث نصيب الخوذة (٣)، فالمتقرب بالام منهم سلمه (٤) مع اتحاده وثلاثه (٥) مع تعدده .

ويشكل بأن الثالث انما يكون نصيبهم مع مجامعة الاعمام ، وإلا فجميع المال لهم فاذا زاحمهم احد الزوجين زاحم المتقرب منهم بالاب ، وبقيت حصة المتقرب بالام وهو السلس (٦) مع وحدته ، والثالث مع تعدده خالية عن المعارض .

ولو كان مع احد الزوجين اعمام متفرقون فلمن تقرب منهم بالام سلسُ الاصل ، او ثلثه (٧) بسلا خلاف على ما يظهر منهم ، والباقي للمتقرب بالاب . ويحتمل على ما ذكره في الخوذة (٨) ان يكون للعم للام سلس الباقي (٩) خاصة ، او ثلثه (١٠)

- 
- (١) اي للمخال للام .
  - (٢) اي سلس ثلث الاصل .
  - (٣) جميعاً ، سواء المتقربون بالاب ، والمتقربون بالام .
  - (٤) اي سلس الثالث .
  - (٥) اي ثلث الثالث .
  - (٦) اي سلس الاصل ، وكذا ثلث الاصل .
  - (٧) السلس على تقدير الوحدة ، والثالث على تقدير التعدد .
  - (٨) من التنزيل المذكور عندنا مش رقم ٧ ص ١٥٩ ، وكون المراجعة تشمل المتقرب بالام ايضاً .
  - (٩) بناءً على القول الثاني الذي نقله المصنف في المتن ص ١٥٩ .
  - (١٠) بناءً على القول الاول الذي نقله المصنف في المتن ص ١٥٩ .

او سدس الثلثين (١) خاصة ، او ثلثها (٢) بتقريب ما سبق (٣) .  
(السادسة عمومة الميت وعماته) لاب وام ، او لاحدهما (وخوئلته  
وخالاته) كذلك (٤) واولادهم (٥) وإن نزلوا عند علمهم (أولى  
من عمومة أبيه وعماته وخوئلته وخالاته (٦) ، ومن عمومة أمه وعماتها وخوئلته  
وخالاتها) ، لأنهم (٧) أقرب منهم بدرجة .

(ويقومون) أي عمومة الأب والام وخوئلته (مقامهم عند علمهم (٨)  
وعلم اولادهم وإن نزلوا) ويقدم الأقرب منهم إلى الميت واولاده فالأقرب  
فأب العم مطلقاً (٩) أولى من عم الأب ، وابن عم الأب أولى من عم  
الجد ، وعم الجد أولى من عم أب الجد . وهكذا ، وكذا الخوالة ،  
وكذلك الخال (١٠) للام أولى من عم الأب .

(١) ان كان واحداً ، بناء على القول الذي اختاره المصنف في الدروس ،  
والعلامة وولده السعيد راجع ص ١٦٠ .

(٢) ان كان متعدداً .

(٣) في الخال في القولين المذكورين ص ١٥٩ ، والقول الذي اختاره  
المصنف في الدروس .

(٤) أي لاب وام ، او لاحدهما .

(٥) أي اولاد اعمام الميت واولاد اخواله عند علم اعمام والاخوال أولى  
من اعمام أب الميت واخوال أب الميت وعمات أب الميت وخالات أب الميت .

(٦) الفضائل كلها راجعة إلى أب الميت .

(٧) أي اعمام الميت واخواله أقرب إلى الميت من اعمام واخوال أب الميت .

(٨) أي عدم عمومة الميت وخوئلته وعدم اولادهم .

(٩) سواء كان لاب وام ، او لاحدهما .

(١٠) أي خال الميت من الام أولى من عم أب الميت .

ويقاسم كل منهم الآخر (١) مع تساويهم في الدرجة ، فلو ترك الميت عم<sup>٢</sup> ابيه وعمته ، وخاله وخالته ، وعم<sup>٣</sup> امه وعمتها ، وخالتها وخالتها ورثوا جميعاً ، لاستواء درجاتهم (٢) . فالثلث لقراءة الام بالسوية

= ومعنى الخال للام : أنهم احوال الميت - اي اخوة امه - ولكن من إمامهم .  
(١) أي يتقاسمان المال بينهما .

(٢) فقد اجتمعت العمومة والختوة الثانية .

هؤلاء قرابة الميت الابنة من أبيه	{	١ - عم أب الميت
		٢ - عمه أب الميت
		٣ - خال أب الميت
		٤ - خالة أب الميت

هؤلاء قرابة الميت الاربعة من أمه	{	٥ - عم أم الميت
		٦ - عمه أم الميت
		٧ - خال أم الميت
		٨ - خالة أم الميت

فالمال يقسم اولاً الى ثلاثة : اثنان لاقرباء الاب ، وواحد لاقرباء الام .  
وبما أن اقرباء الام يقتسمون حصتهم بينهم بالسوية ، واقرباء الاب يقتسمونه بالتفاوت . فالثلث الذي لاقرباء الام يوزع الى اربعة أسهم .

أما الثلثان اللذان لاقرباء الاب فيجب تقسيمهما الى ثلاثة أيضاً . واحد للخال والخاله بينهما بالسوية . واثنان للعم والعمة بينهما بالتفاوت للعم ضعف العمة .  
فساهم اقرباء الاب ثمانية عشر ، لأن للخال والخاله سهمين متساويين ، ولعم والعمة ثلاثة أسهم . تضرب الثلاثة في الاثنین  $3 \times 2 = 6$  .  
ثم تضرب الستة في الثلاثة التي اقتسم الثلثان اليها  $6 \times 3 = 18$  ثمانية عشر . =

على المشهور ، والثلاثان لقراءة الأب : عومة وخولة ثلثها (١) للخال والخاله بالسوية ، وثلثهما للعم والعمة اثلاثا (٢) .

وصحتها (٣) من مئة وثمانية (٤) كسألة الاجداد الثمانية ، الا أن الطريق هنا : أن سهام اقرباء الأب ثمانية عشر (٥) توافق سهام اقرباء الام الاربعة بالتصاف (٦) ، فيضرب نصف احدهما في الآخر (٧)

= وبين عدد سهام اقرباء الأب ١٨٨ ، وعدد سهام اقرباء الام ٤٤ توافق بالتصاف ، لأن العدد الثالث العاد لهما هو ٢٢ : مخرج التصاف .

فيضرب نصف ٤٤ : ٢٢ في ١٨٨ تحصل ٨٣٦٥ ، ثم المرتفع ٢٣٦٥ في أصل الفريضة ٤٣٥ تحصل ١٠٨٨ اذن فيجب توزيع التركة الى مائة وثمانية .

ثلثها :  $\frac{108}{3} = ٣٦$  لاقرباء الام . بينهم بالسوية ، فتقسم الى اربعة أسهم متساوية :  $\frac{36}{4} = ٩$  ، فلكل واحد منهم تسعة .

ثلثاها :  $\frac{108}{3} = ٣٦$  لاقرباء الأب : للعم والعمة ثلثا ذلك :  $\frac{36}{3} = ١٢$  للعم : ٣٢ : ضعف العمة : ١٦ .

وثلث ذلك  $\frac{108}{3} = ٣٦$  للخال والخاله ، بينهما بالسوية فلكل واحد منها  $\frac{36}{2} = ١٨$  : اثنا عشر .

(١) اي ثلث الثلثين .

(٢) اي للعم ضعف العمة . فلها واحدة وله اثنان .

(٣) اي الفريضة .

(٤) كما اوضحنا ذلك في الهامش ٢ ص ١٦٢ .

(٥) مضروب ٢ : سها الخال والخاله في ٣ : سهام العم والعمة ، ثم المرتفع

في  $٣ = ٢ \times ٣ \times ٣ = ١٨$  .

(٦) لأن العدد الثالث العاد لهما اثنان وهو مخرج التصاف .

(٧) كضرب ٢ : نصف ٤ في ١٨ مثلاً . تحصل ٣٦ .

ثم المجمع (١) في اصل الفريضة وهو ثلاثة .  
وقيل (٢) : لخال الام وخالتها ثلث الثلث بالسوية ، وثلاثه لعمها  
وعمتها بالسوية (٣) . فهي كسألة الاجداد على منهب معين الدين المصري (٤)

(١) وهو مضروب ٣٦ في ٣ تحصل ١٠٨ .  
(٢) يعني أن الثلث لاقرباء الام لا يوزع اربعة أسهم ، بل ستة أسهم ، حيث  
الثلث يوزع الى ثلاثة ، فواحد منها يوزع الى اثنين للخال والخاله . والاثنان الباقيان  
للعمة والعمة . فيضرب اثنان : سهما الخال والخاله في ثلاثة الثلث تحصل ستة :  
اثنان للخال والخاله ، لكل واحد واحد ، واربعة للعم والعمة لكل واحد  
منها اثنان .

فسهام اقرباء الام على هذا القول ستة . وهي داخلة في سهام اقرباء الاب  
الثانية عشر . فيكفي بالاخير فتضرب ١٨ في اصل الفريضة ٣ تحصل  
 $٥٤ = ١٨ \times ٣$  .

ثلاثا ذلك لاقرباء الاب  $= \frac{٥٤}{٣} = ١٨$  . يكون للعم والعمة ثلاثا :  
 $\frac{٣٦}{٣} \times ٢ = ٢٤$  . للعم ١٦ : ضعف العم : ٨  
وللخال والخاله ثلثها :  $\frac{٣٦}{٣} - ١٢$  ، للخال : ٨ : ضعف الخال : ٤ .  
وثلاث ذلك لاقرباء الام  $= \frac{٥٤}{٣} = ١٨$  يكون للعم والعمة ثلاثا :  $\frac{١٨}{٣} \times ٢ = ١٢$   
بينهما بالسوية ، اي لكل منها  $\frac{١٢}{٢} = ٦$  .

وللخال والخاله ثلثها :  $\frac{١٨}{٣} = ٦$  . لكل منها نصفها : ٣ .  
(٣) فكان للعم والعمة للام ضعف الخال والخاله للام . وهذا هو الفارق بين  
هذا القول والقول السابق المشهور حيث كان المال بين الاربعة على السواء في ذلك القول .  
(٤) حيث فضل العم والعمة للأُم على الخال والخاله للأُم بالضعف لكن  
حصة كل اثنين منها بينهما بالسوية . كما مر في المسألة الحادية عشرة من ميراث  
الاجداد والاخوة ص ١٤٨ .

وقيل : للاخوال الأربعة (١) الثلث بالسوية ، وللأعمام (٢) الثلثان :  
ثلثه (٣) لعم الأم وعمتها بالسوية أيضاً ، وثلثاة لعم الأب وعمته اثلاثاً (٤)  
وصحتها من مئة وثمانية كالأول (٥) .

( السابعة - أولاد العمومة والحفولة يقومون مقام آبائهم ) وإمهاتهم  
( عند علمهم وبأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به ) فيأخذ ولد العمّة

(١) خال الأب ، وخالة الأب ، خال الأم ، وخالة الأم .

(٢) الأربعة : عم الأب ، وعمّة الأب ، وعم الأم ، وعمّة الأم .

(٣) أي ثلث الثلثين .

(٤) على هذا القول ينقسم الورثة إلى فريقين : فريق الحفولة . وفريق العمومة  
فثلث التركة لفريق الحفولة ، وثلثاها لفريق العمومة .

ثم الثلث ينقسم بين الحفولة جميعاً بالسوية كل واحد ربع الثلث . فسهامهم أربعة .  
والثلثان ينقسم بين العمومة أثلاثاً . اثنان لعم الأب وعمّة الأب . لالأول ضعف  
الأخيرة أي يجب تقسيم الثلثين إلى ثلاثة أسهم يكون للعم اثنان ، ولعمّة واحد .

وواحد من الثلاثة المذكورة لعم الأم ، وعمّة الأم أيضاً بالسوية .

فيضرب ٢ « سهماً عم الأم وعمتها » في ٣ « سهام عم الأب وعمته » .

ثم المرتفع في ٣ التي انقسم الثلثان إليها تحصل ١٨ = ٣ × ٣ × ٢ ، ١٨ .

وهذه توافق ٤ : سهام الحفولة بالنصف فيضرب ٢ في ١٨ تحصل ٣٦ وتضرب

النتيجة في أصل القرينة : ٣ « تحصل ١٠٨ » .

فالحفولة ثلثها بينهم بالسوية  $\frac{36}{3} = 12$  لكل واحد منهم .

وللعمومة ثلثاها « ٧٢ » . لعم الأب وعمته ثلثا ذلك ٤٨ . للأول ٣٢ ،

والأخيرة ١٦ ، ولعم الأم وعمتها ثلث ذلك ٢٤ . للأول ١٦ ، وللأخيرة ٨ .

(٥) أي كاقول الأول المشهور في نتيجة بلوغ القرينة إلى مائة وثمانية .

- وإن كان اثني - الثلاثين (١) ، وولدُ الحال وإن كان ذكرًا الثالث ، وابنُ العمة مع بنت العم الثالث كذلك (٢) ، ويتساوى ابن الحال وابن الحالة (٣) ، ويأخذ أولاد العم للام السدس أن كان واحداً (٤) ، والثالث إن كان أكثر والباقي لأولاد العم للأبوين ، أو للاب .

وكذا القول في أولاد الخوالة المضرقي . ولو اجتمعوا جميعاً . فلاولاد الحال الواحد أو الحالة للام سدس الثالث ، ولأولاد الخالين أو الخاليتين أو هما ثلث الثالث ، وباقيه (٥) للمتقرب منهم بالاب ، وكذا القول في أولاد العمومة المضرقي بالنظر إلى الثلاثين (٦) . وهكذا (٧) .

( ويقتسم أولاد العمومة من الأبوين ) إذا كانوا أخوة مختلفين بالذكورية والانثوية ( بالتفاوت ) للذكر مثل حظ الانثيين ( وكذا ) أولاد العمومة ( من الاب ) حيث يرثون مع فقد المتقرب بالأبوين .  
( و ) يقتسم ( أولاد العمومة من الام بالتساوي ، وكذا أولاد الخوالة مطلقاً ) (٨) ولوجامعهم زوج ، أو زوجة فكمجامعته لأبائهم ، فيأخذ

(١) لأن العمة نفسها كانت ترث الثلاثين إن كانت وحدها في مقابل الحالة .  
(٢) أي يرث ابن العمة الثالث . ويبقى الثلثان لبنت العم . لأن الأول يرث نصيب أمه ، والآخر ترث نصيب أبيها .

(٣) لأن الحال نفسه كان يتساوى مع الحالة في السهم .

(٤) في مقابل أولاد العم للاب .

(٥) أي باقي الثالث .

(٦) فلاولاد العم ، أو العمة للام سدس الثلاثين ، ولأولاد العمين ، أو العمتين للام ثلث الثلاثين . والباقي لأولاد العم ، أو العمة للأبوين ، أو للاب .

(٧) أولاد أولادهم ، وأولاد أولاد أولادهم .

(٨) سواء كانوا لاب أم لام أم لها .



النصف ، او الربع (١) ومن تقرب بالام نصيبه الاصلي من اصل التركة .  
والباقي لقراءة الابوين ، او الاب .

( الثامنة - لا يرث الا بعد مع الاقرب في الاعمام والاختوال ) وإن لم يكن من صنفه . فلا يرث ابن الخال ولو للابوين مع الخال ولو للام ، ولا مع العم مطلقاً (٢) ، ولا ابن العم مطلقاً (٣) مع العمة كذلك (٤) ولا مع الخال مطلقاً (٥) ( و ) كنا ( اولادهم ) لا يرث الا بعد منهم عن الميت مع الاقرب اليه كابن ابن العم مع ابن العم ، او ابن الخال .  
( الا في مسألة ابن العم ) للابوين ( والعم ) للاب فانها خارجة من القاعدة (٦) بالاجماع وقد تقدمت (٧) . وهذا بخلاف ما تقسم (٨) في الاخوة والاجداد فإن قريب كل من الصنفين (٩) لا يمنع بعيد الآخر .  
والفرق : ان ميراث الاعمام والاختوال ثبت بعموم آية أولى الأرحام

(١) النصف على تقدير الزوج . والربع على تقدير الزوجة ، إذ لها نصيبها الأعلى لعدم وجود الولد .

(٢) سواء كان لاب . أم لام . أم لها .

(٣) سواء كان لاب وأم . أم لاحدهما .

(٤) أي مطلقاً ، سواء كانت لاب وأم . أم لاحدهما .

(٥) أي سواء كان لاب . أم لام . أم لها .

(٦) قاعدة « الاقرب يمنع الأبعد » .

(٧) في الفصل الاول عند بيان الواجب من الارث ص ٥٤ .

(٨) في المسألة التاسعة من مسائل ميراث الاجداد والاخوة عند قوله :

« الجد وإن علا يقاسم الاخوة . . . الخ ص ١٣٧ .

(٩) الاجداد والاخوة .

وقاعدتها (١) تقديم الأقرب فالأقرب مطلقاً (٢)، بخلاف الأخوة والجداد فإن كل واحد ثبت بخصوصه من غير اعتبار الآخر (٣) فيشارك البعيدُ القريبَ ، مضافاً الى النصوص الدالة عليه ، فروى (٤) سلمة ابنُ محرز عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « في ابن عم وخالة : المال للخالة . قال : وقال في ابن عم وخال : المالُ للخال » .

واما النصوص الدالة على مشاركة الأبعد من اولاد الأخوة للأقرب من الاجداد فكثيرة جداً ، ففي صحيحة (٥) محمد بن مسلم قال : « نظرت الى صحيفة ينظر فيها ابو جعفر عليه السلام قال : وقرأت فيها مكتوباً : ابن اخ وجدٌ المالُ بينهما سواء . فقلت لابي جعفر عليه السلام : إن من عندنا لا يقضي بهذا القضاء لا يجعلون لابن الاخ مع الجدة شيئاً فقال ابو جعفر عليه السلام : اما إنه إمام رسول الله صلى الله عليه وآله وخطب علي عليه السلام . وعن محمد بن مسلم (٦) عن أبي جعفر عليه السلام قال : حدثني جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله - ولم يكن يكذب (١) أي القاعدة المستفادة من قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . فانها تقضي بتقديم الأقرب اطلاقاً .

(٢) وإن لم يكونوا من صنف واحد . فالحال أقرب من ابن العم وإن كان الاول من غير صنف الأخير .

(٣) يعني : ان الاجداد يعتبرون بأنفسهم من دون ملاحظة الأخوة المشاركين لهم في الطبقة . وكذا الأخوة يُعتبرون بأنفسهم من دون ملاحظة الاجداد . فالجد كائناً ما كان يرث في مقابل الاخ كائناً ما كان وبالعكس .

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٥٠٩ الحديث ٤ .

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٤٨٦ الحديث ٥ .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٤٨٦ الحديث ٣ .

جابر - أن ابن الاخ يقاسم الجدة .

( التاسعة - من له سبيان ) اي موجبان للارث ، اعم من السبب السابق (١) فإن هذا يشمل النسب ( يرث بها ) اذا تساوى في المرتبة ( كعم هو خال ) كما اذا تزوج (٢) اخوه لاييه اخته لأمه (٣) فإنه يصير عمًا لولدهما للاب ، خلا للام فيرث نصيبها لو جامعته غيره كعم آخر او خال (٤) . وهذا مثال للنسبين . أما السبيان بالمخني الاخص فيضفان

(١) في أول كتاب الميراث من تقسيم الوارث الى نسبي وسبيي . فالسبب هنا بمعنى الموجب وهو أعم من السبب هناك الذي كان يقابل النسب :  
(٢) فرض المسألة هكذا :

كانت لزيد زوجتان . وله من كل واحدة ابن . فن الأولي بكر . ومن الثانية عمرو .

ثم طلق الثانية . فزوجت بآخر وولدت لهذا الزوج الثاني بنتاً اسمتها ليلي . فعمرو أخو ليلي من الأم . وأخو بكر من الأب . أما بين بكر وليلي فلا نسب إطلاقاً . ولذلك تزوجها . فولدت له بشراً . ليكون عمرو عمًا لبشر للاب وخلاً له للأم .

(٣) أى تزوج أخو عمرو لاييه - في المثال المفروض - أخت عمرو لأمه ، فان عمراً يصير عمًا لولد لولدهما - بشر في المثال المفروض - للاب ، وخلاً للام .

(٤) فلو فرض إجماع ذى النسبين مع عم آخر ، فالمال تقسم الى ثلاثة اقسام ثلث لعمرو من جهة كونه خلاً . والثلثان الباقيان يقسم بينه وبين ذلك العم الآخر بالتناصف . ثلث له ، وثلث لذاك . فبالنتيجة يرث عمرو ثلثين : ثلثاً لكونه خلاً وثلثاً لكونه عمًا . والثلث الباقي للعم الآخر .

كذلك (١) في زوج هو معتق (٢) ، او ضامن جريرة .  
 (ولو كان احدهما) اي السببان بالمعنى الاعم (يحبب الآخر ورث)  
 مَنْ جَمَعَهُمَا ( من جهة ) السبب ( الحالج ) خاصة ( كان عم هو اخ  
 لام (٣) ) فیرث بالأخوة . هذا في النسب . وأما في السبين الذين  
 يحبب احدهما الآخر كالامام اذا مات عتيقه (٤) فإنه يرث بالعتق لا بالامامة  
 وكعتق هو ضامن جريرة (٥) .

= وأما لو فرض اجتماعه مع خال آخر . فان الثلث للخلوة يوزع بينهما نصفين .  
 سدس له وسدس للخال الآخر والثلثان الباقيان يرثها ذو النسب أيضاً ، لكونه عمًا ،  
 فقد ورث خمسة أسداس المال ، بينما ورث الخال الآخر سلباً واحداً .

(١) أي مع التساوي في المرتبة .

(٢) كما إذا عتق أمته ثم تزوجها .

(٣) مفروض المثال هكذا :

زيد وعمرو اخوان ، كانت لزيد زوجة ولدت له ولداً اسماه جعفرًا ، ثم مات  
 زيد ، فتزوج عمرو بزوجة أخيه فولدت له ولداً اسماه موسى .  
 فجعفر ابن عم لموسى ، كما هو أخوه من جهة الأم فاذا مات موسى ولا وارث له  
 سوى جعفر ، فان هذا يرثه من جهة كونه أخاً له ، دون كونه ابن عم له . مراعاة للطبقة  
 (٤) أي معتقة .

(٥) قال الشارح ما حاصله : يمكن فرضه - مع أن ضمان الجريرة مشروط  
 بعدم الوارث - بأن يتأخر الإعتاق عن الضمان ، كما لو كان قد ضمن جريرة كافر  
 - وقلنا بصحة ذلك - ثم أُسْتُرَّقَ الكافر وكان المُسْتَرَّقُ له هو مَنْ ضَمِنَهُ قبل  
 ذلك ، ثم أعتقه .

فهذا الذي أعتقه يجتمع فيه سببان للارث : ولاء ضمان الجريرة ، وولاء  
 الاعتاق . لكن الأخير يمنع الاول

ويمكن فرض انساب متعددة لا يعجب احدهما الباقي كابن ابن عم لاب ، هو ابن ابن خال لام ، هو ابن بنت عمه ، هو ابن بنت خالة (١) وقد يتعدد كذلك مع حجب بعضها لبعض كالخ لام هو ابن عم ، وابن خال (٢) .

### ( القول في ميراث الازواج )

( و ) الزوجان ( يتوارثان ) ويصاحبان جميع الورثة مع خلوهما

(١) مفروض المسألة هكذا : -

عليّ تزوج بامرأة كانت لها من زوجها السابق بنت اسمها زينب ، ثم ولدت لولي ولداً وبنتاً أخرى فسمت الولد حسناً ، والبنت كبرى .  
ثم إن علياً تزوج بامرأة أخرى كان لها من زوجها السابق ولداً اسمه جعفر فتزوج جعفر هذا من زينب . فرزقها الله ولداً أسمياه بشراً .  
ثم إن الحسن كان له ولد ، ولكبرى بنت فتزوج ابن حسن من بنت كبرى فرزقها الله ولداً أسمياه موسى .

فوسى هذا بالنسبة الى بشر ذوقرابات اربع : ابن ابن عم ، وابن ابن خال وابن بنت عمه ، وابن بنت خالة ، لأن حسناً عم وخال لبشر . كما ان كبرى عمه وخاله له .

(٢) فرض ذلك بالمقد الصحيح الشرعي غير ممكن ، إلا في فرض الوطي بشبهة ، أو على دين الخجوس . بأن تزوج بهرام من اخته بوران ، ثم طلقها ، أو مات عنها فتزوجها أخو بهرام (رستم) لأبيه ، فكان لها ولد من بهرام ( كورش ) وولد من رستم ( سياوش ) .

فكورش بالنسبة الى سياوش اخوه لأمه . كما أنه ابن عم له وابن خال ، حيث بهرام عمه ، لانه اخو ابيه . وخاله لانه اخو أمّه .

من الموانع (١) ( وإن لم يدخل ) الزوج ( إلا في المريض ) الذي تزوج في مرضه فإنه لا يرثها ، ولا ترثه ( إلا أن يدخل ، أو يبرأ ) من مرضه فيتوارثان بعده وإن مات قبل الدخول ، ولو كانت المريضة هي الزوجة توارثا وإن لم يدخل على الأقرب كالصحيحة (٢) عملاً بالأصل (٣) .

وتختلف في الزوج للدليل خارج (٤) لا يوجب الحاقها به ، لأنه قياس .  
( والطلاق الرجعي لا يمنع من الارث ) من الطرفين ( إذا مات احدهما في العدة الرجعية ) ، لأن المطلقة رجعيّاً بحكم الزوجة ، ( بخلاف البائن ) فإنه لا يقع بعده توارث في عدته (٥) ( إلا ) ان يطلق وهو ( في المرض ) فإنها ترثه الى سنة ، ولا يرثها هو (على ماسلف) في كتاب الطلاق (٦) ، ثم الزوجة إن كانت ذات ولد من الزوج ورثت من جميع ماتركه كغيرها من الورثة على المشهور ، خصوصاً بين المتأخرين ، وكذا يرثها الزوج مطلقاً (٧) .

( وتمنع الزوجة غير ذات الولد من الارض ) مطلقاً ( عيناً وقيمة ) وتمنع ( من الآلات ) أي آلات البناء من الاخشاب والابواب (والابنية) من الاحجار والطوب (٨) وغيرها ( عيناً لا قيمة ) فيقوم البناء والدور

(١) كالقتل والكفر والرق .

(٢) أي كالزوجة الصحيحة .

(٣) أي قاعدة توارث الزوجين : كل واحد من الآخر .

(٤) فإنه مستثنى من تلك القاعدة الأولية للدليل خاص .

(٥) أي في عدة الطلاق البائن .

(٦) في الجزء السادس من هذه الطبعة ص ٤٨ .

(٧) سواء كانت ذات ولد أم لا .

(٨) بضم الطاء : الآجر . الواحدة طوبة .

في ارض المتوفى خالية عن الارض باقية فيها الى ان تقضى بغدير عوض على الأظهر ، وتعطى من القيمة الربع ، او الثمن .

ويظهر من العبارة (١) انها ترث من عين الاشجار المثمرة وغيرها لعدم استثنائها (٢) فتدخل في عموم الارث ، لأن كل ماخرج عن المستثنى (٣) ترث (٤) من عينه كغيرها (٥) . وهو (٦) احد الاقوال في المسألة ، إلا أن المصنف لا يُعهد ذلك من مذهبه ، وإنما المعروف منه ومن المتأخرين حرمانها من عين الاشجار كالابنية ، دون قيمتها .

ويمكن حل الآلات على ما يشمل الاشجار كما حل هو وغيره كلام الشيخ في النهاية على ذلك مع انه (٧) لم يتعرض للاشجار ، وجعلوا كلامه كقول المتأخرين في حرمانها من عين الأشجار حيث ذكر الآلات وهو (٨) حل بعيد على خلاف الظاهر (٩) ، ومع ذلك (١٠) يبقى فرق بين الآلات

(١) أي عبارة « المصنف » في قوله : « وتمنع الزوجة غير ذات الولد من الارض عيناً وقيمة ومن الآلات والابنية عيناً لا قيمة » ص ١٧٢ .

(٢) أي الاشجار مطلقاً .

(٣) وهي الابنية والآلات والارض .

(٤) أي الزوجة .

(٥) أي كغير الاشجار .

(٦) أي ارث الزوجة من عين الاشجار .

(٧) أي الشيخ رحمه الله .

(٨) أي حل الآلات على ما يشمل الاشجار .

(٩) لأن الآلة لا تطلق على الشجرة . فان الآلة ما يُصلح بها شأن غيرها،

وليس الشجر ما يُصلح به شأن شيء آخر .

(١٠) أي ومع أن المصنف حمل كلمة الآلات .

هنا ، وبينها في عبارته (١) في اللروس ، وعبارة المتأخرين حيث ضموا اليها ذكر الاشجار ، فان المراد بالآلات في كلامهم : ما هو الظاهر منها ، وهي آلات البناء والدور ، ولو حل كلام المصنف هنا ، وكلام الشيخ ومن تبعه على ما يظهر من معنى الآلات (٢) ويجعل قولاً برأسه في حرمانها من الارض مطلقاً (٣) ، ومن آلات البناء عينا ، لا قيمة ، وارثها من الشجر (٤) كغيره (٥) كان اجد ، بل النصوص الصحيحة (٦) وغيرها حالة عليه اكثر (٧) من دلالتها على القول المشهور بين المتأخرين (٨) . والظاهر عدم الفرق في الابنية بين ما اتخذ للسكنى ، وغيرها من المصالح كالرحى ، والحمام ، ومِعصرة الزيت ، والسسم ، والعب ، والاصطبل ،

= - في كلام الشيخ - على الأعم حتى يشمل الاشجار .

(١) أي في عبارة المصنف رحمه الله .

(٢) بأن لا تشمل الاشجار .

(٣) عينا وقيمة .

(٤) أي عينا .

(٥) أي كغير الشجر من سائر أمواله التي لم تستثن .

(٦) راجع الوسائل ج ١٧ ص ٥١٧ - ٥٢٢ الاحاديث . وليس فيها استثناء

بالنسبة الى الاشجار . اذن تكون كغيرها مما ترثه الزوجة عينا .

(٧) أي دلالة تلك النصوص على ارث الزوجة من الاشجار عينا أكثر

من دلالتها على القول المشهور من عدم ارثها منها لا عينا ولا قيمة ، لانه لم يقع

في النصوص استثناء بالنسبة الى الاشجار . ولازم ذلك هوارثها من عين الاشجار كغيرها

بما لم يستثن .

(٨) من علم ارثها من عين الشجر ، بل من قيمته .



والمراح (١) ، وغيرها ، لشمول الابنية لذلك كله وإن لم يدخل في الرباع المعبر عنه في كثير من الاخبار (٢) لانه جمع ربيع وهو الدار .  
ولو اجتمع ذات الولد والحالية عنه فالأقوى اختصاص ذات الولد بثلثي الثمن الارض اجمع ، وثمن ما حُرمت الأخرى من عينه ، واختصاصها (٣) بدفع القيمة دون سائر الورثة ، لأن سهم الزوجة منحصر فيها فاذا حرمت احدهما من بعضه اختص (٤) بالأخرى ، وإن دفع القيمة على وجه القهر لا الاختيار . فهو كالدين (٥) لا يُفترق فيه (٦) بين بذل الوارث العين ، وعدمه ، ولا بين امتناعه من القيمة ، وعدمه ، فيبقى في ذمته (٧) الى أن يمكن الحاكم إجباره (٨) على أدائها ، أو البيع عليه قهراً كغيره من الممتنعين من اداء الحق ، ولو تعلل ذلك كله بقي في ذمته (٩) الى أن يمكن للزوجة (١٠)

(١) مأوى ، الأشياء ، كما وأن الاصطبل مأوى ، والدواب .

(٢) راجع الوسائل ج ١٧ ص ١٧ - ٥١٧ - ٥٢٢ الحليث ٢ - ١١ .

وبالك منها : قال « أبو عبد الله » عليه السلام : « تروث المرأة الطوب ،

ولا تروث من الرباع شيئاً » .

(٣) أي ذات الوالد التي أدخلت عين الثمن اجمع . فعليها وحدها أن تدفع

حق الآخري قيمة .

(٤) أي مجموع الثمن .

(٥) الذي يجب على الوارث قضاؤه . حتى يمكنه الارث .

(٦) أي في وجوب دفع القيمة .

(٧) أي الوارث .

(٨) بالرفع فاعل يمكن . والحاكم مفعوله .

(٩) أي الوارث المراد منه الزوجة التي ورثت العين لكونها ذات الولد .

(١٠) أي المحرومة من العين .

تحليصه (١) ولو مقاصصة سواء في ذلك الحصة (٢) وغيرها .  
واعلم ان النصوص (٣) مع كثرتها في هذا الباب خالية عن الفرق بين الزوجتين (٤) ، بل تدل على اشتراكهما في الحرمان ، وعليه (٥) جماعة من الاصحاب . والتعليل الوارد فيها له (٦) وهو الخوف من ادخال المرأة على الورثة من يسكثرون : شامل لهما ايضاً (٧) ، وإن كان في الخالية من الولد اقوى .

ووجه فرق المصنف ، وغيره بينها وروده (٨) في رواية ابن اذينة (٩) وهي مقطوعة (١٠) تقصر عن تخصيص تلك الاخبار (١١) الكثيرة ، وفيها

(١) أى استخلاص حقها من ضررتها الورثة .

(٢) أى حصتها من نفس العين المقومة .

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٥١٧ - ٥٢٢ .

(٤) ذات الولد وغيرها .

(٥) أى على حرمان كلتا الزوجتين .

(٦) أى في النصوص المشار اليها في الهامش رقم ٣ . والضمير في « له » يعود الى الحرمان .

(٧) لأنه من الممكن ان تزوج ذات الولد أيضاً برجل أجنبي عن أهل زوجها السابق الميت .

(٨) أى ورود الفرق :

(٩) التهذيب ج ٩ ص ٣٠١ الحديث ٣٦ .

إليك نص الحديث . عن ابن اذينة في النساء : « إذا كان لمن ولد اعطين من الرباع »

(١٠) تقطع سندهما الى الامام عليه السلام .

(١١) الوسائل ج ١٧ ص ٥١٧ - ٥٢٢ فانها عامة لم تفرق بين ذات الولد وغيرها

الصحيح والحسن ، إلا أن في الفرق (١) تقليلاً لتخصيص آية ارث الزوجة (٢) مع وقوع الشبهة بما ذكر (٣) في عموم الأخبار (٤) فلمله (٥) اولى من تقليل تخصيص الأخبار مضافاً الى ذهاب الاكثر اليه (٦) .

وفي المسألة أقوال اخر ، ومباحث طويلة حققناها في رسالة منفردة تشمل على فوائد مهمة فن اراد تحقيق الحال فليقف عليها .

(ولو طلق) ذو الاربع ( احدى الاربع وزوج ) بخامسة (ومات) قبل تعيين المطلقة ، او بعده (ثم اشبهت المطلقة) من الاربع (فالمعلومة)

(١) بين ذات الولد وغيرها .

(٢) لأن الآية الكريمة مطلقة في ارث الزوجة للثمن ، سواء كانت ذات ولد

أم لا ، إذا كان للزوج المتوفى ولد .

وهذا الثمن مطلق يشمل جميع تركة الميت فحرمانها عن الارض والعقار

والابنية تخصيص لذلك الشمول المدلول عليه إطلاق الآية الكريمة .

فلو خصصنا الحرمان بغير ذات الولد فقد قللنا من تخصيص الآية الشريفة .

(٣) اي تقع الشبهة في ارث ذات الولد بسبب هذه المقطوعة وهي رواية

ابن اذينة المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ١٧٦ . بحيث لولا هذه المقطوعة لما

وقعت الشبهة في ارث ذات الولد من الارض والعقار والابنية ، ولكانت العمومات

— وهي الأخبار المصرحة بأن مطلق الزوجة لا ترث من العقار والارض والابنية ،

من دون فرق بين ذات الولد وغيرها — باقية على عمومها .

(٤) وهي الاخبار التي تصرح بحرمان الزوجة من الارض والعقار والابنية

مطلقاً سواء كانت ذات ولد ام لا .

(٥) اي تقليل تخصيص الآية اولى من تقليل تخصيص تلك الاخبار . فتخصص

عموم الاخبار بانها خاصة بغير ذات الولد . وبذلك تُفكّل من تخصيص الآية الكريمة .

(٦) اي الى الفرق .

بالزوجة وهي التي تزوج بها أخيراً ( ربع النصيب ) الثابت للزوجات وهو الربع ، أو الثمن ( وثلاثة أرباعه بين ) الأربع ( الباقيات ) التي اشتهت المطلقة فيهن بحيث احتمل أن يكون كل واحدة هي المطلقة ( بالسوية ) : هذا (١) هو المشهور بين الأصحاب لأنهم فيه مخالفواً غير ابن أدريس ، ومستنده رواية أبي بصير عن الباقر عليه السلام (٢) وعصومها ما ذكرناه (٣) ، وفي طريق الرواية علي بن فضال وحاله مشهور (٤) ، ومع ذلك (٥) في الحكم مخالفة للأصل من تورث من يعلم علم ارثه ، لقطع بأن إحدى الأربع غير وارثة .

( و ) من تمّ ( قبل ) والقائل ابن أدريس : ( بالقرعة ) ، لأنها لكل امر مشتبه أو مشتبه في الظاهر مع تعيينه في نفس الامر . وهو هنا كذلك ، لأن إحدى الأربع في نفس الامر ليست وارثة ، فنخرجها القرعة بالطلاق مُنعت من الارث ، وحكم بالنصيب للباقيات بالسوية وسقط عنها الاعتداد (٦) ايضاً ، لأن المفروض انقضاء عدتها قبل الموت ، من حيث إنه قد تزوج بالخامسة .

---

(١) أي كون ربع النصيب للمعلومة للزوجة ، وثلاثة أرباعه للأربع الباقيات .

(٢) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٢٥ الحديث ١ .

(٣) من كون المعلومة ترث ربع الثمن . ويبقى الباقي بين الثلاث الباقيات ، والمشتبهة بالسوية .

(٤) لأنه فطحي المذهب .

(٥) من كون المستند ضعيفاً .

(٦) أي علة الوفاة .

وعلى المشهور (١) هل يتعدى الحكم (٢) الى غير المنصوص (٣) كما لو اشتبعت المطلقة في اثنتين ، او ثلاث خاصة ، او في جملة الخمس ، او كان للمطلق دون اربع زوجات فطلق واحدة وتزوج بأخرى وحصل الاشتباه بواحدة أو بأكثر ، او لم يتزوج واشتبعت المطلقة بالباقيات ، او ببعضهن ، او طلق ازيد من واحدة وتزوج كذلك (٤) حتى لو طلق الاربع وتزوج بأربع واشتبهن ، او فسخ نكاح واحدة لعيب وغيره ، او ازيد وتزوج غيرها ، او لم يتزوج ؟ وجهان .

القرعة ، كما ذهب اليه ابن ادریس في المنصوص (٥) ، لأنه (٦) غير منصوص ، مع عموم أنها (٧) لكل امر مشبهة .

وانسحاب (٨) الحكم السابق في كل هذه القروع ، لمشاركته للمنصوص في المقضي وهو اشتباه المطلقة بغيرها من الزوجات ، وتساوي الكل في

(١) من توريث المشبهة .

(٢) وهو اعطاء ربع الربع ، أو ثمن الثمن للزوجة المألومة ، والثلاثة الارباع الباقية للمشتبهات ، سواء كانت المطلقة واحدة ام اكثر كما ذكره « المصنف » رحمه الله .

(٣) أي غير مورد النص مما ذكره الشارح بقوله :

« كما لو اشتبعت المطلقة في اثنتين ، او ثلاث خاصة » . فان مورد النص :

ما اذا كانت المشبهة واحدة من اربعة .

(٤) أي ازيد من واحدة .

(٥) فان ابن ادریس - رحمه الله - قائل بالقرعة في مورد النص ايضا .

(٦) أي غير مورد النص مما ذكره الشارح - رحمه الله - من القروع .

وقوله : « لأنه » . تمثيل للحكم بالقرعة .

(٧) أي القرعة .

(٨) هذا هو الوجه الثاني .

الاستحقاق (١) فلا ترجيح ، ولأنه لا خصوصية ظاهرة في قلة الاشتباه وكثرته  
فالنص على عين لا يقيد التخصيص بالحكم ، بل التنبيه على مأخذ الحكم (٢) ،  
والحاقه (٣) بكل ما حصل فيه الاشتباه .  
فعلى الاول (٤) اذا استخرجت المطلقة قُسم النصيب بين الاربع ،  
او ما الحق بها (٥) بالسوية .  
وعلى الثاني (٦) يُقسم نصيب المشتبهة : وهو ربع النصيب إن اشتبهت (٧)  
بواحدة ، ونصفه (٨) إن اشتبهت باثنتين بين (٩) الاثنتين (١٠) او الثلاث (١١)  
بالسوية ، ويكون للمعيتين (١٢) نصف النصيب ، وللثلاث (١٣) ثلاثة  
ارباعه وهكذا .

- 
- (١) اي في احوال الاستحقاق وعدمه .  
(٢) اي ملاكه .  
(٣) اي الحكم المذكور في النص .  
(٤) وهو الابتناء على القرعة .  
(٥) من الفروض التي ذكرها « الشارح » .  
(٦) اي الابتناء على الحاق تلك الفروض بالمنصوص .  
(٧) اي المطلقة .  
(٨) اي نصف النصيب اي نصف الثمن الذي هو نصيب الزوجات .  
(٩) الطرف متعلق به « يُقسم » .  
(١٠) هذا لف ونشر مرتب . اي يُقسم ربع النصيب بين الاثنتين المشتبهتين  
احداهما المطلقة .  
(١١) اي يقسم نصف النصيب بين الثلاث المشتبهات احداهن المطلقة .  
(١٢) اي الاثنتان الباقيتان من غير اشتباه .  
(١٣) اي الثلاث الباقيات من غير اشتباه .

ولا ينبغي : أن القول بالقرعة في غير موضع النص (١) هو الأقوى ، بل فيه (٢) ان لم يحصل الاجماع (٣) والصالح في الكل (٤) خير .

### ( الفصل الثالث في الولاء )

بفتح الواو واصله : القرب والدنو ، والمراد هنا : قرب أحد شخصين فصاعداً الى آخر على وجه يوجب الارث بغير نسب ولا زوجية .

واقسامه ثلاثة كما سبق (٥) : ولاء العتق ، وضمان الحرية ، والامامة .  
( ويرث المعتق عتيقه اذا تبرع ) بعته ( ولم يتبرأ ) المعتق  
( من ضمان جبرته ) عند العتق مقارنا له ، لا بعده على الأقوى ( ولم يخلّف العتق ) وارثا له ( مناسباً ) (٦) .

( فالمعتق في واجب ) كالكفارة والتندر ( سائبة ) اي لا عقل (٧)  
بينه وبين معتقه ، ولا ميراث .

قال ابن الاثير : قد تكرر في الحديث ذكر السائبة والسواب ، كان الرجل اذا اعتق عبداً فقال : هو سائبة فلا عقل بينها ولا ميراث .

(١) مما ذكره الشارح من فروض خارجة عن مورد النص .

(٢) اي كان ينبغي الحكم بالقرعة في مورد النص ايضاً لولا الاجماع .

(٣) على العمل وفق النص دون القرعة .

(٤) في مورد النص وغيره .

(٥) في اول الكتاب .

(٦) اي نسبياً .

(٧) اي لا علاقة بينه وبين الذي اعتقه .

وفي الحاق انعتاق ام الولد بالاستيلاد ، وانعتاق القراية (١) . وشراء العبد نفسه (٢) - لو أجزأه - بالعتق (٣) الواجب ، او التبرع قولان : اجودهما الاول (٤) ، لعلم تحقق الاعتاق (٥) الذي هو شرط ثبوت الولاء .  
( وكذا لو تبرأ ) المعتق تبرعاً (٦) ( من ضمان الجريرة ) حالة الاعتاق ( وإن لم يشهد ) على التبري شاهدين على اصح القولين ، للاصل (٧) ولان المراد من الاشهاد (٨) الإثبات عند الحاكم ، لا الثبوت في نفسه .  
وذهب الشيخ وجماعة الى اشتراطه ، لصحيفة ابن سنان عن الصادق عليه السلام « من اعتق رجلاً سائبة فليس عليه من جريرته شيء ، وليس له من الميراث شيء ، وليشهد على ذلك » (٩) ، ولا دلالة لها على الاشتراط (١٠) ، وفي رواية (١١) ابي الربيع عنه عليه السلام ما يؤذن بالاشتراط

(١) كانهتاق الوالد على الولد .

(٢) من مولاه ، فإن ذلك في معنى العتق ، حيث لا يملك العبد مالاً ، وكل ماله فهو لمولاه ومن مولاه ، فبال مولى إشتري نفسه من مولاه .

(٣) الجار متعلق بـ « الحاق » .

(٤) وهو الالحاق بالعتق الواجب الذي لا يوجب ارتا .

(٥) لأن الذي حصل بما ذكر عتق . والمعتبر في الارث هو الإعتاق .

(٦) أى كان عتقه تبرعاً . ولكن مصححياً بالتبرأ من ضماناته .

(٧) أى أصالة علم وجوب الاشهاد ، لأنه شك في لزوم القيد .

(٨) أى اشتراط الاشهاد .

(٩) الوسائل - الطبعة القديمة - المجلد ٣ كتاب العتق ص ٢٠٥ الحديث ٢ .

(١٠) لاحتمال كون الامر بالاشهاد ارشاداً الى مصلحة المولى المحتق لأنه

شرط شرعي .

(١١) نفس المصدر ص ٢٠٤ الحديث ٧ اليك نصه .



وهو (١) قاصر من حيث السند .  
 ( والمنكحل به ) ( ٢ ) من مولاه ( ايضاً سائبة ) لا ولاء له عليه ،  
 لأنه لم يعتقه ، وانما اعتقه الله تعالى قهراً ومثله ( ٣ ) من انتعت باقعاد ، او عمى ،  
 او جذام ، او برص عند القاتل به ( ٤ ) لاشتراك الجميع في العلة ، وهي عدم  
 اعتاق المولى وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الولاء لمن اعتق » ( ٥ )  
 ( والزوج والزوجة مع المعتق ) ومن بحكمه ( ٦ ) نصيبتها الاعلى :  
 النصف ، او الربع . والباقي للمنعيم ( ٧ ) او من بحكمه ( ومع علم المنعم  
 فالولاء ( ٨ ) للاولاد ) اي اولاد المنعم ( الذكور والاناث على المشهور  
 بين الاصحاب ) لقوله صلى الله عليه وآله ( ٩ ) : « الولاء لحمة كلحمة

= سئل « ابو عبدالله » عليه السلام عن السائبة فقال : هو الرجل يعتق غلامه  
 ثم يقول اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ، ولا علي من جريرتك  
 شيء ، ويُشهد شاهدين .

- ( ١ ) اي ما رواه ابو الربيع .
- ( ٢ ) وهو العبد الذي جدد مولاه انفه او اذنه او نحو ذلك .
- ( ٣ ) اي مثل العبد المنكحل .
- ( ٤ ) اي اذا قلنا بان المذكورات : الاقعاد . العمى . الجذام . البرص  
 توجب الانتاق .

- ( ٥ ) نفس المصدر السابق ص ٢٠٣ الباب ٣٥ - الحديث ١ .
- ( ٦ ) وهم وثته .
- ( ٧ ) وهو المعتق بالكسر .
- ( ٨ ) اي الولاء الذي كان للمنعيم ينتقل الى ورثته بعلومته على التفصيل الآتي .
- ( ٩ ) نفس المصدر ص ٢٠٥ الباب ٤٢ - الحديث ٢ .

النسب (١) والذكور والإناث يشتركون في ارث النسب فيكون كذلك في الولاء (٢) ، سواء كان المتي رجلا او امرأة .  
وفي جعل المصنف هذا القول (٣) هو المشهور نظر ، والذي صرح به في شرح الارشاد : أن هذا قول المفيد واستحسنه المحقق وفيهما (٤) معاً نظر والمحقق انه قول الصدوق خاصة - وكيف كان فليس (٥) بمشهور .  
وفي المسألة (٦)

(١) اي الولاء بوجب اتصالاً كاتصال لحمه النسب .  
(٢) لان ذلك هو مقتضى التشبيه المطلق فاولاد النعم يرثون من ابيهم الولاء الذي كان له ولكن باختلاف النصيب في الذكورية والانثوية .  
(٣) وهو كون اولاد المتيق - بالكسر - ذكورا وإناثا يقومون مقامه عند علمه .

(٤) اي في نسبة ذلك القول الى المفيد ونسبة استحسانه الى المحقق .

(٥) اي القول الذي نسبته المصنف الى المشهور هنا .

(٦) والأوجه في مسألة ارث « الولاء » قولان :

« الاول » : ان الاولاد مطلقاً ذكوراً كانوا إناثاً يرثون الولاء ، سواء كان المتيق بالكسر رجلاً ام امرأة . وهذا قول الصدوق قدس سره وذهب اليه المصنف رحمه الله . فجعلوا ارث الولاء كآرث المسال فهو من الحقوق الموروثة المتدرجة تحت عموم ادلة الارث الشاملة للذكر والانثى . ولأن الولاء لحمه كالحمة النسب . فالذكور والإناث مشتركون في ارث النسب ، سواء كان مالا أم ولأء هذا مضافاً الى قضية مولى حزة بن عبد المطلب ، ورواية السكوني المشار اليها في المامش ٢ - ٣ ص ١٨٦ .

« الثاني » ان الولاء يرثه الاولاد الذكور فقط ، دون الإناث ، إن كان المتيق رجلاً . وإن لم يكن له ولد ورثه عصبته .

=

اقوال كثيرة أجودها - وهو الذي دلت عليه الروايات (١) الصحيحة - :  
ما اختاره الشيخ في النهاية وجماعة : أن المعتق إن كان رجلا ورثه اولاده

= هذا قول الشهيد الثاني قدس سره واستدل له بالصحيح الآتية المشار اليها  
في الهامش رقم ١ . حيث خصصت هذه الصحاح عموم رواية السكوني المشار اليها  
في الهامش رقم ٣ ص ١٨٦ البالغة على عموم الارث ، سواء كان مالا أم ولاء .  
واما لو كان المعتق امرأة كان الولاء لمصبتها ، دون اولادها مطلقا ،  
سواء كان الاولاد ذكورا أم إناثا .

(١) راجع الوسائل - الطبعة القديمة - المجلد ٣ كتاب العتق ص ٢٠٤ - ٢٠٥  
الباب ٣٩ - ٤٠ الاحاديث .

اليك نص بعضهما عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى  
امير المؤمنين عليه السلام على امرأة اعتقت رجلا واشترطت ولاءه ولها ابن .  
فألحق ولاءه بمصبتها الذين يعقون عنه ، دون ولدها .

وعن يعقوب بن شعيب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت  
مملوكة ثم ماتت قال : يرجع الولاء الى بني ابيها .

وعن محمد بن قيس قال : « قضى - اي أبو جعفر - في رجل حرر رجلا  
فاشترط ولاءه فتوفي الذي احتق وليس له ولد الا النساء ، ثم توفي المولى وترك  
مالاً وله عَصَبَةٌ فاحتق (١) في ميراثه بنات مولاة والعصبة . فقضى بميراثه للعصبة  
الذين يعقون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه عقل » .

بناء على عود الضمير في « وله عَصَبَةٌ » الى المولى المنعم - كذا فهم  
المشهور - راجع الجواهر وغيره .

(١) اي طلب حقه . يقال : احتق القوم اي قال كل منهم : الحق لي .

الذكور دون الإناث ، فان لم يكن له ولد ذكور ورثه عَصَبَتُهُ ، دون غيرهم ، وان كان امرأة ورثه عَصَبَتُهَا مطلقاً (١) .

والمصنف في الدروس اختار منهج الشيخ في الخلاف ، وهو كقول النهاية الأأنه جعل الوارث للرجل ذكوراً أولاده وإنائهم ، استناداً في ادخال الإناث الى رواية عبد الرحمن بن الحجاج (٢) عن الصادق عليه السلام « ان رسول الله صلى الله عليه وآله دفع ميراث مولى حمزة الى ابنته » ولى قوله صلى الله عليه وآله : « الولاء لحممة كلحممة النسب » (٣) ، والروايتان ضعيفتا السند ، الأولى بالحسن بن سماعة (٤) ، والثانية بالسكوني (٥) مع أنها عمدة القول الذي اختاره هنا وجعله المشهور .

والمجب من المصنف كيف يجعله هنا مشهوراً ، وفي الدروس قول الصدوق خاصة ، وفي الشرح قول المقيّد واعجب منه أن ابن ادريس مع اطراحه خبر الواحد الصحيح تمسك هنا بخبر السكوني محتجاً بالأجماع عليه مع كثرة الخلاف ، وتباين الأقوال ، والروايات .  
ولو اجتمع مع الأولاد الوارثين أبٌ شاركهم على الأقوى .

(١) سواء كان لها أولاد ذكور ام لا .

(٢) الوسائل طبعة طهران سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٥٤٠ الباب ١ الحديث ١٠ .

(٣) الوسائل - الطبعة القديمة - المجلد ٣ كتاب العتق الباب ٢٤ الحديث ٢ .

(٤) فانه واقفي لم يوثق والواقفية : فرقة من الشيعة وقفوا على الامام

موسى بن جعفر عليها السلام ولم يعترفوا بامامة الامام الرضا (ع) .

وقد انقرضت هذه الفرقة ولم يبق منهم احد ولا اسم الا في زوايا التاريخ .

(٥) هو اسماعيل بن مسلم ابني زياد كان في عهد الامام الصادق عليه السلام .

اختلفوا في وثاقته . قال العلامة قلبي الله نفسه : انه غير امامي ولم يكن مؤثماً .

وقال المحقق المامقاني رحمه الله في رجاله المجلد ١ ص ١٢٧ : إنه ثقة كالصحيح .

وقيل : الآن اولى ، وكذا يشترك الجلد للاب والآخر من قبله (١)  
اما الام فيبني ارثها على ما ساف (٢) . والاقوى انها تشاركهم ايضاً ،  
ولو علم الاولاد اختص الارث بالاب .

( ثم ) مع علمهم (٣) اجمع يرثه ( الاخوة والاختوات ) من قبل  
الاب والام ، او الاب ( ولا يرثه المتقرب بالام ) من الاخوة وغيرهم  
كالاجداد والجدات والاعمام والعلمات والاختوال والخالات لها (٤) ومستند  
ذلك كله رواية السكوني في اللحمة (٥) خص بما ذكرناه (٦) ، للاخبار  
الصحيحة (٧) فيبقى الباقي .

والاقوى أن الإناث منهم في جميع ما ذكر لا يرثن ، لحبر الصبغة (٨)

(١) اي من قبل الاب .

(٢) من شركة النساء في انتقال ولاء الاعتاق اليهن ام لا .

(٣) اي الاولاد والابوين .

(٤) اي للام .

(٥) من قول النبي صلى الله عليه وآله « الولاء لحمة كلجمة النسب » .

المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ١٨٦ .

(٦) اي خص عموم رواية السكوني المشار اليها في الهامش « بما ذكرناه .

وهو « علم ارث البنات لهذا الولاء » .

فاذكرناه يكون مخصوصاً للعموم الذي دل عليه رواية السكوني . والدليل  
على تخصيص الاخبار الصحيحة الدالة على ذلك .

(٧) وهي الاخبار المذكورة في الهامش رقم ١ ص ١٨٥ . فانها تدل على تخصيص

اي تخصيص الولاء بالذكور دون الإناث .

(٨) وهي الرواية الثانية المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ١٨٥ . في قول الامام أبي

عبدالله عليه السلام : يرجع الولاء الى بني ابيها .

وعلى هذا فيستوي إخوة الأب ، وإخوة الأبوين لسقوط نسبة الأم ،  
إذ لا يرث من يتقرب بها وإنما المقتضي التقرب بالأب وهو مشترك (فإن عدم  
قربة المولى) اجمع (قولى المولى) هو الوارث ان اتفق (ثم) مع عدمه  
فالوارث (قربة مولى المولى) على ما فصل (١) ، فإن علم قولى مولى  
المولى ثم قرابته .

( وعلى هذا فإن عديموا ) اجمع (فضامن الجريرة) وهي (٢) الجناية  
( وإنما يضمن سائبة ) (٣) كالمعتق في الواجب (٤) ، وحر (٥) الأصل  
حيث لا يعلم له قريب ، فلو علم له قريب "وارث" ، او كان له معتق ،  
او وارث معتق كما فصل لم يصح ضمانه .  
ولا يرث المضمون الضامن إلا أن يشترك الضمان بينهما . ولا يشترط  
في الضامن عدم الوارث ، بل في المضمون . ولو كان للمضمون زوج ،  
او زوجة فله نصيبه الأعلى . والباقي للضامن .  
وصورة عقد ضمان الجريرة : أن يقول المضمون (٦) : عاقلتك على أن

= وهذا ما ذهب اليه الشيخ قدس سره في النهاية .

(١) من الفرق بين ذكور الورثة فيرثون وإناثهم فلا يرثن .

(٢) أي الجريرة هي الجناية .

(٣) أي إنما يصح الضمان إذا كان المضمون سائبة بمعنى ان لا يكون بينه  
وبين أحد عقل ولا علاقة فيضمنه هذا أي يتحمل عنه كل غرامة تجب عليه بسبب  
جناية يرتكبها . والمراد أنه يأخذ به حماه ويحميه كأحد أقربائه .

(٤) فإنه لا يحل بينه وبين معتقه حينئذ .

(٥) بالنصب عطقا على « سائبة » فهو قسيمه . وليس مجروراً عطفا  
على « المعتق » ليكون قسماً للسائبة .

(٦) مخاطباً لمن يريد عقد الضمان معه .

تنصريني ، وتدفع عني ، وتعقل عني ، وترثني ، فيقول (١) : قبلت .  
ولو اشترك العقد بينهما قال احدهما : على ان تنصريني وانصرك ، وتعقل  
عني واعقل عنك ، وترثني وارثك ، او ما أدّى هذا المعنى فيقبل الآخر .  
وهو من العقود اللازمة فيعتبر فيه ما يعتبر فيها (٢) ، ولا يتعدى  
الحكم الضامن (٣) وان كان له وارث .  
ولو تجدد للمضمون وارث بعد العقد ففي بطلانه ، او مراعاته يموت  
المضمون كذلك (٤) وجهان اجودهما : الاول (٥) لفقد شرط الصحة فيقصد  
طارئاً كما يقصد ابتداء .  
(ثم) مع فقد الضامن فالوارث (الامام عليه السلام) مع حضوره ،  
لا يبت المال على الاصح فيدفع اليه يصنع به ما شاء ، ولو اجتمع معه (٦)  
احد الزوجين فله نصيبه الاعلى كما ساف .  
وما كان يقوله امير المؤمنين عليه السلام من قسمته في فقراء بلد الميت  
وضعفاء جيرانه فهو تبرع منه (٧) .

(١) اي الضامن .

(٢) من اللفظ الصريح ومقارنة القبول للإيجاب . وما الى ذلك .

(٣) اي لا ينتقل ولاء الضمان الى وارث الضامن كما كان ينتقل في الإعتاق

(٤) اي بدون وارث .

(٥) اي البطلان .

(٦) اي مع الامام عليه السلام .

(٧) هذا جواب عن سؤال مقدر .

تقدير السؤال : انه كيف يحكم بوجوب دفع المال الى الامام عليه السلام  
ويصنع به ما شاء ، مع ان امير المؤمنين عليه الصلاة والسلام كان يفرقه بين فقراء  
بلد الميت . . ؟

( ومع غيبته يُصرف في الفقراء والمساكين من بلد الميت ) ولا شاهد لهذا التخصيص (١) الا ماروي (٢) من فعل امير المؤمنين عليه السلام . وهو مع ضعف سنده لا يدل على ثبوته في غيبته (٣) .

والمروي صحيحاً عن الباقر والصادق عليهما السلام (٤) « أن مال من لا وارث له من الأنفال » (٥) وهي لا تختص ببلد المال . فالقول يجوز صرفها الى الفقراء والمساكين من المؤمنين مطلقاً (٦) . كما اختاره جماعة منهم المصنف في الدرر - اقوى (٧) ان لم يُميز صرفه في غيرهم من مصرف = فاجاب رحمه الله : بان فعل امير المؤمنين عليه الصلاة والسلام كان تبرعاً من نفسه المقلعة ، لأنه كان واجبا عليه ذلك .

(١) اي تخصيص مال الميت ببلده .

(٢) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٥٢ الحديث ٣ .

اليك نصّه عن ابي عبدالله عليه السلام قال : مات رجل في عهد امير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فلفع امير المؤمنين عليه السلام ميراثه الى « هشاريج » اي اهل بلده :

وكلمة « هشاريج » فارسية معربة « هشهري » اي اهل البلد ، لان « شهري » بمعنى « البلد » و « هسم » : بمعنى « مع » اي الذين معه في البلد .

(٣) لانه كان عملاً يقوم به تبرعاً من دون دلالة ذلك على الوجوب وال لزوم حتى يستمر .

(٤) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٤٧ - ٥٤٨ الاحاديث .

(٥) اي ترجع الى الامام عليه السلام حال الحضور . وأما في الغيبة فهي لعموم الشيعة فتصرف في مصالحهم العامة .

(٦) سواء في بلد الميت ام في غيره .

(٧) خبر لقوله : فالقول .



## الانفال (١) .

وقيل : يجب حفظه له كاستحقاقه (٢) في الخمس وهو احوط (٣)  
 ( ولا ) يجوز ان ( يدفع الى سلطان الجور مع القدرة ) على منه ، لأنه  
 غير مستحق له عندنا فلو دفعه اليه دافع اختياراً كان ضامناً له ، ولو امكنه  
 دفعه عنه (٤) بيعضه وجب ، فإن لم يفعل ضمن ما كان يمكنه منه منه (٥) ،  
 ولو اخذه الظالم قهراً فلا ضمان على من كان بيده .

## [ الفصل الرابع - في التوابع ]

[ وفيه مسائل ] :

( الاولى - في ميراث الخثى ، وهو من له فرج الرجال والنساء .  
 وحكمه ان يورث على ما ) اي للفرج الذي يبول منه ، فإن بال منها  
 فعل الذي ( سبق منه البول ) بمعنى الحاقه بلازمه من ذكورية وانوثة ،  
 سواء تقارنا في الانقطاع ام اختلفا ، وسواء كان الخارج من السابق اكثر  
 من الخارج من المتأخر ام اقل على الأشهر .  
 وقيل : يحكم للاكثر .

(١) وهي مصالح الدين العامة .

(٢) اي سهمه عليه السلام من الخمس .

(٣) على ما اختاره الشارح رحمه الله في كتاب الخمس . راجع الجزء الثاني

من هذه الطبعة كتاب الخمس ص ٧٩ .

(٤) اي الدفاع عن مال الميت الذي لا وريثة له .

(٥) اي المقدار الذي كان يمكنه حفظه عن الظالم ،

( ثم ) مع الخروج منها دفعة يورث ( على ما ينقطع منه أخيراً )  
على الأشهر .

وقيل : أولاً . ومع وجود هذه الاوصاف يلحقه جميع احكام من لحق  
به . ويسمى واضحاً .

( ثم ) مع التساوي في البول اخذاً وانقطاعاً ( يصير مشكلاً ) وقد  
اختلف الاصحاب في حكمه حينئذ .

فقيل ، تعدّ اضلاعه ، فإن كانت ثمان عشرة فهو انثى ، وان كانت  
سبع عشرة : من الجانب الايمن تسع ، ومن الايسر ثمان فهو ذكر . وكذا  
لو تساوى وكان في الايسر ضلع صغير ناقص .

ومستند هذا القول ما روي (١) من قضاء علي عليه السلام به (٢)  
معانلاً بأن حواء خلقت من ضلع آدم عليه السلام (٣) وان خالفت (٤)

(١) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

(٢) اي بعد الاضلاع .

(٣) فنقص ضلع من اضلاعه . لكن اضلاع حواء كانت تامة .

(٤) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ١ .

وان كانت مخالفة لهذا القول وهو عدّ الاضلاع ، لان الرواية ذكرت  
الاضلاع اثني عشر يمينا ، واحد عشر يساراً . لكن الملاك واحد . وهو « نقص  
اضلاع الرجل عن اضلاع المرأة » .

واليك محل الشاهد من الرواية : قال أمير المؤمنين عليه السلام : عليّ بـ « دينار  
الخصي » (١) . وبـ « امرأتين » فقال عليه السلام : « خذوا هذه المرأة إن كانت  
امراً فادخلوها بيتاً ، والبسوها نقاباً . وجردوها من ثيابها ، وعدّوا اضلاع جنيتها

(١) المراد من « دينارالخصي » : الرجل المسمى بـ « دينار » والخصي صفة له

وانما أمر عليه السلام باتيان امرأتين لتكونا شاهديتين .

في عدد الأضلاع . وانحصار (١) امره بالذكر والآونة ، بمعنى أنه ليس بطبيعة ثالثة ، لمفهوم الحصر في قوله تعالى : « يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ » (٢) .

وفي الرواية ضعف (٣) . وفي الحصر منع (٤) وجاز خروجه (٥) مخرج الأغلب .

وقيل : يورث بالقرعة ، لأنها لكل امر مشتبه .

= ففعلوا ثم خرجوا فقالوا له : عدد الجنب الأيمن اثنا عشر ضلعاً والجنب الأيسر أحد عشر ضلعاً ، انتهى موضع الحاجة من الرواية .

فالرواية تخالف القول بكون جانب الأيمن تسع ، وجانب الأيسر ثمان . إذ هي تصرح بكون جانب الأيمن اثني عشر ، وجانب الأيسر أحد عشر . لكن لما كان الملاك واحداً لا يضر هذا الاختلاف . والملاك هو نقصان اضلاع الرجل عن اضلاع المرأة .

(١) معطوف على قول الشارح : « ما روى . . . » أي مستند القول المذكور - وهو عد الأضلاع - امران :

« أحدهما » : الرواية المذكورة .

« ثانيها » : كون امر الخثى منحصر بين الذكر والانثى . إذ لا ثالث لهما بعد حصر القرآن الكريم الإنسان في الذكر والانثى بقوله عز من قائل : « يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ » . (٢) الشورى : الآية ٤٩ .

(٣) من حيث السند . وهذا رد من « الشارح » رحمه الله على هذا القول (٤) يعني : نتمنع أن الآية تكون بصدد حصر طبيعة الإنسان بين الذكر والانثى بل هي ناظرة الى الأغلب . (٥) أي الحصر في الآية .

( والمشهور ) وبين الاصحاب أنه حيث (١) يورث ( نصف النصيبين ) :  
نصيب الذكور نصيب الانثى (٢) ، لموتة هشام بن سالم (٣) عن الصادق عليه السلام  
قال : قضى علي عليه السلام في الخنثى - له ما للرجال ، وله ما للنساء - قال :  
« يورث من حيث يبول ، فإن خرج منها جميعاً فن حيث سبق ، فإن خرج  
سواء فن حيث ينبت (٤) ، فإن كانا سواء ورث ميراث الرجال والنساء » :  
وليس المراد الجمع بين التريصتين اجماعاً ، فهو (٥) نصفها ، ولأن  
المهود في الشرع قسمة ما يقع فيه التنازع بين الخصمين مع تساويهما (٦)  
وهو هنا (٧) كذلك ، والاستحالة (٨) الترجيح من غير مرجح .

(١) حين الاشتباه وصيرورته مشكلاً .

(٢) أي نصف نصيب الذكر ، ونصف نصيب الانثى فيجمع بين النصيبين  
ليكون سهمه وسطاً بين النصيبين . فاذا كان نصيب الذكر عشرين ، ونصيب الانثى  
عشرة . فنصيب الخنثى خمسة عشرة . وبأني توضيح ذلك مفصلاً .

(٣) « التهذيب » طبعة النجف الأشرف الحديثة سنة ١٣٨٢ الجزء ٩  
ص ٣٥٤ الحديث ٣ .

(٤) أي يتلفق البول ويخرج بقوة .

(٥) أي ميراث الخنثى المشكل نصف نصيب الذكر ، ونصف نصيب الانثى

(٦) أي إذا لم يكن مع أحدهما مرجح من بينة أو يمين ، فيصطلحان على نصف

المتنازع فيه .

(٧) أي في باب الخنثى المشكل . لأنه لا ترجيح لذكوريته على أنثويته ،

ولا لأنثويته على ذكوريته .

(٨) المراد بالاستحالة هنا : التبع ، وهي الاستحالة العقلية ، لا العقلية .

أي العقلاء يقبحون الترجيح بلا مرجح .

( فله مع الذكر خمسة من اثني عشر ) : لأن الفريضة (١) على تقدير ذكوريته من اثنين (٢) وعلى تقدير الانوثة من ثلاثة (٣) وهما (٤) متباينان فيضرب احدهما في الاخرى ، ثم يضرب المرتفع (٥) في اثنين - وهو (٦) قاعدة مطردة في مسألة الخنثى ، للافتقار الى تنصيف كل نصيب (٧) وذلك (٨) اثنا عشر ، له منها على تقدير الذكورية ستة (٩) ، وعلى تقدير الانوثة

(١) وليعلم أن المسألة مع وجود الخنثى تفرض تارة ذكورية وأخرى انوثة ثم يؤخذ بنصف النتيجة . فيحصل للخنثى نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى .

(٢) اي اذا فرضنا الخنثى ذكرا فهو مع الذكر الآخر ذكران . فالمال بينهما نصفان ، لان الفريضة من اثنين .

(٣) لانا اذا فرضنا الخنثى انثى فله سهم . وللذكر الذي معه سهمان : فالفريضة تكون من ثلاثة .

(٤) اي الاثنان مع الثلاثة .

(٥) اي حاصل ضرب الستة في الاثنين :  $(6 \times 2 = 12)$  : وهذا الضرب انما هو لاجل مراعاة مسألة الخنثى . وحاصل المسألة هكذا : « مسألة الذكورية »

في « مسألة الانوثة » في « مسألة الخنثى » : « الفريضة »  $2 \times 3 \times 2 = 12$

(٦) اي ضرب الحاصل في اثنين دائما انما هو قاعدة مطردة في مسألة الخنثى

(٧) لانه تقع الحاجة في نهاية الامر الى تنصيف كل نصيب . فالضرب

في « ٢ » مقدمة للملك .

(٨) اشارة الى ضرب المرتفع في اثنين .

(٩) اي للخنثى - من الفريضة - ستة ، لفرض كونه ذكرا ومعه ذكر آخر

فالمال « ١٢ » بينها بالسوية : لكل واحد « ٦ » .

اربعة (١) فله نصفها : خمسة (٢) والباقي للذكر .  
 ( ومع الاثنى سبعة ) (٣) بتقريب ما سبق (٤) ، الا أن له (٥)  
 على تقدير الذكورية ثمانية (٦) ، وعلى تقدير الانوثة ستة (٧) ونصفهما  
 سبعة (٨) .

(١) لأنها اثني - فرضا - ومعها ذكر . فنصيب الذكر ثمانية . ونصيب  
 الخنثى حينئذٍ . نصف نصيب الذكر وهي اربعة في المثال .  
 (٢) يعني يجمع بين الستة - التي كانت نصيبها على تقدير الذكورية - والاربعة  
 - التي كانت نصيبها على تقدير الانوثة - فالمجموع عشرة :  $(٦ + ٤ = ١٠)$  فللخنثى  
 نصفها وهي خمسة :  $(١٠ \div ٢ = ٥)$  .  
 فيعطى للخنثى خمسة من اثني عشر ، وهو نصف نصيب الذكر والاثنى .  
 اذ نصف الستة التي كانت نصيب الذكر ثلاثة . ونصف الاربعة التي كانت نصيب  
 الاثنى اثنان فيجمع بين هذين النصيبين .

والباقي - وهي : « سبعة » - يعطى للذكر الذي مع الخنثى .  
 (٣) أي وللخنثى المجتمع مع الاثنى سبعة من اثني عشر .  
 (٤) وهي القاعدة المطردة من ضرب « ٢ » : مسألة الذكورية في « ٣ » :  
 مسألة الانوثة = ٦ ثم الحاصل في ٢ : مسألة الخنثى «  $٢ \times ٦ = ١٢$  » .  
 (٥) أي للخنثى مع فرض ذكوريته .

(٦) لأنه قد فرض ذكراً فله ضعف ما للاتني التي معها . فيكون له على هذا  
 التقدير ثمانية من اثني عشر . وللاثنى التي معه أربعة منها .  
 (٧) لأنه قد فرض اثني ، فالمال بينه وبين الاثنى التي معه نصفان : كل واحدة  
 ستة من اثني عشر .

(٨) لأن مجموع الثمانية - التي كانت للخنثى على تقدير ذكوريته - والستة  
 - التي كانت له على تقدير انوثته - اربعة عشر : «  $٦ + ٨ = ١٤$  » فله نصف =

( ومعها ) ممّا (١) ( ثلاثة عشر من اربعين سها ) ، لأن القرينة على تقدير الانوثة من اربعة (٢) ، وعلى تقدير الذكورية من خمسة (٣) ، ومضروب احديهما في الاخرى عشرون (٤) ، ومضروب المرتفع في اثنين (٥) اربعون (٦) . فله على تقدير فرضه ذكراً « ستة عشر » (٧) ، وعلى تقديره أنثى « عشرة » (٨) .

$$= \text{ذلك سبعة : } ٧ = ٢ \div ١٤ .$$

- (١) أي لو كان الخنثى مع ذكر وانثى ليكونوا ثلاثة أولاد جماعاً .  
 (٢) لأن للخنثى المفروض اثني سهماً ، وللانثى الحقيقية - ايضاً - سهماً ، ولذا ذكر سهمين . فهذه أربعة أسهم .  
 (٣) لأن للخنثى المفروض ذكراً سهمين . ولذا ذكر الحقيقي ايضاً سهمين . وللانثى الحقيقية سهماً . فهذه خمسة أسهم .  
 (٤) مضروب مسألة الذكورية وهي « خمسة » في مسألة الانوثة وهي « اربعة » يصبح عشرين :  $٢٠ = ٥ \times ٤$  .  
 (٥) الذي هو قانون مسألة الخنثى .  
 (٦)  $٤٠ = ٢ \times ٢٠$  .

(٧) أي فالخنثى على فرض كونه ذكراً ستة عشر من اربعين ، لأن الاربعين يقسم على خمسة أسهم . كل سهم ثمانية .  
 فلذا ذكر الحقيقي سهاً : ١٦ ، والخنثى المفروض ذكراً ايضاً سهاً : ١٦ . وللانثى ثمانية : ٨ . والمجموع اربعون :  $٤٠ = ٨ + ١٦ + ١٦$  .  
 (٨) أي وعلى تقدير انوثة الخنثى - في صورة اجتماع الذكر والانثى معه - يكون له عشرة : ١٠ ، لأن الاربعين يقسم الى اربعة اسهم كل سهم عشرة : ١٠ .  
 فلذا ذكر سهاً : عشرون ، والخنثى الذي فرض اثني سهم واحد : عشرة ، -

ونصفهما (١) ثلاثة عشر . والباقي (٢) بين الذكر والانثى اثلاثا .  
( والضابط ) في مسألة الخنثى ( أنك تعمل المسألة تارة انوثية ) اي  
تفرضه (٣) انثى ( وتارة ذكورية وتُعطي كل وارث ) منه (٤) ومن اجتمع  
معه ( نصف ما اجتمع له في المسألتين ) (٥) مضافاً الى ضرب المرتفع في اثنين  
= وللانثى الحقيقية سهم واحد ايضا : عشرة .

(١) اي ونصف الستة عشر التي كانت سهم الخنثى على تقدير ذكوريته .  
ونصف العشرة التي كانت سهمه على تقدير انوثيته . فمجموع النصفين :  
$$= \frac{16 + 10}{2} = 13$$

(٢) وهي سبعة وعشرون . منها للانثى الحقيقية ثلثها  $= \frac{27}{3} = 9$  . وللذكر  
ثلثاها  $= \frac{27}{3} \times 2 = 18$  .  
(٣) أي الخنثى .

(٤) « من » بيان لكل وارث . والضمير عايد الى الخنثى .  
(٥) ففي مفروض المثال الأخير حيث كان للانثى الحقيقية — على فرض  
انوثية الخنثى — عشرة ، وللذكر عشرون ، وللخنثى أيضاً عشرة .  
وكان للانثى الحقيقية — على فرض ذكورية الخنثى — ثمانية ، وللذكر ستة عشر  
ولللخنثى أيضاً ستة عشر .

فمجموع ما للاتني في المسألتين  $= 10 + 8 = 18$  . ونصفها  $= \frac{18}{2} = 9$  .  
وهي حصتها .

ومجموع ما للذكر في المسألتين  $= 16 + 20 = 36$  . ونصفها  $= \frac{36}{2} = 18$  .  
وهي حصته .

ومجموع ما للخنثى في المسألتين  $= 10 + 16 = 26$  . ونصفها  $= \frac{26}{2} = 13$  .  
وهي حصته .



كما قررناه .

فعلى هذا لو كان مع الخنثى احد الابوين فالقريضة على تقدير الذكورية ستة (١) ، وعلى تقدير الانوثة اربعة (٢) . وهما متوافقان بالنصف (٣)

(١) لأن الخنثى المفروض ذكر ألا فريضة له حيث لا بد للأب السمس ، فالقريضة من ستة ، للأب سهم ، والباقي للولد .

(٢) لأن للخنثى المفروضة اثني نصف المسال ، وللأب السمس فالقريضة من ستة ابتداءً . ثلاثة أسهم للبنت وسهم للأب . والسهمان الباقيان يجب ردهما الى البنت والأب ، حسب السهام الاربعة . فتضرب الاربعة في الستة : أصل القريضة تحصل أربعة وعشرون  $= 6 \times 4 = 24$  .

فللبنت نصفها بالفرض  $= 24/2 = 12$  ، وللأب سمسها بالفرض  $= 24/4 = 6$  والباقي وهي ثمانية يجب ردها اليها . ثلاثة ارباعها  $= 6$  الى البنت . وربعها  $= 2$  الى الأب .

فمجموع ما حصل للبنت  $12 + 6 = 18$  . أي ثلاثة أرباع أصل المال . ومجموع ما حصل للأب  $6 + 2 = 8$  . أي ربع أصل المال . إذن انقسم أصل المال بين البنت والأب ارباعاً . ثلاثة للبنت . وواحدة للأب . ولذلك قال الشارح : فالمسألة على تقدير انوثة الخنثى أربعة .

(٣) لما كانت المسألة على تقدير ذكورية الخنثى ستة . وعلى تقدير الانوثة أربعة . فيجب ضرب احدى المسألتين في الأخرى ثم الحاصل في اثنين كما سبق ، ولذلك يجب ملاحظة النسبة العددية بين عددي المسألتين . والنسبة هنا هي التوافق بالنصف ، أي إن العدد الثالث الذي يعدّ الاربعة والستة هو العدد إثنتان : وهو مخرج النصف .

إذن يجب ضرب نصف أحد العددين في نفس الآخر . فتضرب نصف  $12$  وهو :  $6$  في  $12$  .

فتضرب ثلاثة (١) في اربعة ثم المجتمع (٢) في اثنين (٣) يبلغ اربعة وعشرين .  
فلاحد الابوين خمسة ، وللمختى تسعة عشر (٤) .  
ولو اجتمع معه (٥) الابوان ففريضة الذكورية ستة (٦) ، وفريضة  
الانوثية خمسة (٧) . وهما متباينان (٨) فتضرب احديهما في الاخرى (٩) ،

(١) نصف الستة .

(٢) وهي اثنا عشر =  $3 \times 4 = 12$  .

(٣) قاعدة مسألة الختائي =  $12 \times 2 = 24$  .

(٤) هذه هي نتيجة المسألة . وذلك لأننا إذا فرضنا الختني ذكرأ فله عشرون  
وللاب أربعة : سدس المال . وإذا فرضناها انثى فلها ثمانية عشر : ثلاثة أرباع المال  
وللاب ستة : ربع المال .

فمجموع ما للاب في الفرضين عشرة =  $4 + 6 = 10$  فنصفها خمسة =  
 $10/2 = 5$  .

ومجموع ما للمختى في الفرضين ثمانية وثلاثون =  $20 + 18 = 38$  .  
فنصفها تسعة عشر =  $38/2 = 19$  .

(٥) أى مع الختني .

(٦) للابوين أمالولد الذكر فلافريضة له حينئذ . فيجب توزيع المال حسب  
فريضة الأوين = لكل واحد منها السدس . فالفريضة اذن من ستة . سهم للاب .  
وسهم للام . والباقي وهي أربعة للولد .

(٧) لأن للبنت الواحدة النصف وهي ثلاثة أسداس ، وللابوين السلمان .  
فهذه خمسة أسداس . والباقي سدس واحد يجب رده عليهم أخماسا . فالنتيجة أن  
يكون للبنت ثلاثة أخماس المال ، وللابوين خمسه . فالمسألة من خمسة .

(٨) أى الستة : مسألة الذكورية ، والخمسة : مسألة الانوثية .

(٩) ومضروب الستة في الخمسة تساوي ثلاثين =  $6 \times 5 = 30$  .

ثم المرفق في الاثنين (١) يبلغ ستين . فللابوين اثنان وعشرون (٢) ، وللختى ثمانية وثلاثون (٣) .

ولو اجتمع مع خثى واثني احد الابوين (٤) ضربت خمسة :

(١) مراعاة لقاعدة الختاني .

(٢) لأن لها على تقدير ذكورية الخثى سلمي المال ، وذلك من الستين

$$\text{يساوي} \text{عشرين} = 20 = 2 \times \frac{60}{6} .$$

ولها على تقدير انوثة الخثى خمسا المال ، وذلك من الستين يساوي أربعة

$$\text{وعشرين} = 20 = 2 \times \frac{60}{6} .$$

ومجموع ما حصل لها في المسألتين يساوي أربعة وأربعين =  $44 = 24 + 20$

$$\text{فنصفها اثنان وعشرون} = 22 = \frac{44}{2} .$$

(٣) لأن له على تقدير ذكوريته أربعين من الستين . وله على تقدير انوثيته

سنة وثلاثون = ثلاثة أخماس المال . ثلاثون بالفريضة ، وستة بالرد . كما سلف .

ومجموع ما حصل له في المسألتين يساوي ستة وسبعين =  $76 = 36 + 40$

$$\text{فنصفها ثمانية وثلاثون} = 38 = \frac{76}{2} .$$

إذن يكون للختى ٣٨ ، وللابوين ٢٢ . والمجموع ستون .

(٤) أي اجتمع خثى واثني وأب مثلا . فاذا فرضنا الخثى اثني أيضاً ،

كانت المسألة من خمسة ، لأنه قد اجتمع اثنيان ولها الثلثان بالفرض ، ولأحد الأبوين

السدس . والباقي سدس واحد يرد عليهم حسب السهام أخماساً ، وحيث كانت سهام

البنات أربعة أسداس وسهم الأب سدس واحد . وإذا كان الباقي يرد عليهم على ذلك

أيضاً ، كان المال قد انقسم الى خمسة البنات  $\frac{1}{5}$  ، وللأب  $\frac{1}{5}$  .

فالمسألة على تقدير انوثة الخثى خمسة ، وإذا فرضناه ذكراً بالفريضة ابتداءً

سنة : سهم واحد للأب . وخمسة أسهم للولاد .

وبما انه يجب تقسيم ذلك الى ثلاثة ليرث الذكر ضعف الانثى . والخمسة =

مسألة الانوثية في «ثمانية عشر» : مسألة الذكورية لتباينها (١) تبلغ «تسعين» ثم تضربها (٢) في الاثنين (٣) تبلغ «مائة وثمانين» (٤) ، لاحد الابوين ثلاثة وثلاثون ، لأن له ستة وثلاثين تارة ، وثلاثين اخرى فله نصفها (٥) ، وللاثني احد وستون (٦) ،

= لا تقبل القسمة إلى ثلاثة . فيجب ضرب «٣» في أصل الفريضة «٦» فحصل «١٨» سلمها « $\frac{18}{6} = ٣$ » للاب . والباقي «١٥» . ثلثها « $\frac{15}{3} = ٥$ » للبنات ، وثلاثا « $\frac{15}{2} = ٧ \frac{1}{2}$ » للذكر . فالمسألة على تقدير ذكورية الخثى «ثمانية عشر» .  
(١) لأن الخمسة ليست داخلة في ثمانية عشر ، ولاهما تتوافقان في عدد ثالث فيها متباينتان . ويجب ضرب أحديهما في الأخرى « $٩٠ = ١٨ \times ٥$ » .

(٢) أي التسعين .

(٣) قاعدة الخثائي .

(٤) « $٩٠ \times ٢ = ١٨٠$ » .

(٥) وذلك لأننا إذا فرضنا الخثى انثى كانت المسألة من خمسة . وكانت للولاد أربعة أخماس وهي من «١٨٠» يساوي «١٤٤» ، وللأب خمس واحد وهو يساوي «٣٦» . ولو فرضنا الخثى ذكر آ كانت المسألة من ثمانية عشر ، وكان للاب سلمها وهو من «١٨٠» يساوي «٣٠» .

ونصف مجموع ما للاب في المسألتين يساوي « $٣٣ = \frac{٣٠ + ٣٦}{٢}$ »

(٦) لأن لما على تقدير انوثية الخثى خمسي المال وذلك من «١٨٠» يساوي « $\frac{180}{5} = ٣٦$ » . ولما على تقدير ذكورية الخثى خمسة من ثمانية عشر وذلك من «١٨٠» يساوي « $\frac{180}{18} = ١٠$ » . ومجموع مالها في المسألتين يساوي «١٢٢» ، ونصفها «٦١» .

وللخنثى ستة وثمانون (١) .

فقد سقط من سهام أحد الأبوين نصف الرد (٢) ، لأن المردود على تقدير انوثيتها ستة وهي فاضلة (٣) على تقدير الذكورية . ولو اجتمع معه في أحد القروض (٤) أحد الزوجين ضريت مخرج

(١) لأن له على تقدير انوثيته خمسي المال ، وذلك من ١٨٠ يساوي ٧٢ =  $180 \times \frac{2}{5}$  ، وله على تقدير ذكوريته عشرة من ثمانية عشر . وذلك من ١٨٠ يساوي ١٠٠ =  $180 \times \frac{10}{18}$  .

$$\frac{72 + 100}{2} = 86 \text{ فنصفه } ٨٦$$

(٢) أي المقدار الذي كان يردّ على أحد الأبوين فوق سلبه إذا كان الخنثى أنثى حقيقة ، فذلك المقدار ينصف في صورة كونه خنثى مشكلاً .  
ففي المثال الأخير لو فرض الخنثى أنثى كان يرد على الأب ستة زيادة على سهمه الذي كان ثلاثين . وأما على تقدير ذكوريته فلأب ثلاثون بلا زيادة . فالسنة ساقطة على ذلك التقدير .

ثم مقدار الرد ينصف بعد جمع المسألتين وتنصيفها . أي صار بمقدار ثلاثة .  
فلأب على تقدير كون الولد المشتبه ذكر ٣٠ .  
وله على تقدير كونه أنثى ٣٦ .

أما بعد كون الولد مشتبها فلأب ٣٣ = ٣٠ بالفريضة . و ٣ بالرد .

(٣) أي ساقطة لا يرثها الأب ولا زد عليه على تقدير كون الولد المشتبه ذكراً .

(٤) الثلاثة المتقدمة من الشارح رحمه الله في ص ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ .

نصيبه (١) في الفريضة (٢) ثم اخذت منها نصيبه (٣) وقسمت الباقي كما سلف (٤) إلا (٥) انك هنا (٦) تقسمه على ثلاثة (٧) .  
ومن استحق (٨) بدون احد الزوجين من الفريضة شيئاً اخذ قَدَرَه  
(١) اي نصيب أحد الزوجين .

(٢) آية كانت بعد انتهاءها إلى أحد الفروض المذكورة .  
(٣) مثلاً في القرض الأخير كانت الفريضة «١٨٠» فلوفرض وجود الزوج ايضاً فله الربع فنضرب «٤» نخرج نصيبه في الفريضة  $180 \times 4 = 720$  فلزوج ربع ذلك  $720 / 4 = 180$  .

والباقي «٧٢٠ - ١٨٠ = ٥٤٠» يقسم بين الاثني والخنثي والاب حسب سهامهم ، الا أنه تسهلاً في التقسيم ينزل هذا المبلغ ثلاث درجات . اي يقسم اولاً على ثلاثة فيرجع الى ١٨٠ فيكون التقسيم على الاثني والخنثي والاب كما سبق بلافق (٤) في الفروض التي اشرنا اليها برقم ٤ ص ٢٠١ .

(٥) تسهلاً في أمر التقسيم .  
(٦) اي في فرض وجود الزوج وبعد اخراج نصيبه .  
(٧) لأن المبلغ ارتفع بسبب الزوج اربع درجات فبعد اخراج نصيبه وهو الربع ، يبقى ثلاثة ارباع . فاذا نزلته ثلاث درجات اي قسمته على ثلاثة ففسد أرجعت المبلغ الى مقدارها الاول .

(٨) هذا على تقدير علم تنزل الباقي بعد اخراج نصيب الزوج ثلاث درجات . يعني أنك في المثال المذكور تبقي ٥٤٠ على وضعه . فاذا اردت اخراج نصيب الاثني والخنثي والاب ضربت كلاً في ثلاثة وتخرجه من ٥٤٠ بلا حاجة الى تنزله الى ١٨٠ فبما أن سهم الاثني بدون الزوج كان ٦١ فتضربه في ٣ يبلغ ١٨٣ . وهذا سهمها من ٥٤٠ وسهم الخنثي كان ٨٦ تضربه في ٣ يبلغ ٢٥٨ ، وسهم الأب كان ٣٣ تضربه في ٣ يبلغ ٩٩ . . . =

ثلاث مرات (١) إن كان زوجاً ، وسبع مرات (٢) إن كان زوجة .  
وعلى هذا قس ما يرد عليك من القروض .

( الثانية - مَنْ لَيْسَ لَهُ فَرْجٌ ) الذكر ولا الانثى ، إما بأن يخرج  
الفصل من دُبُرِهِ ، او يفقد الدبر ويكون له ثقبه بين المخرجين يخرج منه  
الفصلتان ، او البول مع وجود الدبر ، أو بان يتقبأ ما يأكله ، أو بان يكون  
له لحمه رابية (٣) يخرج منها الفصلتان كما نقل ذلك كله ( يُورَثُ بِالْقِرْعَةِ )  
على الأشهر . وعليه شواهد من الاخبار .

منها صحيحة الفضيل بن يسار (٤) عن الصادق عليه السلام : « يُكْتَبُ عَلَى سَهْمِ  
عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَلَى سَهْمِ أُمَةٍ اللَّهُ وَيَعْمَلُ فِي سَهْمِ مِثْمَةٍ وَيَقُولُ مَا رَوَاهُ  
الْفَضِيلُ : « أَللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ  
أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فَيَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ بَيْنَ لَنَا أَمْرَ هَذَا  
الْمَوْلُودِ كَيْفَ يُورَثُ مَا قَرَضَتْ لَهُ فِي الْكِتَابِ » ثُمَّ يَجِيزُ (٥) السَّهْمَ

= والخلاصة أنه في صورة إجماع أحد الزوجين مع مسألة الخنثى تضرب مخرج  
نصيب أحد الزوجين : « ٤ او ٨ » في القريضة ، فتخرج نصيبه ، وبعد ذلك أنت  
نخير بين أمرين : إما أن تقسم الباقي على ثلاثة - على تقدير كونه زوجاً - أو سبعة -  
على تقدير كونها زوجة - فيرجع المبلغ الى مقلده الأول أو تضرب نصيب  
كل واحد من هؤلاء في ثلاثة ، أو سبعة . والنتيجة على التقديرين واحدة .

(١) أي يضرب في ثلاثة فيرتفع ثلاث درجات على ما كان له بدون  
وجود الزوج .

(٢) أي يضرب في سبعة .

(٣) أي مرتفعة . وهي لحمه زائلة تظهر في البدن شبه الغدة .

(٤) الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٨٠ الباب ٤ - الحديث ٢ .

(٥) أي يخلط السهم بعضها مع بعض .

ويورث على ما تخرج (١) .

والظاهر أن الدعاء مستحب ، لحاوٍ باقي الاخبار منه (٢) ، وكذا نظائره (٣) مما فيه القرعة .

وفي رسالة (٤) عبد الله بن بكير : اذا لم يكن له إلا ثقب يخرج منه البول فتحى (٥) بوله عند خروجه عن مباله (٦) فهو ذكر ، وإن كان لا ينحي بوله عن مباله فهو انثى ، وعمل بها ابن الجنيد والأول (٧) مع شهرته أصبح سنداً وأوضحه .

( ومن له رأسان وبدنان على حق ) بفتح الحاء فسكون القاف : معقد الإزار عند الخصر ( واحد ) ، سواء كان ماتحت الحقو ذكر أم غيره ، لأن الكلام هنا في اتحاد ما فوق الحقو وتعددده ، ليرتب عليه الأثر . وحكمه : ان ، ( يورث بحسب الإتيان فاذا ) كانا نائمين ( ونُبّه أحدهما فانقبه الآخر فواحد . وإلا ) ينسب الآخر ( فائنان ) كما قضى به علي عليه الصلاة والسلام (٨) (١) ان خرج اسم « عبد الله » فهو ذكر وإن خرج اسم « أمة الله »

فهو انثى .

(٢) أي لخلو بقية الاخبار عن قيد الدعاء المزبور . راجع الوسائل ج ١٧ ص ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ .

(٣) أي وكذا نظائر موضوع بحثنا وهي مسألة الختنى المشكل . فكل مورد وردت فيه القرعة فإن الدعاء مستحب فيه .

(٤) المصدر السابق ص ٥٨١ الحديث ٥ .

(٥) أي طرحه بعيداً عن مجلسه .

(٦) أي المحل الذي يقعد فيه ليبول .

(٧) وهو التورث بالقرعة .

(٨) نفس المصدر ص ٥٨٢ . الحديث ١ .



وعلى التقديرين (١) يرثان ارث ذي الفرج الموجود فيحكم بكونهما اثني واحدة ، او اثنتين ، او ذكراً واحداً ، او ذكرين . ولولم يكن له فرج ، او كانا معاً حكيم لهما بما سبق (٢) .

هذا من جهة الارث . ومثله (٣) الشهادة ، والحجب (٤) ، لو كان اثناً .

اما في جهة العبادة فاثنان مطلقاً (٥) ، فيجب عليه (٦) غسل أعضائه (٧) كلها ومسحها فيغسل كل منهما وجهه ويديه ومسح رأسه ومسحان معاً على الرجلين (٨) ، ولولم يتوضأ احدهما ففي صحة صلاة الآخر نظر .

(١) وهما : انتباه الآخر . وعدم الانتباه .

(٢) من تشخيص الذكورية والانوثية بالوسائل المتقدمة من كيفية البول شروعاً وانقطاعاً وغير ذلك .

غير أنه لو ظهر ذكراً فهو يرث ارث ذكرين ، وإن ظهرت اثني قترت منهم اثنتين ، وإن بقي مشكلاً فيرث ارث خنثيين مشكلين .

(٣) أي ومثل الارث : الشهادة ، فإن كان من له رأسان وبدنان على حقو واحد اثنتين فهما شاهدان إذا شهدا وإلا فهو شاهد واحد ،

(٤) أي ومثل الارث : الحجب . فإن كان من له رأسان وبدنان على حقو واحد اثنتين فيحجبان أم الميث عما زاد على السدس . وأما إذا كان واحداً فلا يحجب إذا كان وحده .

(٥) سواء حكمتا بكونهما اثنتين في باب الارث والشهادة والحجب أم لا .

(٦) أي على هذا المولود ذي الرأسين والبدنين .

(٧) أي وجهه وأيديه الأربعة .

(٨) لاشتراك الرجلين بينهما .

من (١) الشك في ارتفاع حدثه ، لاحتمال الوحدة فيستصحب المانع (٢) الى أن يتطهر الآخر ، ولو امكن الآخر إجبار الممتنع ، أو تولي طهارته في الأجزاء نظر : من الشك المذكور (٣) المقتضي لعدم الأجزاء (٤) . وكذا القول لو امتنع من الصلاة (٥) . والاقوى ان لكل واحد حكم نفسه في ذلك (٦) وكذا القول في الغسل والتيمم ، والصوم .

أما في النكاح فهما واحد من حيث الذكورة والانوثة (٧) أما من جهة العقد ففي توقف صحته على رضاها معاً نظر . ويقوى توقفه (٨) فلو لم يرضيا معاً لم يقع النكاح ، ولو اكتفينا برضا الواحد ففي صحة نكاح الآخر لو كان انثى اشكال (٩) وكذا يقع الاشكال في الطلاق . وأما العقود كالبيع فهما اثنان مع احتمال الاتحاد . ولو جنى احدهما لم يقتصر منه وإن كان عمداً ، لما يتضمن من ايلام (١) دليل لبطلان صلاة الآخر .

(٢) أي الحدث المانع من جواز الدخول في الصلاة . (٣) أي الشك في ارتفاع حدثه . وموجب الشك هنا : أن الوضوء يعتبر فيه الاختيار والمباشرة ، وهما متنافيان مع الإيجاب ، أو تولي الغير مع امكانه منه . (٤) بسبب استصحاب بقاء الحدث السابق . . (٥) فهل يجبره عليها ، أو يتولى صلاته بنفسه . ؟ (٦) فعلى كل منها طهارته وصلاته . سواء تطهر الآخر وصلاً أم لا . (٧) فهو إما زوج واحد ، أو زوجة واحدة . (٨) أي توقف العقد على رضاها معاً . (٩) يعني لو كان ذو الرأسين والبدنين انثى فتزوج بها رجل ففرضي بالعقد أحد الرأسين ، دون الآخر . فهل يجوز للزوج أن ينكح الأخرى التي لم ترض . . ؟ .

الآخر أو اتلافه . نعم لو اشتركا في الجناية اقتص منها . وهل يحسبان بواحد ، أو باثنين نظر .

وتظهر الفائدة (١) في توقف قتالها على ردّ ما فضل عن دية واحد (٢) . ولو ارتدّ أحدهما لم يُقتل ولم يُحبس ولم يُضرب ، لأدائه إلى ضرر الآخر (٣) نعم يُحكم بنجاسة العضو المختص بالمرتد ، دون المختص بغيره . وفي المشترك (٤) نظر ، وتبين الزوجة بارتداده مطلقاً (٥) ولو ارتدا معاً لزمها حكمه .

وهذه الفروض ليس فيها شيء محرر (٦) . وللتوقف فيها مجال وإن كان الفرض نادراً .

(الثالثة - الحمل يورث إذا انفصل حياً) مستقرّ الحياة (أو تحرك)

(١) أي فائدة القول بكونها واحداً . أو اثنين .

(٢) يشير بذلك إلى قانون القصاص في فرض كون القاتل اثنين ، والمقتول واحداً . فيجوز لورثة المقتول أن يقتلوا كلا القاتلين ، ولكن يجب عليهم أن يردّوا على ورثة كل واحد منها نصف دية .

إذا عرفت ذلك ففيمّا نحن فيه إذا قلنا بأن ذا الرأسين نفران فعند الاقتصاص منه بالقتل يجب ردّ ما فضل عن دية واحد إلى ورثته أي يُقتل قصاصاً ويُدفع إلى ورثته دية نفر واحد .

وأما إذا قلنا بأنه نفر واحد فلا يجب ذلك .

(٣) وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى .

(٤) وهو الحق فأنزل .

(٥) سواء قلنا بأنهما واحد أم إثنان ، وسواء إرتدا معاً أم أحدهما .

(٦) أي في كلمات الأصحاب .

بعد خروجه (حركة الأحياء ثم مات) ، ولا اعتبار بالتقلص الطبيعي (١) ، وكذا لو خرج بعضه ميتاً (٢) ، ولا يشترط الاستهلال (٣) ، لأنه قد يكون أخرس (٤) ، بل تكفي الحركة الدالة على الحياة . وما روي (٥) من اشتراط سماع صوته حُصِّلَ على التقية .

واعلم ان الاحتمالات الممكنة عادة بان يفرض ما لا يزيد عن اثنين (٦) ، عشرة (٧) أكثرها نصيباً فرضه ذكرين ، فاذا طلب الولد الوارث (٨) نصيبه من التركة أعطى منها على ذلك التقدير (٩) . وقد تقدم الكلام

(١) وهو الانكشاف الحاصل في الجسم .

(٢) فلا يصدق عليه انه انفصل حياً ، لأن المراد انفصاله حياً كاملاً .

(٣) وهو أول صوت يخرج من الطفل عند ولادته .

(٤) بناء على أن الأخرس لا يصوت مطلقاً حتى صوت البكاء .

(٥) راجع الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٨٦ الحديث ١ - ٢ .

(٦) أي يفرض كون الحمل إما واحداً ، أو اثنين لا أزيد ، ولذلك تبلغ

الاحتمالات عشرة . أما لو فرضنا الحمل ثلاثة ، أو أزيد فان الاحتمالات تبلغ ما لا حصر لها .

(٧) وذلك كما يلي :

١ - ذكر واحد . ٢ - انثى واحدة . ٣ - خنثى واحد .

٤ - ذكران . ٥ - اثنيان . ٦ - خنثيان .

٧ - ذكر وانثى . ٨ - ذكر وخنثى . ٩ - انثى وخنثى .

١٠ - ميت .

(٨) أي الولد الموجود الذي ليس له موانع الارث .

(٩) أي يعزل سهم ذكرين ويعطى الموجود حسب ذلك .

في باقي احكامه (١) .

(الرابعة - دية الجنين ) وهو الولد ما دام في البطن ، فاذا جنى عليه جان فأسقطه ، فديته ( يرثها ابواه ومن يتقرب بها ) مع علمها كما لو ماتا معه او مات ابوه قبله وامه معه ( او ) من يتقرب ( بالاب بالنسب ) كالاخوة ( والسبب ) كعتيق الاب ، ويفهم من تخصيص الارث بالمتقرب بالاب عدم ارث المتقرب بالام مطلقاً (٢) . وقد تقدم الخلاف فيه (٣) ، وتوقف المصنف في الحكم (٤) .

(الخامسة - ولد الملاعة ترثه امه ) دون ابيه ، لانثائه عنه باللعان حيث كان اللعان لنفيه ( و ) كذا يرثه ( ولده وزوجته على ما سلف ) في موانع الارث (٥) من ان الاب لا يرثه ، او في باب اللعان من انتفائه عنه باللعان ، وعدم (٦) ارثه الولد ، وبالعكس (٧) ، الا أن يكذب الاب نفسه (٨) .

اما حكم ارث امه وزوجته وولده فلم يتقدم التصريح به . ويمكن ان

(١) في الخامس من موانع الارث ص ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ .

(٢) سواء الاخوة وغيرهم .

(٣) أي في ارث المتقرب بالأم للدية . وقد تقدم عند ذكر الثاني من موانع

الارث في ص ٣٦ .

(٤) أي توقف المصنف هناك حيث ذكر أن في المسألة قولين ولم يزد شيئاً

أما هنا فقد حكم بالجزم بأنه لا يرث الدية . وي المتقرب بالابوين ، أو المتقرب بالآب

(٥) عند ذكر الرابع من موانع الارث في ص ٤٥ .

(٦) أي من علم ارث الأب من الولد .

(٧) وهو علم ارث الولد من الأب .

(٨) ففي هذه الصورة يرث الولد من الأب ، دون العكس .

يكون قوله : على ماسلف اشارة الى كيفية ارث المذكورين بمعنى أن ميراث امه وولده وزوجته يكون على حد ما فصل في ميراث امثالهم من الامهات ، والاولاد ، والزوجات .

( ومع عدمهم ) أي علم الام والولد والزوجة ( فلقرابة امه ) الذكر والانثى ( بالسوية ) كما في ارث غيرهم من المتقرب بها كالحقولة واولادهم ( ويترتبون ) في الارث على حسب قربهم الى المورث ( فيرثه الاقرب ) اليه منهم ( فالاقرب ) كغيرهم ( ويرث ) هو ( أيضا قرابة امه ) لو كان في مرتبة الوارث دون قرابة ابيه ، الا أن يكذبوا الاب في لعانه على قول (١) .

( السادسة - ولد الزنا ) من الطرفين ( يرثه ولده وزوجته ، لا ابواه ، ولا من يتقرب بها ) ، لاننفاته عنها شرعاً فلا يرثانه ، ولا يرثها ، ولو اخص الزنا باحد الطرفين انثنى عنه خاصة ، وورثه الآخر ومن يتقرب به ( ومع العلم ) اي علم الوارث له من الولد والزوجة ومن يحكمها (٢) على ما ذكرناه ( فالضامن لجريرته ) ومع علمه ( فالامام ) وما روي (٣) خلاف ذلك من أن ولد الزنا ترثه امه واخوته منها ، او عصبتها وذهب اليه جماعة كالصلوق والتقي وابن الجنييد فشاذ ، ونسب الشيخ الراوي الى الوهم بأنه كولد الملاعة (٤) .

( السابعة - لا عبرة بالتبني من النسب ) عند السلطان في المنع من ارث المتبني على الاشهر ، للاصل ، وعموم القرآن (٥) الدال على التوارث

(١) وقد تقدم عند ذكر الرابع من موانع الارث ص ٤٥ - ٤٦

(٢) من كون الزنا من أحد الطرفين فقط فان الطرف الآخر ومن يتقرب به يرثونه ويرثهم .

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٥٦٨ الحديث ٩ .

(٤) يعني ان الراوي توهم فذكر ان ولد الزنا كولد الملاعة ترثه امه ... الخ

(٥) يريد به عمومات الارث للولد والآباء الواردة في القرآن الكريم فانها =

مطلقاً (١) ( وفيه (٢) قول شاذ ) للشيخ في النهاية ، وابن البراج ( إنه ) اي المتبرئ من نسبه ( تتركه عَصَبَة امه ، دون ابيه لو تبرأ أبوه من نسبه ) استناداً الى رواية (٣) ابي بصير عن احدهما عليهما السلام ، قال : « سألت عن المخلوع (٤) يتبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه وجبريته ، لمن ميراثه ؟ فقال : قال علي عليه السلام : هو لأقرب الناس اليه . ولا دلالة لهذه الرواية على ما ذكروه (٥) ، لأن اباه اقرب الناس اليه من عصبه امه ، وقد رجح الشيخ عن هذا القول صريحاً في « المسائل الحاضرة » .  
( الثامنة - في ميراث الفرق والمهدوم عليهم ) اعلم ان من شرط التوارث بين المتوارثين العلم بتأخر حياة الوارث عن حياة المورث وان قل (٦) ، فلو ماتا دفعة ، او اشتبه المتقدم منها بالتأخر ، او اشتبه سبق ، والاقتران فلا ارث ، سواء كان الموت حتف الأنف (٧) ام بسبب ، الا ان يكون السبب الفرق ، أو الهدم على الاشهر . وفيها ( يتوارث الفرق ، = عامة تشمل ما إذا تبرأ الوالد من ولده أم لم يتبرأ .

(١) سواء تبرأ الوالد من ولده أم لا .

(٢) أي في المتبرأ منه .

(٣) . الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٦٦ الحديث ٣ .

(٤) وهو الخارج على السلطان فيتبرأ منه أبوه وأقرباؤه ليسلموا من تبعاته .

(٥) وهو ارث الأم ومن ينتسب اليها ، لأن الرواية المشار اليها في الهامش

رقم ٣ ذكرت : « ان ارثه لأقرب الناس اليه » .

وهذا لا يدل على منع أبيه ، بل الأمر بالعكس اي يمنع الاخوة والعصبه

من الارث ، لأنهم ليسوا أقرب اليه من أبيه .

(٦) أي قلت مدة الحياة .

(٧) المراد به الموت الطبيعي ولو تعرض . في مقابل الموت الواقع بدافع خارجي

والمهدوم عليهم اذا كان بينهم نسب (١) ، او سبب (٢) يوجبان التوارث ( وكان بينهم مال ) ليتحقق به الارث ولو من احد الطرفين ( واشتبه المتقدم ) منهم ( والمتأخر ) فلو علم اقتران الموت فلا ارث ، او علم المتقدم (٣) من المتأخر ورث المتأخر المتقدم دون العكس ( وكان بينهم توارث ) بحيث يكون كل واحد منهم يرث من الآخر ولو بمشاركة غيره . فلو انتفى كما لو غرق اخوان ولكل واحد منهما ولد ، او لاحدهما فلا توارث بينهما ، ثم ان كان لاحدهما مال ، دون الآخر صار المال لمن لا مال له ، ومنه الى وارثه الحي (٤) ، ولا شيء لورثة ذوي المال .

( ولا يرث الثاني ) المفروض موته ثانياً ( بما ورث منه الاول ) (٥) للنص (٦) ، واستلزامه التسلسل (٧) ، والحال عادة (٨) . وهو فرض الحياة

(١) كما إذا كان أحدهما أباً ، والآخر ابنه ، أو كانا أخوين ولا وارث لهما من الطبقة الاولى .

(٢) كما في ضمان الجارية إذا أوقعها من الطرفين ، وكما في الزوجين .

(٣) موته .

(٤) من الطبقة التي بعد هذه الطبقة التي ذهبت مع الميت .

(٥) يعني لو فرض ارث زيد من عمرو خمسين ديناراً ، ثم ارث عمرو من زيد

مائة درهم . فلا يرث زيد من عمرو شيئاً من هذه الدراهم التي ورثها عمرو منه ، وكذا العكس .

(٦) الوسائل ج ١٧ ص ٥٩٢ الحديث رقم ٣٣٠٤٥ .

(٧) لأنه لو ورث زيد من عمرو دنائير . ثم ورث عمرو من زيد نفس هذه

الدنائير باعتبار فرض موته بعده تارة . وقبله أخرى ، فيستلزم أن يرث زيد ثانية

هذه الدنائير من عمرو ، ثم عمرو من زيد ، ثم بالعكس . وهكذا الى ما لا يقف عند حد

(٨) لأن ارث زيد من عمرو دنائير كان بمقتضى فرض حياته بعد موت عمرو =



بعد الموت (١) ، لأن التوريث منه (٢) يقتضي فرض موته (٣) فلو ورث (٤) ما انتقل عنه (٥) لكان حياً بعد انتقال المال عنه (٦) . وهو ممتنع عادة (٧) . وأورد مثله في ارث الاول (٨) من الثاني .

= فاذا ورث عمرو أيضاً هذه الدنانير المنتقلة الى زيد لكان أيضاً بمقتضى فرض حياته بعد موت زيد بالإضافة الى مال واحد وهي الدنانير المفروضة كونها أولاً مال عمرو فيقتضي كونه حياً وميتاً في ظرف واحد ، وبالنسبة الى أمر واحد .

وهذا على خلاف ما إذا فرضنا حياة زيد بعد موت عمرو حتى يرث منه الدنانير . ثم فرضنا حياة عمرو بعد موت زيد حتى يرث منه الدراهم . فان المضاف اليه قد اختلف ، وهو مخلص من التناقض .

(١) أي بالنسبة الى شيء واحد . أما لو اختلف المضاف اليه لم يضر بعد ما كان الفرض اعتبارياً .

أما نفس هذا الاعتبار بالنسبة الى شيء واحد فحال عادة أي لا يستسيغه العقل ، ولا يمكنه اعتباره .

(٢) أي ارث زيد من عمرو مثلاً الدنانير .

(٣) أي موت عمرو في ظرف حياة زيد .

(٤) أي عمرو .

(٥) وهي الدنانير التي انتقلت من عمرو الى زيد ،

(٦) لأن الانتقال عنه يقتضي كونه ميتاً ، ثم الانتقال اليه من زيد يقتضي كونه

حياً بعد ما كان قد انتقل عنه .

(٧) حتى في الاعتبار والفرض .

(٨) أي المفروض موته اولا كيف يرث من الثاني ؟ فهذا يقتضي كونه

حياً بعد موت الثاني . وقد فرض كونه ميتاً قبل موت الثاني وفي ظرف حياته !

ورد بأننا نقطع النظر عما فرض أولا (١) ونجعل الاول كأنه المتأخر حياة ، بخلاف ما اذا وراثنا الاول من الثاني مما كان قد ورثه الثاني منه (٢) فإنه يلزم فرض موت الاول وحياته في حالة واحدة . وفيه تكلف (٣) . والمحمد النص : روى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق عليه السلام « في أخوين ماتا ، لأحدهما مئة ألف درهم ، والآخر ليس له شيء ركبا في السفينة فغرقا فلم يدر أيهما مات أولا ، قال : المال لورثة الذي ليس له شيء » (٤) . وعن علي عليه السلام في قوم غرقوا جميعاً اهل بيت مال قال : « يرث هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ، ولا يرث هؤلاء مما

(١) أي لما كان المال الموروث يختلف في الفرضين كان ذلك مخلصاً من هذا التناقض في الاعتبار والفرض ، فانا فرضنا موت عمرو حتى يرث منه زيد الدنانير ثم قطعنا النظر عن هذا . حيث كان هذا الفرض بالنسبة الى الدنانير التي كان يملكها عمرو . ففرضنا ثانياً موت زيد وحياة عمرو حتى يرث منه الدراهم . فهذا الفرض الثاني كان مع قطع النظر عن الفرض الاول . نظراً الى اختلاف المنظور اليه حيث النظر في الاول الى الدنانير ، وفي الثاني الى الدراهم .

(٢) وهي نفس الدنانير مثلاً . « فتارة » يفرض موت صاحب الدنانير حتى تنتقل عنه ، « واخرى » يفرض حياته حتى تنتقل اليه .

(٣) يعني في الفرق بين الصورتين - وهما : « صورة » فرض الموت والحياة بالنسبة الى شيء واحد . و « صورة » فرضها الى شيئين - تكلف ظاهر لأنه لا محالة مستلزم للموت والحياة في ظرف واحد ، في كلتا الصورتين إلا أن المعتمد هو النص الوارد في المسألة . وليس هذا الوجه العقلي بمستلها .

اذن لا مجال للتقص والابرار فيما استدلل له من الوجه العقلي .

(٤) هذا هو النص الذي ورد في هذه المسألة راجع الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٩٠

الحديث ٣ .

ورثوا من هؤلاء (١) .

وهذا (٢) حجة على المفيد وسلاح حيث ذهب الى توريث كل مما ورث منه ايضاً ، استناداً الى وجوب تقديم الأضعف في الارث (٣) ، ولا فائدة الا التوريث مما ورث منه .

(١) الوسائل ج ١٧ . ص ٥٩٢ الحديث رقم ٣٣٠٤٥ .

(٢) أي الخبر الثاني الأخير المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام .

(٣) المراد من الأضعف : الأقل نصيباً . وقوله : « في الارث » متعلق بقوله « تقديم » . يعني يقدم في الارث من كان أقل نصيباً . وذلك بفرض موت الأكثر نصيباً أولاً ، ثم فرض موت الأقل نصيباً ثانياً .

فقد ورد في الخبر في رجل سقط عليه وعلى امرأته حائط في البيت .. ؟ فقال الامام عليه السلام :

« تورث المرأة من الرجل ، ثم يورث الرجل من المرأة » فاستدل المفيد وسلاح بذلك على توريث كل مما ورث منه ، إذ لولا التوريث المذكور لم تكن فائدة في هذا التقديم . ؟

مثلاً : إذا كان يملك كل من الرجل والمرأة ثمانين ديناراً . وفرضنا موت الرجل قبل المرأة . ورثت منه الثمن وهي عبارة عن ١٠ دنانير تضاف الى مالها فيكون ٩٠ .

ثم يرث الرجل منها الربع وهي عبارة عن ٢٢/٥٠٠ ديناراً يضاف الى ما بقي لديه . فيكون ٩٢/٥٠٠ . أما تركة المرأة بعد ذلك فتصبح ٦٧/٥٠٠ .

فعلى فرض تقديم موت الرجل يصبح ماله بعد التوريث المذكور ٩٢/٥٠٠ ديناراً ويصبح مالها ٦٧/٥٠٠ ديناراً .

أما على العكس فيضات كثيراً ، فإذا فرضنا موت المرأة قبل الرجل ورث منها الربع وهي عبارة عن ٢٠ ديناراً يضاف الى ماله فيكون ماله ١٠٠ دينار . -

= ثم يفرض موت الرجل فترث منه الثمن وهي عبارة عن ١٢٥٠٠ ، يضاف الى ما بقي لديها فيكون ٧٢٥٠٠ .

اذن على فرض تقديم موت المرأة يصبح مالها بعد التوريث المذكور ٧٢٥٠٠ ديناراً ، وماله ٨٧٥٠٠ ديناراً .

والخلاصة : أنه على القول بتوريث ما ورث منه يظهر التفاوت في تقديم هذه على ذاك . أو ذاك على هذه ..

أما لو لم تقل بالتوريث المذكور فلا أثر لتقديم أيها على الآخر مثلاً نفرض موت الرجل قبل المرأة فترث منه الثمن وهي ١٠ ، ثم يفرض موت المرأة فيرثها الربع وهي ٢٠ . فيصبح مالها ٧٠ ديناراً . ويصبح ماله ٩٠ ديناراً .

وكذا لو فرضنا العكس أي موت المرأة قبل الرجل فيرثها الربع وهي ٢٠ ثم يفرض موت الرجل فترثه الثمن وهي ١٠ ، فيصبح مالها ٧٠ وماله ٩٠ أيضاً . من دون فرق او تفاوت .

وبعد فانا إذا اعتقدنا أن في ظل الأحكام الشرعية حِكْماً ومصالح وفوائد فلا بد من الالتزام بالتوريث المذكور حتى لا يخلو الحكم المذكور من أثر وفائدة بيّنة . هذه خلاصة استدلال المفيد وسلا على مذهبه . . .

وقد أجاب المشهور — ومنهم الشهيدان — عن هذا الاستدلال بوجوه :  
أولاً : أن هذا الوارد في الخبر ليس واجباً ، بل هو مستحب فيجوز تركه . وبذلك تنقض الفائدة التي ذكرها أئراً لهذا الحكم .

ثانياً : إن حِكْماً ومصالح الأحكام الشرعية ليست ظاهرة لنا ، ولا يجب علينا معرفتها ، أو استنباطها بالاستحسانات العقلية ، فقد يُبتنى حكم شرعي على مصلحة خفية لا يعرفها سوى الله . ولذلك يجب علينا التعبد بظاهر النص الوارد وليس علينا أن نلتمس له حكمة وتعليلاً مقبولاً عندنا .

واجب بجمع وجوب تقديمه (١) بل هو على الاستحباب (و) لو لم  
فإنما ( يقدم الأضعف تعديلاً ) لا لعلة معقولة (٢) ، فإن أكثر علل الشرع  
والمصالح المعبرة في نظر الشارع خفية عنا تعجز عقولنا عن إدراكها ، والواجب  
اتباع النص (٣)

= « ثالثاً : إن الاستناد المذكور للتوريث الذي ذكرناه يتعلم فيما إذا تساوى  
في الاستحقاق ، فإنه لا أضعف ولا أقوى في البين . فكيف يمكن بالتوريث  
ما ورث منه في هذا المورد مع علم وجود الأضعف ؟  
فالفائدة التي توحيها في تقديم الأضعف . وابتنا عليها في التوريث المذكور  
تبقى بلا موجب كما إذا مات أخوان ولا أخ لهما غيرهما فإن كل واحد يرث مال الآخر  
سواء قدم هذا على ذاك أم ذاك على هذا من غير تفاوت .  
فلو قلنا حينئذ بالتوريث الذي ذكره المفيد وسلاستلزم أن يرث الثاني جميع  
ما للاول : من أصل ماله وما ورثه منه . فيصبح الأول بلا تركة أما الثاني فيصبح  
متضاعف التركة .

(١) أي ليس فرض تقديم موت الأقوى واجباً ، بل يجوز العكس .  
فلو كانت الفائدة المذكورة واجبة المراعاة لكان الحكم المذكور واجباً ،  
ولما لم يكن التالي لم يكن المقدم . وهذا هو الجواب الأول عن الاستدلال المذكور .  
(٢) أي لا يجب علينا أن نعرف وجه الحكم وعلته بما يتوافق مع عقولنا  
الضعيفة . فرب حكمة علياً نحبو تحت الحكم الشرعي ولا يمكن لعقولنا تصورها بتاتاً .  
لإذن فلا وجه للتسرع في توجيه الأحكام الشرعية الى استنباط علل لها وترتيب  
الأحكام على تلك العلل المستنبطة من عند أنفسنا . وهذا هو الجواب الثاني  
عن الاستدلال المذكور .

(٣) الوارد عن أمير المؤمنين عليه السلام وغيره في المقام وقد تقدم عند  
المهامش رقم ١ ص ٢١٧ .

من غير نظر الى العلة . ولتخلفه (١) مع تساويها في الاستحقاق كأخوين  
 لاب فينتي اعتبار التقديم (٢) ويصير مال كل منها لورثة الآخر (٣) .  
 وعلى اعتبار تقديم الأضعف - وجوبا كما يظهر من العبارة ، وظاهر  
 الأخبار تدل عليه . ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام (٤) ،  
 أو استحبابا على ما اختاره في الدروس - لو غرق الأب وولده (٥) قُدِّمَ  
 موتُ الابن (٦) فيرث الاب (٧) نصيبه منه ، ثم يُفرض موت الاب فيرث  
 الابن نصيبه منه (٨) ، ويصير مال كل الى ورثة الآخر الأحياء (٩) ، وإن  
 شاركها (١٠) مساو (١١)

(١) أي لتخلف الاستناد المذكور وهو : تقديم الأضعف .  
 (٢) أي وجه اعتبار التقديم الذي استند عليه المفيد وسائر في توريث كل  
 بما ورث منه .  
 (٣) يعني ان مال هذا ينتقل الى ذاك ، ثم منه الى ورثته ، ومن ذاك الى هذا  
 ثم الى ورثته .

(٤) - الوسائل الجزء ١٧ ص ٥٩٥ الحديث ٢ .  
 (٥) وفرضنا أن كل واحد منها يملك مائة دينار .  
 (٦) لأنه الأكثر نصيباً ولذلك أخر في الإرث .  
 (٧) لأنه الأضعف نصيباً ولذلك قدم في الإرث .  
 (٨) وحيث لا وارث لكل واحد منها في طبقة الآخر . فإن مال الابن ينتقل  
 جميعاً الى والده ، ثم مال والده الأصل ينتقل الى ولده . وبعد ذلك ينتقل مال كل  
 الى ورثته من الطبقة التالية .

(٩) من الطبقة الثانية ، أو الثالثة .

(١٠) في الموت .

(١١) في المرتبة ،

انتقل الى ولورثه المحي (١) ما ورثه (٢) ، ولو لم يكن لهما وارث صار مالهما للامام .

وذبح بعض الاصحاب الى تمدي هذا الحكم الى كل سبب يقع معه الاشتباه كالقتيل ، والحريق ، لوجود العلة (٣) . وهو ضعيف ، لمنع التعليل (٤) الموجب للتعلي مع كونه (٥) على خلاف الاصل (٦) فيقتصر فيه على موضع النص والوفاق (٧) ، ولو كان الموت حثف الانف (٨) ، فلا توارث مع الاشتباه اجماعاً .

( التاسعة ) في ميراث ( المحبوس ) اذا تراضوا الى احكام الاسلام ، وقد اختلف الاصحاب فيه :

فقال يونس بن عبد الرحمن : إنهم يتوارثون بالنسب والسبب الصحيحين ، دون الفاسدين ، وتبعه التقي وابن ادريس ، محتجاً ببطلان

(١) كالآخرين .

(٢) منها .

(٣) وهو عدم العلم بتقديم موت أحدهما على الآخر .

(٤) أي لا يعلم أن وجه الحكم المذكور هي العلة المذكورة في كلام القوم :

(٥) أي الحكم المذكور وهو التوارث من الجسائين ، فانه خلاف قانون

الارث الأولي . إذ قانون الارث يقتضي العلم بتأخر حياة الوارث . وهذا منتف فيما نحن فيه .

(٦) أي الأصل الأولي في قانون الارث وهو العلم بتأخر حياة الوارث

عن موت المورث .

(٧) وهو الفرق والملمس .

(٨) أي بلا سبب خارجي ،

ما سواه فف شرع الاسلام فلا ففوز لفاكمهم (١) ان فرفب علفه (٢) ارفأ .  
وقال الشفخ وفعاة : ففوارفون بالفصففف والفاسدفن ، لما رواه  
السكونف (٣) عن علف علفه السلام « أنه كان فرفف الففوسف اذ فزوج فامه ،  
وافففة ، وابففة من فهة انها امه وانها فوفففة » ، وقول الصاق علفه السلام (٤)  
- لمن سب ففوسفاً وقال : انه فزوج فامه - : « اما علمف أن ذلك عنفهم هو  
الفكاف » بعد ان ففر (٥) الفافف . وقوله علفه السلام : « ان كل قوم دانوا  
بشئ فلفمهم ففكه » (٦) .

وقال الفضل بن شاذان وفعاة منفهم المصنف فف هذا المففصر والشرف :  
( ان الففوس ففوارفون بالنسب الفصفف والفاسد ، والسبب الفصفف لالفاسد ) .  
أما الاول (٧) فلان المسلمفن ففوارفون بفما (٨) ففث ففف الشبهة ،  
وهف (٩) ففوفدة ففهم .  
واما الفافف (١٠) فلقوله تعالى : « وَان اففكم بفففففهم ففما اففزل »

(١) أف فافم المسلمفن .

(٢) أف علف ما سوا النسب والسبب الفصففف .

(٣) ( من لا ففضره الفففف ) الفطبة الفدففة الففء ٤ ص ٢٤٩ .

(٤) الوسافل الففء ١٧ من ٥٩٦ الفدفف ٢ .

(٥) اف ففزه ونهره .

(٦) نفف المصفر ص ٥٩٧ الفدفف ٣ .

(٧) وهو الفوارف بالنسب الفصفف والفاسد .

(٨) اف بالنسب الفصفف والفاسد .

(٩) اف الشبهة ، لانهم فزعفون أن ذلك فافر . فففف شبهة اشفبف علفهم

لا انهم ففعمفون ذلك عالمفن بالفرفة .

(١٠) وهو علم الفوارف بالسبب الفاسد .



الله (١) « وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ » (٢) . « وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ » (٣) ، ولا شيء من الفاسد بما أنزل الله ، ولا يحق ، ولا بقسط . وهذا هو الأقوى .

وبهذه الحجة اجتمع أيضاً ابن ادريس على نفي الفاسد منها (٤) . وقد عرفت فساداً في فاسد النسب (٥) .

واما اخبار الشيخ (٦) فعملتها خبر السكوني (٧) وامره واضح . والباقي لا ينهض على مطلوبه (٨) .

وعلى ما اخترناه (٩) (فلو نكح) الجوسي ( امه فاولدها ورثته بالامومة وورثه ولدها بالنسب الفاسد ، ولا ترثه الام بالزوجية ) لانه سبب فاسد . ( ولو نكح المسلم بعض محارمه بشبهة وقع التوارث ) بينه وبين اولاده ( بالنسب ايضاً ) وان كان فاسداً : ويتفرع عليها (١٠) فروع كثيرة (١١)

(١) المائدة : الآية ٤٩ .

(٢) الكهف : الآية ٢٩ .

(٣) المائدة : الآية ٤٢ .

(٤) اي من النسب والسبب .

(٥) حيث إنها شبهة . والشبهة تقع نافذة كما عند المسلمين ايضاً .

(٦) اي التي استدل بها على صحة نكاح الجوسي ليرتب عليها التوارث ايضاً .

(٧) المشار اليه في الهامش رقم ٣ ص ٢٢٢ . وامره واضح ، لانه ضعيف .

(٨) لأنها مرسله ، أو مقطوعة .

(٩) من الحكم بالتوارث في النسب مطلقاً ، وفي السبب اذا كان صحيحاً عندنا .

(١٠) اي على المسألتين المذكورتين وهما : « مسألة نكاح الجوسي امه » .

و « مسألة نكاح المسلم بعض محارمه » .

(١١) ويذكر (الشارح) ثمانية من تلك الفروع عند قوله : فلو اولد الجوسي

يظهر حكمها مما تقرر في قواعد الارث :

فلو اولد المحرمي بالنكاح (١) ، او المسلم بالشبهة (٢) من ابنته ابنتين ورثن ماله بالسوية (٣) .

فلو ماتت احداها (٤) فقد تركت (٥) امها واختها فالمال (٦) لامها (٧) .  
فإن ماتت الام دونها ورثها ابتاها (٨) .

فإن ماتت احداها (٩) ورثتها الاخرى (١٠) .

ولو اولدها (١١) بنتاً ثم اولد الثانية بنتاً ، فالحق بينهما بالسوية .

فإن ماتت العليا (١٢) ورثتها الوسطى دون السفلى (١٣) .

(١) وهذا أصل المسألة الاولى .

(٢) وهذا أصل المسألة الثانية .

(٣) لأن له حينئذ ثلاث بنات بالنسب ولو فاسداً في اثنتين وهو الفرع الاول .

(٤) اي احدى البنين اللتين تولدتا من البنت الاولى .

(٥) اي هذه التي ماتت .

(٦) اي تركة التي ماتت .

(٧) لأنها امها بالنسب ولو كان فاسداً اما تلك الأخت فلا ترثها ، لأنها

من الطبقة الثانية ، والام من الطبقة الاولى وهو الفرع الثاني .

(٨) لأنها ابتاها بالنسب فيقع التوارث ولو كان النسب فاسداً وهو الفرع الثالث .

(٩) بعد موت الام .

(١٠) لعلم المانع بعد فرض أن الام ماتت قبل ذلك وهو الفرع الرابع .

(١١) اي المحرمي اولد بنتها الاولى بنتاً ثانية ، ثم اولد الثانية بنتاً ثالثة .

فكلهن بناته بالنسب فيرثه وهو الفرع الخامس .

(١٢) اي الاولى التي هي ام للثانية وجلة للثالثة .

(١٣) لأن الوسطى متقدمة في الدرجة على السفلى وهو الفرع السادس .

وان ماتت الوسطى فلعليا نصيب الام ، وللسفلى نصيب البنت ، والباقي  
يرد ارباعاً (١) .

وان ماتت السفلى ورثتها الوسطى لأنها ام ، دون العليا لأنها جدة  
واخت (٢) ، وهما محجوبتان بالام (٣) . وقس على هذا .

( العاشرة - مخارج الفروض ) : اقل عدد تخرج (٤) منه صحيحة وهي  
( خمسة ) للفروض الستة (٥) ، لدخول مخرج الثلث في مخرج الثلثين (٦) .  
فمخرج ( النصف من اثنين ، والثلث والثلثان من ثلاثة ، والرابع من اربعة ،  
والسلس من ستة ، والثلث من ثمانية ) فاذا كان في الفريضة نصف لاغير  
كزوج مع المرتبة الثانية (٧) فاصل الفريضة اثنان ، فان انقسمت على جميع  
الورثة بغير كسر (٨) ، والا عملت كما سيأتي (٩)

(١) فان السلس لعليا باعتبار أنها ام المتوفية ، والنصف للسفل باعتبار أنها  
بنت المتوفية . والباقي وهو « سلسان » يُرد عليها حسب ما ورثتا من السهام .  
فللام ثلاثة ، والبنت واحدة فيجب توزيع هذا الباقي الى اربعة وهو الفرع السابع .  
(٢) جلة من جهة الام ، واخت من جهة الأب وهو الفرع الثامن .  
(٣) حيث إنها من الطبقة الاولى ، والجدلة والأخت من الطبقة الثانية .  
(٤) لي الفروض .

(٥) وهي : النصف . الرابع . الثلث . الثلثان . الثلث . السلس .  
(٦) لأن العدد « ٣ » كما هو مخرج الثلثين كذلك هو مخرج الثلث .  
(٧) الإخوة والأجداد . وهم يرثون بالقرابة لا بالفرض فتحصر الفريضة  
في فرض للزوج . وهو النصف ومخرجه العدد « ٢ » .  
(٨) كما لو كان هناك زوج وأخ . فالنصف للزوج بالفريضة ، والباقي للاخ  
بالقرابة .

(٩) من مراعاة التوافق ، أو التداخل ، أو التباين ثم العمل وفق المقرر الآتي .

الى أن تصححها (١) من عدد ينتهي اليه الحساب . وكذا لو كان في الفريضة نصفان (٢) .

وان اشتملت (٣) على ثلث (٤) ، او ثلثين (٥) ، او هما (٦) فهي من ثلاثة (٧) او على ربع (٨) فهي من اربعة . وهكذا .

ولو اجتمع في الفريضة فروض متعددة (٩) فاصلها اقل عدد ينقسم على تلك الفروض صحيحاً :

وطريقه : ان تنسب بعضها الى بعض (١٠) فإن تباينت (١١) ضربت

(١) أي الفريضة .

(٢) كما لو كان زوج واخت للميت . فالزوج فرضه النصف . وكذا الاخت الواحدة لها النصف بالفرض .

(٣) أي الفريضة .

(٤) كما في الأم مع عدم الحاجب لها من ولدٍ واختٍ ، وكما في كلاله الأم المتعدين .

(٥) كما في البنات ، أو الاخوات للاب .

(٦) كما في الاختين للاب مع كلاله الأم المتعدين .

(٧) أي الفريضة فتخرج مصححة من ثلاثة فيجب تقسيم التركة الى ثلاث حصص

(٨) كما في الزوج مع الولد للزوجة ، أو الزوجة مع عدم الولد للزوج .

(٩) كما لو اجتمع من يستحق الربع ، وآخر النصف ، وثالث السدس . وهكذا

مثاله : زوج ، و بنت ، وأب .

(١٠) مثلاً تلاحظ النسبة بين خروج فرض الزوج ، وخروج فرض البنت ،

وخروج فرض الأب . أي بين ٤ و ٢ و ٦ .

(١١) التباين : أن لا يكون العددين متساويين في المقدار ، ولا كون الأكل

يفني الأكثر بتكرره — كما في ٤ — ١٢ ، ولا أن يوجد عدد ثالث يفني كلاهما

بعضها في بعض فالفريضة ما ارتفع من ذلك ، كما اذا اجتمع في الفريضة نصف وثلاث (١) فهي (٢) من ستة .

وان توافقت (٣) ضربت الوفق (٤) من أحدهما في الآخر كما لو اتفق فيها (٥) ربع وسدس (٦) فاصلها اثنا عشر .

=العددین بتكررم - كما في ٦٥ - ٨٠ فان العدد ٢٢ يفنيها .

فالتباين هما العددان ٤ - ٧ . وأمثالها . وسيأتي من الشارح توضيح أوفى .

(١) فخرج النصف ٢ ، وخرج الثلث ٣ . وهما متباينان . فيضرب أحدهما في الآخر تحصل ستة .  
(٢) أي الفريضة .

(٣) التوافق : أن يكون هناك عدد ثالث يفني العددین كما بين ٤ و ٦ .  
فان ٢٠ هو العاد لهما . وبما انه مخرج النصف . فالعددان المذكوران يتوافقان بالنصف ، وقاعدة التوافق تقتضي ضرب وفق أحد العددین المتوافقین في نفس العدد الآخر . اذن يجب ضرب نصف ٤ في مجموع ٦ ، أو نصف ٦ في مجموع ٤ .  
وعلى كلا التقديرین فالنتيجة ١٢ .

(٤) الوفق هو الكسر الذي يكون العدد الثالث مخرجاً له فاذا كان عدد ١٢ الذي هو مخرج النصف . فبين العدد ٤ ، والعدد ٦ توافق بالنصف . ووفق أحدهما . هو نصف أحدهما .

أما إذا كان العدد الثالث هو ٣ فهو مخرج الثالث . فوفق العددین هو ثلثهما . وهكذا - كما سيتضح أكثر انشاء الله .  
(٥) أي في الفريضة .

(٦) كما لو اجتمع زوج وأب مع وجود أولاد للميت . فان للزوج حيشد الربع ، وللأب السدس . وبين مخرج الربع وهو ٤ ، ومخرج السدس وهو ٦ توافق بالنصف ، لأن العدد الثالث العاد لهما هو العدد ٢ وهو مخرج النصف . =

- وان تماثلت (١) اقتصرت على احدهما كالسنتين .  
او تدانخت (٢) فعل الاكثر (٣) كالنصف والربع (٤) . وهكذا .  
ولو لم يكن في الورقة ذو فرض (٥) فأصل المال (٦) عدد رؤسهم  
مع التساوي كاربعة اولاد ذكور (٧) ، وان اختلفوا في الذكورية والانثوية  
= فنضرب وفق ٤ أي نصفه وهو ٢ في نفس ٦ ، أو نضرب وفق ٦ أي نصفه  
وهو ٣ في نفس ٤ . والحاصل يكون  $١٢ = ٢١ \times ٦ = ٣١ \times ٤$  اذن فأصل  
الفريضة التي يمكن اخراج السهام منها صحيحة هو العدد (١٢) اثنا عشر . سلسها : ٢  
للأب ، وربعها : ٣ للزوج . والباقي : ٧ للأولاد .  
(١) التماثل كون العددين متساويين قدرأ ، ولذلك يكون مخرجها متحلاً .  
فخرج أحدهما هو المخرج للآخر . كالسنتين للابوين . فخرج الفريضة هي ستة  
يصح سهم الأب ، وكذا سهم الأم منها بلا كسر .  
(٢) التدانخل : كون العدد الأكبر من مضاعفات العدد الأصغر . فعند  
ذلك يكون المخرج المشترك للعددين هو مخرج العدد الأكبر ، فيسقط اعتبار العدد  
الأصغر ، ولذلك يقال : إن العدد الأصغر داخل في الأكبر .  
(٣) أي اقتصرت على مخرج العدد الأكبر . فهو مخرج للأصغر أيضاً .  
(٤) كما لو اجتمع زوج وبنات واحدة . فلزوج الربع ، ولبنات النصف  
بالفريضة . فمخرج الربع هو ٤ ، ومخرج النصف هو ٢ . والآخر داخل في الأول .  
فالفريضة اذن من أربعة ، لأن سهم الزوج وكذا سهم البنات يخرج منها بسلام .  
(٥) كالأولاد ذكوراً وإناثاً ، أو ذكوراً فقط . وكالأخوة للابوين ، أو للاب  
ذكوراً وإناثاً . أم ذكوراً فقط ، وكالأعمام والأخوال للاب ، والأجداد والجندات  
للأب . فان هؤلاء جميعاً إنما يرثون بالقرابة إذ لا تعيين لهم بالفرض .  
(٦) من غير إعتبار فريضة .  
(٧) فان المال ينقسم الى أربعة أسهم متساوية . لكل ولد ذكر سهم .

فاجعل لكل ذكر سهمين، ولكل انثى سهماً فما اجتمع فهو اصل المال (١).  
ولو كان فيهم ذو فرض وغيره فالعبرة بنفي الفرض خاصة كما  
سبق (٢)، ويبقى حكم تمامها وانكسارها (٣) كما سيأتي.  
وحيث توقف البحث على معرفة النسبة بين العديدين بالتساوي (٤)  
والاختلاف (٥) وتأتى الحاجة اليه ايضاً فلا بد من الاشارة الى معناها :  
فالمثالان هما : المتساويان قَدَرًا .

والمتباينان هما : المختلفان اللذان اذا أُسْقِطَ اقلها من الاكثر (٦).

(١) كما لو كان الأولاد أربعة ذكور وأربعة اناث، فللاناث أربعة أسهم .  
وللذكور ثمانية أسهم فتلك اثنا عشر سهماً . فأصل المال ينقسم الى اثني عشر، لكل  
ذكر سهمان . ولكل انثى سهم .

(٢) في موارد كثيرة، مثلاً : إذا اجتمع زوج مع أب وولد ذكور .  
فالزوج ذو سهم، وسهمه الربع، والأب ذو سهم، وسهمه السدس .

أما الأولاد فيرتبون بالقرابة . وحينئذ يجب ملاحظة الفريضة حسب سهام  
ذوي الفروض . فالفريضة من اثني عشر : مخرج السدس، والربع .

(٣) المراد من تمام الفريضة : هو انطباق الفريضة على ذوي السهام ووفائها .  
بالنقسم عليهم .

والمراد من الانكسار : هو عدم انطباق الفريضة عليهم . فحتاج الى كسر  
في أحد الأطراف، أو في جميعها كما سيأتي في المسألة الحادية عشرة .

(٤) أي التماثل -

(٥) أي التباين والتوافق والتداخل .

(٦) المراد من الاسقاط : ان يسقط الأصغر من الأكبر أولاً، ثم يكرر ذلك  
حتى لا يبقى من الأكبر سوى الواحد .

أو يسقط الأصغر أولاً ثم يسقط ما بقي من الأكبر من الأصغر . ثم يسقط =

مرة (١) ، او مراراً (٢) بقي واحد . ولا يعدُّهما (٣) سوى الواحد ، سواء تجاوزاقلهما نصف الأكثر ثلاثة وخسة ، ام لا ثلاثة وسبعة .  
والموافقان هما : اللذان يعدُّهما غير الواحد (٤) ورازمها (٥) أنه اذا أُسْقِطَ اقلهما من الأكثر مرة (٦) او مراراً (٧)

= ما بقي من الأصغر من يأتي الأكبر . وهكذا حتى لا يبقى في الأخير سوى واحد .  
مثال الأول : ٣٥ - ١٠ - ١٠ تسقط ٣٥ من ١٠٥ ثلاث مرات  
ليبقى واحد .

مثال الثاني : ٨ - ١٣ - ١٣ تسقط ٨ من ١٣ تبقى ٥ ثم تسقط ٥ من ٨ تبقى ٣  
ثم تسقط ٣ من ٥ يبقى ٢ ثم يسقط ٢ من ٣ يبقى ١ .  
(١) كما بين ٨ - ١٠ - ٩ .  
(٢) كما بين ٣ - ١٠ - ٩ .

(٣) أي لا يفنيها - بالتكرار - عدد ثالث سوى (١) وهذا التعريف ينطبق على جميع أفراد التباين العددي . فالعددان ٨ و ٩ لا يفنيها عدد ثالث سوى ١ . وكذلك العددان ٣ - ١٠ لا يفنيها عدد ثالث سوى ١ . وهكذا في جميع أمثلة المتباينين .

(٤) الاثنان فما فوق . كما في العددين ٩ - ١٢ - ١٢ . فالعدد ٣ يفني ٩٥ بتكرره ثلاث مرات . ويفني ١٢ بتكرره أربع مرات .

(٥) يعني الذي يذكره يكون من لوازم العددين المتوافقين دائماً .  
(٦) هذا فيما إذا كان العدد الأصغر متجاوزاً نصف الأكبر . كما في ٩ - ١٥ - ١٥ . فبعد إسقاط الأول من الثاني يبقى ٦ . والعدد الثالث العادّ لها هو ٣ . وبما أنه خرج الثالث . فالعددان ٩ - ١٥ متوافقان بالثالث .

(٧) ذلك فيما إذا كان العدد الأصغر دون نصف العدد الأكبر . كما في ٩ - ٢١ - ٢١ . فبعد إسقاط الأول من الثاني مرتين يبقى ٣ . وهو العادّ لها - إضافاً - لان ٣ =



بقي اكثر من واحد (١) وتَوَافَقُهَا (٢) بجزء (٣) ما بعدُهما .

= مضر وبآ في ٣ = ٩ . ومضر وبآ في ٧ = ٢١ .

(١) وهذا هو الفرق بين المتباينين « و المتوافقين » ، فإن في الاول يبقى واحد في النهاية ، وفي الثاني يبقى اكثر من واحد . فاذا اسقط هذا من العدد الاصغر لم يبق شيء في النهاية . كما في ١٠ - و - ١٦ . فبعد اسقاط ١٠ من ١٦ يبقى ٦ . ثم اسقاط ٦ من ١٠ يبقى ٤ . ثم اسقاط ٤ من ٦ يبقى ٢ . ثم اسقاط ٢ من ٤ يبقى ٢ . ثم اسقاط ٢ من ٢ لم يبق شيء . فالعدد الأخير هو العاد للعدين : ١٠ - و - ١٦ . فهما متوافقان بالنصف .

\* \* \*

وعبارة « الشيخ البهائي » رحمه الله هنا في معرفة النسبة بين عددين اوضح . قال : « والتائل بين » . وتعرف البواقي بقسمة الاكبر على الاقل ، فان لم يبق شيء فتدأخلان - « كما في ٤ - و - ١٢ » - ، وان بقي قسمنا المقسوم عليه على الباقي . وهكذا الى ان لا يبقى شيء فالعددان متوافقان - « كما في ٤ - و - ١٠ » ، فيقسم ١٠ على ٤ يبقى ٢ . ثم يقسم ٤ على ٢ فلا يبقى شيء - « والمقسوم عليه الأخير - « وفي مثالنا يكون هو العدد ٢ - هو العاد لهما ، أو بين واحد فتبائن - « كما في ٥ - و - ٩ » ، فيقسم ٩ على ٥ يبقى ٤ . ثم ٥ على ٤ يبقى ١ .

راجع خلاصة الحساب : المقدمة الاولى من الباب الثاني .

(٢) يعني أن معرفة الوق بين العددين المتوافقين إنما هي باعتبار ذلك العدد

الثالث الذي يعد العددين المتوافقين .

(٣) أي بالكسر الذي يكون العدد العاد لهما مخرجاً له والمراد بـ « ما » : العدد

العاد لهما .

والمراد بالجزء : الكسر . أي كسر العدد الذي يعدهما . وأضاف الكسر

الى العدد باعتبار أن العدد المذكور مخرجه .

فإن عددهما الاثنان خاصة (١) فهما متوافقان بالنصف (٢) ، او الثلاثة (٣) فبالثلث ، او الاربعة فالربيع . وهكذا .  
ولو تعدد ما بعدهما من الاعداد فالمعتبر اقلهما جزء (٤) كالاربعة مع الاثنين (٥) فالمعتبر الاربعة (٦) .  
ثم ان كان اقلها لا يزيد عن نصف الاكثر ، ونفى الاكثر ولو مراراً ، كالثلاثة والستة . والاربعة والاثني عشر . فهما المتوافقان بالمعنى الاعم ، والمتداخلان ايضاً (٧) .  
وإن تجاوزه (٨) فهما المتوافقان بالمعنى الاخص (٩) كالستة والثمانية

- 
- (١) هذا التقيد احتراز عما لو تعدد العدد العادّ لها . فانه في تلك الصورة يجب الأخذ بالعدد الأكبر أي بالكسر الأصغر . كما سيوضحه الشارح رحمه الله .  
(٢) لأن العدد ٢ و ٤ مخرج النصف .  
(٣) أي خاصة .  
(٤) أي أقلها كسراً . وهو العدد الأكبر . كما إذا عدّهما الأربعة والاثنان . فيجب الأخذ بالأربعة ، لأنها مخرج الربع وهو أقل من النصف الذي مخرجه الاثنان .  
(٥) كما في العددين ٨ - و ١٢ . فانه بعدهما كل واحد من ٤ و ٢ .  
(٦) لأنها مخرج الربع ، بخلاف الاثنين فانه مخرج النصف . فالأول أكبر عدداً وأقل كسراً ، والثاني أصغر عدداً وأكبر كسراً .  
(٧) هذا هو التداخل فيجب الاقتصاد على العدد الأكبر بلا حاجة الى ضرب الوقف . فهما يعتبران متداخلين ولا يعتبران متوافقين حسب التعريف المشهور :  
(٨) أي تجاوز العدد الأقل نصف العدد الأكبر .  
(٩) المشهور .

بعدهما الاثنان (١) ، والتسعة والاثني عشر بعدهما الثلاثة (٢) ، والثمانية والاثني عشر بعدهما الاربعة (٣) .

ولك هنا (٤) اعتبار كل من التوافق والتداخل (٥) وان كان اعتبار ما قلل معه الفريضة (٦) اولى ، ويسمى المتوافقان - مطلقاً (٧) - بالمشاركين ، لاشتراكهما في جزء الوفق (٨) .

فيجتزى عند اجتماعهما (٩) بضرب احدهما في الكسر الذي ذلك العدد (١٠) المشترك سمي له (١١)

(١) هذا مثال أول .

(٢) هذا مثال ثان .

(٣) هذا مثال ثالث .

(٤) أي في المتوافقين بالمعنى الأعم .

(٥) فاعتبار التوافق هو ضرب وفق أحدهما في الآخر . وأما اعتبار التداخل فهو الاكتفاء بالأكثر .

(٦) وهو اعتبار التداخل .

(٧) سواء بالمعنى الأعم والمعنى الأنخص .

(٨) أي في الكسر الذي هو وفقهما .

(٩) أي اجتماع العددين المتوافقين كالعدد ٨ - و ١٢ .

(١٠) الثالث المأد لها . فيها يشتركان فيه حيث إنه ينفيها جميعاً .

(١١) كالربيع في الأربعة ، والخمس في الخمسة ، والسدس في الستة فالعدد الثالث إذا كان اثنين فهو سمي<sup>١</sup> النصف ، وإذا كان ٣ فهو سمي<sup>٢</sup> الثلث وإذا كان ٤ فهو سمي<sup>٣</sup> الربع وهكذا .

ومراد « الشارح » هو أن يضرب أحد العددين المتوافقين في وفق الآخر . وفسر الوفق بقوله : الكسر الذي ذلك العدد المشترك سمي له . فعبّر عن المفسر بالمفسر

كالنصف في الستة والثمانية (١) ، والرابع في الثمانية والاثني عشر (٢) .  
وقد يتراعى (٣) الى « الجزء من احد عشر » فصاعداً (٤) فيقتصر  
عليه (٥) كاحد عشر مع اثنين وعشرين (٦) ، او اثنين وعشرين مع ثلاثة  
وثلاثين (٧) ، او ستة وعشرين مع تسعة وثلاثين (٨) فالوفق في الاولين (٩)

(١) فانها متوافقان بالنصف ، حيث العدد العادّ لها هو ٢ .

(٢) فانها متوافقان بالربع ، حيث العدد العادّ لها هو ٤ .

(٣) يعني : تقع الحاجة في التعبير عن وفق العددين الى التلغظ بالسكسر  
المذكور ، كما بين العددين : « ٢٢ - و - ٣٣ » فانها متوافقان . ووفقها هو  $\frac{1}{11}$  ،  
ويصير عنه بـ « جزء من أحد عشر جزء » .

فاذا أردنا استخراج المخرج المشترك بين العددين يجب ضرب وفق أحدهما - أي  
جزء من أحد عشر جزء من أحدهما - في الآخر . فنضرب « ٢٢ » الذي جزء  
من أحد عشر جزء من « ٢٢ » في « ٣٣ » ، يحصل ٦٦ : المخرج المشترك للعددين :  
« ٢٢ - و - ٣٣ » .

(٤) كجزء من ثلاثة عشر جزء ، أو جزء من خمسة عشر جزء . وهكذا .

(٥) على التعبير باللفظ المذكور .

(٦) فيها متوافقان بالمعنى الأعم ، ووفقها هو جزء من أحد عشر جزء .

لكن الأولى فيها هو اعتبار التداخل .

(٧) فيها أيضاً متوافقان في جزء من أحد عشر جزء ، لكنها متوافقان بالمعنى  
الأخص . وقد قلّم في الهامش ٣ .

(٨) فانها متوافقان في جزء من ثلاثة عشر جزء . فيجب ضرب وفق أحدهما  
في الآخر . أي ضرب جزء من ثلاثة عشر جزء من أحدهما في نفس الآخر ، كضرب  
وفق ٢٦ وهو ٢ في ٣٩ ، أو ضرب وفق ٣٩ وهو ٣ في ٢٦ يحصل ٧٨ .

(٩) وهما « ١١ - و - ٢٢ » و « ٢٢ - و - ٣٣ » .

جزء من احد عشر . وفي الاخير (١) من ثلاثة عشرة (٢) .  
( الحادية عشرة - الفريضة اذا كانت بقدر السهام وانقسمت )  
على مخارج السهام (٣) ( بغير كسر فلا بحث كزوج واخت لابوين ، اولاب  
فالمسألة من سهمين ) ، لأن فيها نصفين ومخرجها اثنان وتنقسم على الزوج  
والاخت بغير كسر .

وان لم تنقسم على السهام بغير كسر مع كونها مساوية لها (٤) ، فاما ان  
تنكسر على فريق واحد او اكثر (٥) ، ثم إما ان يكون بين عدد المنكسر  
عليه (٦) وسهامه وفق بالمعنى الاعم (٧) اولاً ، فالأقسام اربعة (٨) .

(١) وهو ٢٦ - و - ٣٩ .

(٢) أي جزء من ثلاثة عشر جزءاً .

(٣) أي أصحاب السهام . وليس المراد مخارج الكسور .

(٤) أي الفريضة مساوية للسهام ، وهذا في مقابل ما إذا نقصت الفريضة  
عن السهام كما يأتي في المسألة الثانية عشرة . أو زادت كما يأتي في المسألة الثانية عشرة  
(٥) كما إذا كان هناك أجداد من جهة الأب واجداد من جهة الأم ، وكان  
عدد كل قبيل أربعة . فحصة الأجداد للاب ثلثان . وعندهم أربعة ، وحصة الأجداد  
للأم ثلث واحد . وعندهم أيضاً أربعة . فاحتاجت المسألة الى انكسار حصة كل قبيل  
حسب رؤسهم أو سهامهم كما مر في ص ١٤٤ ويأتي توضيح ذلك .

(٦) وهو القبيل الذي يستحق الحصة المفروضة . كأجداد الأب الذين يستحقون  
الثلثين مثلاً ، فإذا كان عددهم أربعة ذكور في درجة واحدة فسهامهم أربعة . وبين  
عدد السهام حيثئذ ، وعدد الحصة التي استحقوها وهي الثلثان توافق . ولكن بالمعنى الأعم  
(٧) أعم من التوافق بالمعنى الأخص ، ومن التداخل .

(٨) الأول : أن ينكسر على فريق واحد . مع التوافق بين عدد النصيب  
وعدد السهام .

( فان انكسرت على فريق واحد ضربت عدده ) (١) لانصيبه ( في اصل الفريضة ان علم الوق بين العدد والنصيب كابوين وخمس بنات ) . اصل فريضتهم ستة ، لاشتغالها على السدس ومخرجه ستة و ( نصيب الابوين ) منها ( اثنان ) لا ينكسر عليها (٢) و نصيب البنات اربعة (٣) تنكسر عليهن (٤) وتباين عددَهن (٥) وهو خمسة لانك (٦) اذا اسقطت اقل العددين (٧) من الاكثر (٨) بقي واحد (٩) ( فتضرب ) عددَهن وهو ( الخمسة في الستة : اصل الفريضة ) تبلغ ثلاثين (١٠) ، فكل من حصل له شيء من اصل = الثاني : أن ينكسر على فريق واحد . مع عدم التوافق بين عدد النصيب ، وعدد السهام .

الثالث : أن ينكسر على أكثر من فريق واحد مع التوافق بين عدد نصيب كل فريق ، وعدد سهامهم .  
الرابع : أن ينكسر على أكثر من فريق واحد مع عدم التوافق المذكور .  
(١) اي عدد سهام الفريق المنكسر عليه .  
(٢) لأن لكل واحد منها السدس .  
(٣) من الستة الباقية .  
(٤) لأن عددهن خمسة . اما النصيب فعده اربعة فيجب انكسار عدد النصيب على خمسة أسهم .

- (٥) اي الاربعة تباين عددهن الذي هو خمسة .
- (٦) دليل لكون النسبة بين ٤ و ٥ هو التباين .
- (٧) وهي اربعة .
- (٨) وهي خمسة .
- (٩) وهي علامة التباين كما سبق .
- (١٠) فارتقت الفريضة من الستة الى ثلاثين .

الفريضة (١) اخذه مضروباً في خمسة (٢) فهو نصيبه ، ونصيب البنات منها عشرون (٣) لكل واحدة اربع .  
وان توافق النصيب والعدد كما لو كن ستاً ، او ثمانى فالتوافق بالنصف في الاول (٤) ، والرابع في الثاني (٥) فتضرب نصف عددهن (٦) ، اربعة (٧) في اصل الفريضة (٨) تبلغ ثمانية عشر في الاول (٩) ، واثنى عشر في الثاني (١٠) فللبنات اثنا عشر (١١)

(١) الذي هو ستة .

(٢) لأن الارتقاء كان بسبب ضرب خمسة في أصل الفريضة .

فاذا كان الأب يأخذ من أصل الفريضة التي هي ستة سهماً واحداً وهو السدس فبعد ارتقاءها الى ثلاثين يجب ضرب سهم الاب الذي هو واحد في خمسة فهو يستحق خمسة من ثلاثين بعد ما كان مستحقاً واحداً من ستة .

(٣) لأن نصيبهن كان اربعة من ستة . فلايد من ضربها في خمسة تبلغ عشرين .

(٤) لأن بين الاربعة : عدد النصيب . والستة : عدد الرؤوس ، توافق بالنصف ، لأن العدد العاد لها ٢٠ وهو مخرج النصف .

(٥) لأن بين الاربعة والثمان توافق بالربع بالمعنى الاعم ، لان العدد العادها هي اربعة .

(٦) في صورة كونهن ستاً .

(٧) في صورة كونهن ثماناً .

(٨) التي هي ستة .

(٩) وهو ما كان عددهن ستاً .

(١٠) وهو ما كان عددهن ثماناً .

(١١) في الاول .

يتقسم عليهن بغير كسر . وثمانية (١) كذلك (٢) .  
 ( وان انكسرت على اكثر ) من فريق ، فاما أن يكون بين نصيب  
 كل فريق وعدده وفق ، او تباين ، او بالتفريق (٣) .  
 فان كان الاول (٤) ( نسبت الاعداد بالوفق ) (٥) ورددت كل فريق  
 الى جزء وفقه (٦) .

(١) في الثاني .

(٢) اي يتقسم عليهن بغير كسر .

(٣) بأن يكون بين عدد نصيب أحد الفريقين وعدد سهامهم توافق ،  
 وبين عدد نصيب الفريق الآخر وعدد سهامهم تباين مثلا .  
 (٤) اي كان بين عدد نصيب كل فريق وعدده توافق .

(٥) اي ابدلت عدد سهامهم ، او عدد رؤسهم الى وفق العدد ، فان كان  
 التوافق بالنصف ابدلت كل عدد الى نصفه ، او بالربع ابدلت الى ربه . وهكذا .  
 (٦) اي الكسر المناسب للوفق كما اوضحناه في الهامش المتقدم مثال ذلك :  
 ان للميت اخوة عشرة للاب واخوة ستة للام . وزوجة . فاصل الفريضة من اتي  
 عشر ، لان نصيب الزوجة الربع ، ونصيب كلالة الام الثلث ، وبين ٤ و ٣ مباينة .  
 تأخذ الزوجة ٣ . وتأخذ كلالة الام ٤ . والباقي ٥ لكلالة الاب .

فنصيب كلالة الام ٤ وعددهم ٦ . وهما متوافقان بالنصف فنستبدل  
 الى وفقه اي نصفه . وهو ٣ .

ونصيب كلالة الأب ٥ وعددهم ١٠ وهما متوافقان بالمعنى الاعم ، فنستبدل  
 ١٠ الى وفقه أي خمسة وهو ٥ .

وبعد ذلك نلاحظ النسبة بين هذه الاعداد الباقية . فبين ٣ و ٥ تباين فنضرب  
 احدهما في الآخر يحصل ٦ .

ثم فنضرب ٦ في ١٢ : اصل الفريضة يحصل ٧٢ .

=



وكذا لو كان لبعضهم وفق دون بعض (١) .  
 ( او ) كان ( غيره ) اي غير الوفق بأن كان بين كل فريق وعدده  
 تباين (٢) ، او بين بعضهما (٣) كذلك جعلت كل عدد بحاله (٤) ، ثم  
 اعتبرت الاعداد (٥) .  
 فان كانت متائلة (٦) اقتصرت منها على واحد وضرته في اصل الفريضة.

---

= للزوجة ربع ذلك ١٨ .

وللكلالة الام ثلث ذلك ٢٤ . ينقسم على عددهم ينير انكسار لكل واحد  
 منهم ٤ .

وللكلالة الاب الباقي وهو ٣٠ لكل واحد ٣ .

(١) فستبدل عدد ذلك فقط الى وقفه .

(٢) كما اذا كان عدد النصيب ٢ ، وعدد الرؤس او السهام ٥ مثلاً . وعند  
 ذلك يسقط اعتبار عدد النصيب ويلاحظ عدد السهام فقط .

(٣) اي في أحد الفريقين .

(٤) من غير أن تستبدله .

والخلاصة : انه اذا كان بين عدد نصيب كل فريق ، وعدد سهامهم توافق  
 تستبدل عدد السهام بالوفق ، وان كان تباين تركت عدد السهام بحاله وعلى اي  
 تقدير فلا يعتبر عدد النصيب أصلاً .

(٥) الاصلية ، او المستبدلة ، فتعتبر الاعداد بعضها مع بعض . والمراد  
 بالاعداد : اعداد سهام كل فريق .

(٦) مثاله : ثلاثة اخوة لاب ، وثلاثة لام .

أصل فريضتهم ثلاثة : اثنان لكلالة الأب ، وواحد لكلالة الام .

ينكسر عدد نصيب كل فريق على عددهم . وبما ان عدد نصيب كل فريق =

- وان كانت متداخلة (١) اقتصرت على ضرب الأكثر (٢) .  
 وان كانت متوافقة (٣) ضربت احد المتوافقين في عدد الآخر (٤) .  
 وان كانت متباينة ضربت احدهما في الآخر ثم المجمع في الآخر (٥) .  
 وهكذا ( وضربت ما يحصل منها (٦) في اصل المسألة ) .  
 فالمتباينة ( مثل زوج وخمسة اخوة لام ، وسبعة لاب فاصلها (٧)  
 ستة ) ، لأن فيها نصفاً (٨) وثلاثاً (٩)

= يبين عدد سهامهم فيسقط اعتبار أعداد النصيب ، ويلاحظ اعداد السهام . لكن  
 بين عددي الفريقين تماثلاً ، فيكتفى بأحدهما .

وعند ذلك يضرب ٣ : سهام الإخوة في ٣ : اصل الفريضة تحصل ٩ .

فلكلالة الأم ثلثها = ٣ ينطبق على عددهم .

ولكلالة الأب ثلثاها = ٦ ينقسم على عددهم من غير كسر .

- (١) كما لو كانت الاخوة من الأم في المثال المذكور ستة فان عدد كلالة  
 الأب حينئذ داخل في عدد كلالة الأم . فتضرب عددهم في أصل الفريضة .  
 (٢) في أصل الفريضة .

(٣) كما لو كانت الاخوة من الأم ستة ، والاخوة من الأب تسعة . فتضرب  
 وفق أحدهما في الآخر ، ثم المجمع في أصل الفريضة  $٢ \times ٩ \times ٣ = ٥٤$  .

(٤) ثم المجمع في أصل الفريضة .

(٥) اذا كان هناك فريق ثالث ، ولكن الاعتبار بأصل الاعداد ، دون المجمع

مع العدد الثالث .

(٦) بعد ضرب اعداد كل فريق في الآخر ، او ضرب وفق أحدهما في الآخر

(٧) اي أصل الفريضة .

(٨) فريضة الزوج .

(٩) فريضة كلالة الأم . أما كلالة الأب فلا فريضة لها ، بل ترث بالقرابة

ومخرجها ستة (١) : مضرب اثنين : مخرج النصف في ثلاثة : مخرج الثلث لتبائنها (للزوج) منها النصف : (ثلاثة ، وللاخوة للام) الثلث (سهان) ينكسر عليهم (ولا وفق) بينها وبين الخمسة (٢) (وللاخوة للاب سهم) واحد وهو ما بقي من الفريضة ، (ولا وفق) بينه وبين عدهم وهو السبعة ، فاعتبر نسبة عدد الفريقين (٣) ، المنكسر عليها وهو الخمسة والسبعة الى الآخر (٤) تجددهما متباينين اذ لا يعدهما الا واحد (٥) ، ولأنك اذا اسقطت اقلها من الاكثر بقي اثنان فاذا اسقطتها من الخمسة مرتين بقي واحد (٦) .

( فتمضرب الخمسة في السبعة يكون ) المرتفع ( خمسة وثلاثين (٧) تضربها في ) ستة ( اصل الفريضة يكون ) المرتفع ( مائتين وعشرة ) (٨) ومنها تصح (٩) .

( فن كان له ) من اصل الفريضة ( سهم اخذه مضروباً في خمسة وثلاثين فللزوج ثلاثة ) من الاصل يأخذها ( مضروبة فيها ) اي في الخمسة والثلاثين يكون

(١) لأن بين مخرج النصف ، ومخرج الثلث تباین فیضرب ٢ في ٣ بحصل ٦ وهو أصل الفريضة .

(٢) بل هما متباينان فيسقط اعتبار عدد النصيب وهو ٢ .

(٣) وذلك للتباين الحاصل بين عدد كل فريق وعدد نصيبه . ولذلك فالمعتبر هو مراعاة عدد كل فريق مع عدد الفريق الآخر ، واسقاط اعتبار عدد النصيب

(٤) أي يعتبر كل من الخمسة والسبعة الى الآخر . فهما متباينان .

(٥) إذ لا عدد ثالث يفنيها غير الواحد .

(٦) وهذا دليل التباين . إذ يجب ضرب كل عدد في الآخر .

$$(٧) ٣٥ = ٧ \times ٥$$

$$(٨) ٢١٠ = ٦ \times ٣٥$$

(٩) السهام .

( مئة وخمسة (١) ، ولقراية الام ) الخمسة ( سهان ) من اصلها تأخذها ( مضروبين فيها ) اي في الخمسة والثلاثين وذلك سبعون (٢) ( لكل ) واحد منهم ( اربعة عشر ) : خمس السبعين ( ولقراية الاب سهم ) من الاصل ومضروبه فيها (٣) ( خمسة وثلاثون لكل ) واحد منهم ( خمسة ) : سبع المجتمع (٤) .

وما ذكر مثال للمكسر على اكثر من فريق مع التباين (٥) ، لكنه لم ينكسر على الجميع (٦) .

ولو اردت مثالا لانكسارها على الجميع ابدلت الزوج بزوجتين (٧) ، ويصير أصل القريضة اثني عشر : خرج الثلث والرابع ، لانها المجتمع من ضرب احدها في الاخرى ، لتباينها فللزوجتين الربع : ثلاثة (٨) ، وللانوة للام

(١) وهو نصف التركة .

(٢) ثلث التركة .

(٣) أي في الخمسة والثلاثين .

(٤) أي سبع الخمسة والثلاثين .

(٥) بين عدد نصيب كل فريق ، وعدد سهامهم .

(٦) لأن الزوج كان فريقاً أيضاً ولم ينكسر نصيبه على عدده .

(٧) فاجتمع : كلالة الأب السبعة ، وكلالة الأم الخمسة ، والزوجتان . فنصيب

الزوجتين الربع ، ونصيب كلالة الأم الثلث . وبين خرجيهما تباين في ضرب ٣ في ٤ = ١٢

فللزوجتين ربع ذلك : ٣ ينكسر على عددهما ،

ولكلالة الام ثلثه : ٤ ينكسر على عددهم وهي خمسة .

ولكلالة الأب الباقي : ٥ ينكسر على عددهم وهي سبعة .

إذن فانكسر عدد نصيب الجميع على عدد سهامهم .

(٨) لأنها ربع الاثني عشر : أصل القريضة .

الثالث : اربعة (١) ، وللأخوة للاب الباقي وهو خمسة ، ولا وفق بين نصيب كل واحد وعديده (٢) ، والاعداد ايضاً متباينة (٣) ، فتضرب ايها شئت في الآخر ، ثم المرتفع في الباقي (٤) ، ثم المجتمع (٥) في اصل القريضة (٦) فتضرب هنا اثنين (٧) في خمسة (٨) ، ثم المجتمع (٩) في سبعة (١٠) يكون سبعين ، ثم تضرب السبعين في اثني عشر تبلغ ثمانمائة واربعين (١١) .  
فكل من كان له سهم من اثني عشر اخذه مضروباً في سبعين (١٢) .

(١) لأنها ثلث القريضة المذكورة .

(٢) لأن عدد نصيب الزوجتين ثلاثة . وهي لا توافق عددهما ، بل بينهما تباين  
وعدد نصيب كلالة الام اربعة . وهي تباين عدد هم الخمسة .

وعدد نصيب كلالة الأب خمسة ، وهي تباين عددهم السبعة .

(٣) أي بين اعداد كل فريق وآخر ايضاً متباينة ، لأن بين ٧ و ٥ تبايناً ظاهراً

(٤) فتضرب ٧ في ٥ يحصل ٣٥ ثم ٣٥ في ٢ يحصل ٧٠ .

(٥) وهو ٧٠ الحاصل من  $٢ \times ٧ \times ٥$  .

(٦) التي هي ١٢ فيحصل  $١٢ \times ٧٠ = ٨٤٠$  .

(٧) عدد الزوجتين .

(٨) عدد كلالة الام .

(٩) وهو ٣٥ .

(١٠) عدد كلالة الأب .

(١١)  $٨٤٠ = ١٢ \times ٧ \times ٥ \times ٢$  .

(١٢) فقد كان للزوجتين ٣ فتأخذونه مضروباً في ٧٠ =  $٢١٠$  لكل منهما

نصفه :  $١٠٥$  .

وكان لكلالة الأم ٤ فيأخذونه مضروباً في ٧٠ =  $٢٨٠$  وعلمهم خمسة .

فلكل واحد منهم :  $٥٦$  .

ولا يعتبر هنا توافق مضروب الخارج (١) مع اصل المسألة (٢) ،  
ولا عدمه فلا يقال : العشرة توافق الاثني عشر بالنصف فتردها الى نصفها  
ولا السبعون توافق الاثني عشر بالنصف ايضاً .

ولو كان اخوة الأم (٣) ثلاثة صح القرض ايضاً (٤) . لكن هنا (٥)

تضرب اثنين (٦) في ثلاثة (٧) ، ثم (٨)

= وكان لكلالة الأب ٧ فيأخذونه مضروباً في  $70 = 490$  . وعددهم سبعة  
فلكل واحد منهم : ٧٠ .

(١) كالسبعين في المثال المفروض .

(٢) التي هي اثنا عشر في المثال المفروض .

(٣) يعني لو استبدل عدد الاخوة للام في المثال المفروض عن الخمسة الى ثلاثة.

فهناك زوجتان ، وثلاثة من اخوة الأم ، وسبعة من اخوة الأب والقرينة

ايضاً اثنا عشر : مخرج الربع والثلاث .

للزوجتين ٣ تباين عددهما .

ولكلالة الأم ٤ تباين عددهم الثلاثة .

ولكلالة الأب ٥ تباين عددهم السبعة .

فنضرب عدد سهام كل فريق في الآخر :  $42 \times 3 \times 2 = 252$  ثم المجموع في اصل

الفرضية :  $252 \times 12 = 3024$  .

(٤) أي فرض انكسار عدد نصيب كل فريق على عددهم ، فانه كالمثال

السابق بلا فرق في اصل القرض ، وان اختلفا في النتيجة .

(٥) أي في مثال كون أخوة الأم ثلاثة .

(٦) عدد الزوجتين .

(٧) عدد كلالة الأم .

(٨) اي ثم المجموع وهو ٦ .

في سبعة (١) تبلغ اثنين واربعين ، ثم في اصل الفريضة (٢) تبلغ خمسمائة واربعة (٣) ، ومن كان له سهم اخذه مضروباً في اثنين واربعين (٤) . ولا يلتفت الى توافق الاثني عشر (٥) ، والاثنين والاربعين (٦) ، في السلس (٧) .

ومثال المتوافقة (٨) مع الانكسار على اكثر من فريق : ست زوجات - كما يتفق في المريض يطلّق ، ثم يتزوج ويدخل ، ثم يموت قبل الحول (٩) - وثمانية من كلام الام ، وعشرة من كلالة الاب . فالفريضة : اثنا عشر :

(١) عدد كلالة الاب .

(٢) التي هي اثنا عشر .

(٣)  $١٢ \times ٤٢ = ٥٠٤$  .

(٤) فلزوجتين كان ٣ فتأخذانه مضروباً في  $٤٢ = ١٢٦$  لكل واحدة منها نصفه : ٦٣ .

ولكلالة الام كان ٤ فيأخذونه مضروباً في  $٤٢ = ١٦٨$  وعلدهم ٣ فلكل واحد منهم : ٥٦ .

ولكلالة الاب كان ٥ فيأخذونه مضروباً في  $٤٢ = ٢١٠$  وعلدهم ٧ فلكل واحد منهم : ٣٠ .

(٥) التي هي أصل الفريضة .

(٦) مضروب المخارج .

(٧) حيث ان العدد العادلها هو ٦ : فخرج السلس .

(٨) اي ما كان بين عدد النصيب وعدد الفريق توافق . وكان ينكسر عدد النصيب على عدد الفريق .

(٩) لأن مطلقة المريض الذي يموت قبل مضي حوله عن تاريخ الطلاق تكون بحكم الزوجة .

مخرج الربيع (١) والثلاث (٢) . للزوجات ثلاثة (٣) وتوافق عددهن بالثلث (٤) ولكلالة الأم اربعة (٥) وتوافق عددهن بالربيع (٦) ولكلالة الاب خمسة توافق عددهم بالخمس (٧) . فترد كلامن الزوجات والاخوة من الطرفين (٨) الى اثنين (٩) ، لانهما (١٠) ثلث الاول (١١) ، وربيع الثاني (١٢) ، وخمس

(١) فرض الزوجات .

(٢) فرض كلاله الأم .

(٣) ربيع القريضة .

(٤) لأن عددهن ٦ . فيكون بينه وبين عدد نصيبيهن وهو ٣ توافق بالمعنى الأعم . وبما أن العدد الذي بعدهما هو ٣ وهو مخرج الثلث ، فالتوافق بينهما اذن بالثلث .

(٥) ثلث القريضة .

(٦) لأن عددهم ٨ وهو يوافق عدد نصيبيهم وهو ٤ بالربيع لأن العادلها مخرج الربيع ، لكن التوافق هنا ايضاً بمعناه الأعم .

(٧) لأن عددهم ١٠ وهو يوافق عدد النصيب: ٥ بالخمس ، لأن ٥ العادلها مخرج الخمس . والتوافق بالمعنى الأعم .

(٨) اي من الأب ومن الأم .

(٩) يعني يستبدل عن عدد الزوجات الست الى العدد ٢ ، لانه وفق الست أي ثلثه وكذا يستبدل عن عدد كلاله الأم الثمانية الى العدد ٢ ، لأنه وفق الثمانية اي ربعها . وكذلك عن عدد كلاله الاب العشرة الى العدد ٢ لأنه وفق العشرة أي خمسها .

(١٠) اي العدد اثنين .

(١١) أي ثلث الستة .

(١٢) اي ربيع الثمانية .



الثالث (١) فتتأهل الاعداد (٢) فيجتزى باثنين فتضربها في اثني عشر (٣) تبلغ اربعة وعشرين . فن كان له سهم أخذه مضروباً في اثنين . فلزوجات ستة (٤) ولاخوة الام ثمانية (٥) ، ولاخوة الاب عشرة (٦) . لكل سهم (٧) ومثال المثالثة (٨) : ثلاث اخوة من اب . ومثلهم من ام . اصل الفريضة ثلاثة (٩) والنسبة بين النصيب والعدد مباينة (١٠) . والعددان مناثلاثان

(١) أي خمس العشرة .

(٢) أي الاعداد المستبدلة في الزوجات ، وكلالة الام ، وكلالة الاب .

(٣) أصل الفريضة .

(٤) لأن سهمين كان ٣ فيأخذونه مضروباً في ٢ = ٦ .

(٥) لأن سهمهم كان ٤ فيأخذونه مضروباً في ٢ = ٨ .

(٦) لأن سهمهم كان ٥ فيأخذونه مضروباً في ٢ = ١٠ .

(٧) أي أن السهام عند ذلك اصبحت على قدر الرؤس فيأخذ كل رأس من كل فريق سهماً . حيث الزوجات كن ستاً واصبحت سهامهن ايضاً ستاً . كما ان عدد كلالة الام ثمانية وسهامهم ايضاً ثمانية . كذلك عدد كلالة الاب عشرة وسهامهم ايضاً عشرة .

(٨) أي التماثل بين عدد كل فريق مع عدد الفريق الآخر .

(٩) لأن لكلالة الام الثلث ، والباقي لكلالة الاب . فيجب تقسيم التركة

أثلاثاً . ثلث واحد لكلالة الام ، وثلثان لكلالة الاب .

(١٠) لأن عدد كلالسة الام ٣ ونصيبهم ١ . وكذلك عدد كلالة الاب ٣

ونصيبهم ٢ ، فبين عدد كل فريق وعدد نصيبه تباين اذن يسقط اعتبار عدد النصيب . ويكون الاعتبار بعدد الفريق فقط .

وبين عدد فريق كلالة الام ، وعدد فريق كلالة الاب تماثل ، فيكتفى باحد

العددين . فيضرب في أصل الفريضة التي هي ٣ .

ومضروب ٣ في ٣ = ٩ .

فيمتدّى بضرب احدهما في اصل الفريضة (١) تصير تسعة (٢) .  
ومثال المتداخلة بين الاعداد (٣) كما ذكر (٤) ، الا أن اخوة الام  
سنة فتمتدّى بها وتضربها في اصل الفريضة (٥) تبلغ ثمانية عشر (٦) .  
وقد لا تكون متداخلة ثم تول اليه (٧) كاربع زوجات وستة اخوة (٨)

(١) التي هي ثلاثة .

(٢)  $3 \times 3 = 9$  . فن كان له سهم يأخذه مضروباً في ٣ . فلكلالة الام  
كان ١ يأخذونه مضروباً في  $3 = 3 \times 1 = 3$  ، ولكلالة الاب كان ٢ يأخذونه  
مضروباً في  $3 = 3 \times 2 = 6$  فيأخذ كل واحد من كلاله الام سهماً . وكل واحد  
من كلاله الاب سهمين :

(٣) اي اعداد كل فريق وفريق آخر .

(٤) أي صورة اجتماع الكلالتين : كلاله الام . وكلاله الاب . لكن عدد  
كلاله الام هنا ٦ ، وعدد كلاله الاب ٣ .

(٥) يعني نعمل كما عملنا في السابق . من أن نصيب كل فريق ببيان عددهم ،  
فيستقط اعتبار النصيب ، ويبقى اعتبار العدد . لكن عدد فريق كلاله الأب داخل  
في عدد فريق كلاله الام . فيكفى بالثاني . فيضرب في أصل الفريضة التي هي  
ثلاثة بحصل ثمانية عشر  $3 \times 6 = 18$  .

(٦) لكلاله الام ثلثها : ٦ ينقسم عليهم كل واحد سهم .

ولكلاله الاب ثلثاها : ١٢ ينقسم عليهم كل واحد اربعة .

(٧) اي الى التداخل .

(٨) للأب . فالورثة هنا فريقان : فريق الزوجات الاربع . ونصيبهن الربع  
وفريق الاخوة الست . ونصيبهم ما بقي وهي ثلاثة ارباع . فالفريضة من اربع .  
واحد للزوجات ، وثلاث للاخوة . فينكسر عدد النصيب على الفريقين جميعاً .  
لكن اعتبار عدد النصيب ساقط في طرف فريق الزوجات ، لأنه مبين مع علمه =

أصلُ الفريضة اربعة : مخرج الربع ، ينكسر على الفريقين (١) ، وعدد الاخوة يوافق نصيبهم بالثلث (٢) فتردُّهم الى اثنين (٣) . وعدد الزوجات تبين نصيبهن فتبقيهن بمالتن . فيدخل ما بقي من عدد الاخوة (٤) في عددهن (٥) فتجزى به (٦) وتضربه في الاربعة (٧) يكون ستة عشر (٨) . وبما ذكرناه من الامثلة يظهر حكم ما لو كان لبعضها وفق دون الباقي ، او بعضها متائل ، او متداخل دون بعض .

( الثانية عشرة - ان تقصر الفريضة عن السهام ) وانما تقصر (٩) ،

= أما عدد التصيب في طرف الاخوة فيتوافق مع عددهم بالثلث : فيستبدل من عددهم الست ثلثه وهو العدد ٢ .

اذن فالعدد في طرف الزوجات ٤ ، وفي طرف الاخوة ٢ ، والثاني داخل في الاول فيكتفي بعدد الاربعة ويضرب في أصل الفريضة التي هي - ايضاً - اربعة ، تصير  $١٦ = ٤ \times ٤$  .

فلم يكن بين العددين تداخل ابتداءً ، لكنه آل الى ذلك أخيراً .

(١) لأن للزوجات واحداً ينكسر على عددهن الأربع ، وللأخوة ثلاثاً

ينكسر على عددهم الست .

(٢) توافقاً بالمعنى الأصم .

(٣) ثلث عددهم الست .

(٤) وهو العدد « ٢ » .

(٥) الذي هو « ٤ » .

(٦) أي بالعدد « ٤ » .

(٧) أصل الفريضة .

(٨)  $١٦ = ٤ \times ٤$  .

(٩) يعني لا يتصور القصور مع عدم أحد الزوجين .

( بدخول احد الزوجين ) كبتين وابوين مع احد الزوجين (١) ، وبنتين واحد الابوين مع الزوج (٢) ، واختين لاب واختين لام مع احد الزوجين (٣) .

(١) فان للبنتين الثلثين ، وللابوين السدسين ، وللزوج الربع . فزادت السهام

$$\text{على الفريضة بربع : } \frac{3}{12} = \frac{1}{4} + \frac{2}{6} + \frac{2}{3}$$

$$1 \frac{1}{4} = 1 \frac{3}{12} = \frac{15}{12} =$$

ولو استبدلنا الزوجة بالزوج لزادت بثمن :

$$1 \frac{1}{8} = 1 \frac{3}{24} = \frac{27}{24} = \frac{3+8+16}{24} = \frac{1}{8} + \frac{2}{6} + \frac{2}{3}$$

(٢) فان للبنتين الثلثين ، ولأحد الابوين السدس ، وللزوج الربع . فقد زادت

السهام على الفريضة بنصف سدس .

$$1 \frac{1}{12} = \frac{13}{12} = \frac{3+2+8}{12} = \frac{1}{4} + \frac{1}{6} + \frac{2}{3}$$

(٣) فان للاختين لاب الثلثين ، وللاختين لام الثلث ، ولأحد الزوجين

الربع أو النصف . وهذا يزيد على المال بربع أو بنصف :

$$\text{الزيادة بالربع : } \frac{15}{12} = \frac{3+4+8}{12} = \frac{1}{4} + \frac{1}{3} + \frac{2}{3}$$

=

$$1 \frac{1}{4} = 1 \frac{3}{12} =$$

وهذه مسألة العول (١) ( فيدخل النقص على البنت والبنات ) ان اتفقن (٢)  
 ( وعلى قرابة الاب من الاخوات (٣) ، لا على الجميع . وقد تقدم ) .  
 وهذه العبارة اجود مما سلف حيث لم يذكر الاب فيمن يدخل عليه النقص :  
 (الثالثة عشرة - ان تزيد) الفريضة ( على السهام ) كما لو خلفت بنتا  
 واحدة (٤) . او بنات (٥) او اختا (٦) او اخوات (٧) او بنتاً وابوين (٨) .

$$= \text{الزيادة بالنصف} : \frac{1}{4} + \frac{1}{3} + \frac{2}{3} = \frac{3+2+4}{6} = \frac{9}{6} = 1 \frac{1}{2} = 1 \frac{3}{2} =$$

(١) الممتنعة عندنا . وقد مرت في ص ٨٦ - ٩٤ .  
 (٢) كما مر عند الهامش ١ - ص ٢٥٠ . فيأخذ أحد الزوجين نصيبه الكامل . وكذا الابوان . والباقي للبنات ، أو البنت مهما بلغ . فثلاثا في الفرض الاول يأخذ الزوج الربع كاملا ، ويأخذ الابوان السبعين ، والباقي وهو سدسان ونصف للبنات فقد نقص سهمهن بسدس ونصف سدس .  
 (٣) كما في الهامش رقم ٣ ص ٢٥٠ . فيأخذ أحد الزوجين نصيبه الكامل . وكذا كلالة الام تأخذ نصيبها الكامل . والباقي لكلالة الاب مهما بلغ . فثلاثا في الفرض الاخير يأخذ الزوج سهمه الكامل وهو النصف ، وتأخذ كلالة الام سهمها الكامل وهو الثلث . والباقي وهو سدس واحد يكون لكلالة الاب . فقد نقص سهمهن بثلاثة أسداس .

- (٤) فان لها النصف . فتزيد الفريضة بالنصف الباقي .  
 (٥) فان لمن الثلثين . فتزيد الفريضة بالثلث الباقي .  
 (٦) فان لها النصف . فتزيد الفريضة بالنصف الباقي .  
 (٧) فان لمن الثلثين . فتزيد الفريضة بالثلث الباقي .  
 (٨) فان لها النصف ، وللأبوين السبعين . فتزيد الفريضة بسدس .

او احدهما (١). او بنات واحدها (٢). ( فيرد الزائد على ذوي السهام (٣)  
عدا الزوج والزوجة (٤) والام مع الاخوة (٥) ، اما مع علمهم (٦)  
فيرد عليها .

( او يجتمع ذو سببين ) (٧) كالاخت من الابوين ( مع ذي سبب  
واحد ) كالإخوة من الام فيختص الرد بذوي السببين ( كما مر ) (٨)  
ولا شيء عندنا للعصبة ، بل في فيه التراب (٩) .

( الرابعة عشرة - في المناسخات ) (١٠) وتتحقق بان يموت شخص ،

(١) يعني بنتاً وأحد الابوين . فلها النصف ولاحد الابوين السدس ،  
والزائد سدسان .

(٢) فان لمن الثلثين ، ولاحد الابوين السدس . والزائد سدس .

(٣) من البنت . والبنات . والاخت . والاخوات . والابوين .

(٤) إذا كان هناك وارث غيرهما ،

(٥) مع وجود الاب ، فان القاضل يرد على الاب دونها .

(٦) أي علم الاخوة .

(٧) أي من يموت الى الميت بسببين : سبب الاب وسبب الام .

(٨) في الفصل الثاني ص ٧٩ و ٨١ .

(٩) كما ورد في الحديث . راجع الوسائل ج ١٧ ص ٤٣١ الحديث ١ .

(١٠) المناسخة: مفاعلة من النسخ وهو النقل والتحويل . تقول : نسخت

الكتاب : إذا نقلته من نسخة الى أخرى . قال الشهيد الثاني رحمه الله : سميت هذه

المسائل بالمناسخات ، لان الأنصاء تنسخ بموت الميت الثاني ، وتنقل من عدد

الى عدد آخر .

والمراد بالمناسخات هنا : ان يموت انسان وقبل ان تقسم تركته يموت بعض

ورثته ، فعند ذلك يتعلق الغرض بقسمة القرىضتين من أصل واحد ، فتتسخ القرىضة =

ثم يموت احد ورثائه قبل قسمة تركته ، فإنه يعتبر حينئذ قسمة القرىضتين من اصل واحد ، لو طلب ذلك (١) ، فإن اتحد الوارث والاستحقاق (٢) كاخوة ستة (٣) واخوات ست (٤) لميت ، فأت بعده احد الاخوة ، ثم إحدى الاخوات ، وهكذا ، حتى بقي اخ واخت (٥) فالجميع بينها اثلاثا (٦) ، = الاولى ، بفريضة أخرى شاملة لورثة هذا الميت الثاني أيضاً . كما يأتي توضيحه .

(١) أي لو اريد ذلك وإلا فلا .

(٢) المراد باتحاد الوارث : أن يكون وارث الميت الثاني هو الوارث للميت

الاول ، لا غيره .

والمراد باتحاد الاستحقاق : أن تكون جهة ارثه من الميت الثاني نفس الجهة

التي يرث بها من الميت الاول . كالأخوة مثلا .

ففي المثال المقروض : الإخوة الستة وكذا الاخوات الست يرثون أباهم

الميت بالأخوة ، ثم إذا مات أحد هؤلاء ، فإن البقية يرثونه أيضاً بنفس السبب .

فاتحد الوارث والاستحقاق .

(٣) في نسخة : « ثلاثة » .

(٤) في نسخة : « ثلاث » .

(٥) فلتفرض ان الميت الاول ترك تسعين ديناراً . فستون منها للأخوة الستة

كل واحد عشرة . وثلاثون للأخوات الست ، كل واحدة خمسة .

فاذا مات أخ وأخت . فحصة هذين وهي خمسة عشر ترجع الى البقية ، فزيد

على سهام البقية : الرجال كل واحد ديناران . والنساء كل واحدة دينار ، ثم إذا مات

أخ وأخت آخران وهكذا الى أن يبقى أخ واحد وأخت واحدة . فجميع المال

يكون للأخيرين : « ٦٠ » للآخ و « ٣٠ » للآخت .

وهذا مثال لاتحاد الوارث والاستحقاق .

(٦) ثلاثان للآخ . وثلاث للآخت .

ان تقربوا بالاب ، وبالسوية (١) ان تقربوا بالام .  
وان اختلف الوارث خاصة ، كما لو ترك الاول (٢) ابنين ، ثم مات  
احدهما وترك ابناً (٣) فان جهة الاستحقاق في الفريضة واحدة وهي البنوة  
لكن الوارث يختلف .  
او الاستحقاق خاصة (٤) كما لو مات رجل وترك ثلاثة اولاد ،  
ثم مات احد الاولاد ولم يترك غير اخويه . فان الوارث فيها واحد (٥)  
لكن جهة الاستحقاق مختلفة (٦) .  
او اختلفا معاً (٧) فقد تحتاج المسألة الى عمل آخر غير ما احتاجت

(١) كل واحد نصف المال :  $\frac{٩}{٢} = ٤٥$  .

(٢) اي الميت الاول .

(٣) فلو فرضنا أن الميت الاول ترك مائة دينار . فهي بين ولديه : لكل  
واحد خمسون . فاذا مات أحد الولدين وترك ابناً ، فإن سهمه يرثه هذا الابن : أي  
الخمسين فنصف التركة للابن ، ونصفه الآخر لابن الابن .  
وهذا مثال لاتحاد جهة الاستحقاق وهي البنوة . لكن الوارث للميت الاول  
غير الوارث للميت الثاني .

(٤) اي اختلفت جهة الاستحقاق ، دون الوارث .

(٥) فان الاخوين الباقيين كما أنها الوارثان للميت الاول كذلك يكونان  
وارثين للميت الثاني .

(٦) فإن ارثها للاول بالبنوة . وارثها للثاني بالأخوة .

(٧) كما لو مات رجل ولم يترك سوى أخوين ، ثم مات أحد الاخوين  
وترك ابنين فكما ان الوارث يختلف . كذلك تختلف جهة الارث ، فإنها الاخوة  
اولا ، والبنوة ثانياً .



اليه الاولى (١) وقد لا تحتاج (٢) .

وتفصيله ان نقول : ( لومات بعض الورثة قبل قسمة التركة )  
 الاولى ( صححنا الاولى ، فان نهض نصيب الميت الثاني بالقسمة على وراثته )  
 من غير كسر ( صحت المسألتان من المسألة الاولى ) كزوجة ماتت عن ابن  
 وبنت بعد زوجها وخلف معها ابنا وبنتاً (٣) ، فالفريضة الاولى اربعة  
 وعشرون (٤)

(١) فان العمل قبل موت هذا الأخ كان هو تقسيم المال الى نصفين . أما  
 العمل بعد موته فيحتاج الى تربيع المال : سهمان للاخ الموجود ، وسهمان لولدي الأخ  
 الميت الثاني لكل واحد سهم واحد .

(٢) كما لومات رجل وترك ابنين ، ثم مات أحد الابنين وترك ابناً واحداً .  
 فان المال بين الولد للصلب وولد الولد نصفان . كما كان بين الولدين قبل موت أحدهما  
 أيضاً نصفين .

(٣) يعني مات أولاً الزوج وترك زوجة وابناً وبنتاً ، ثم ماتت الزوجة بعده  
 ولم يكن لها وارث سوى ابن وبنت أيضاً .

فالفریضة قبل موت الزوجة ٢٤ ، لأن الفريضة كانت ٨ مخرج الثمن ، لكن  
 الباقي وهو ٧/٨ لا يقبل التقسيم على الابن والبنت ، لأن الاول يستحق ضعف الأخيرة  
 فيخرج نصيبها ٣ ، ضربناها في ٨ ، يحصل ٢٤ ، للزوجة ٣ منها وللابن ١٤  
 وللبنت ٧ .

ولما ماتت الزوجة وكان وارثها أيضاً ابناً وبنتاً . فقد ورث الابن اثنين  
 من سهمها ، والبنت سهماً واحداً . فاعتدل التقسيم وكانت الفريضة الاولى كافية  
 للتقسيم للفريضة الثانية .

(٤) مضروب سهام الابن والبنت التي هي ٣ . في مخرج نصيب الزوجة  
 الذي هو ٨ يساوي ٢٤ = ٨ × ٣

ونصيب الزوجة منها ثلاثة تصحح على ولديها (١) وهنا الوارث والاستحقاق مختلف (٢) وكزوج مع أربع أخوة لاب ، ثم يموت الزوج عن ابن وبنين (٣) أو أربعة بنين فتصح المسألتان (٤) من الأولى وهي ثمانية (٥) .

(وان لم ينهض ) نصيب الثاني (٦) بفريضة فانظر النسبة بين نصيب الميت الثاني وسهام ورثته ، فان كان بينهما وفق ( فاضرب وفق

(١) لأن الابن يأخذ اثنين ، والبنت واحداً .

(٢) لأن المفروض أن الابن والبنت الذين للزوج غير الابن والبنت الذين للزوجة . فالوارث في الفريضة الأولى غير الوارث في الفريضة الثانية .

وكذا جهة الاستحقاق في الفريضة الأولى هي البنوة للرجل . أما في الفريضة الثانية فهي البنوة للمرأة ( كلنا ! وفيه تأمل واضح ) .

(٣) مخرج نصيب الزوج اثنان . لأنه يستحق النصف . والنصف الباقي ينكسر على الأخوة الأربع أرباعاً . فتضرب ٤ مخرج سهام الأخوة في ٢ مخرج نصيب الزوج يحصل ٨ : ٤ × ٢ .

للزوج نصف ذلك :  $\frac{8}{2} = 4$  .

وللأخوة الباقي : ٤ . لكل واحد واحد .

فاذا مات الزوج وخلف ابناً وبنين . فبما أنه كان قد ورث أربعة أسهم . فاثنتان منها لابنه ، ولكل واحدة من بنتيه سهم . فاعتدلت الفريضة الأولى للوفاء بالفريضة الثانية .

وكذا لو خلف الزوج أربعة بنين . فان لكل واحد منهم سهم من أسهمه الأربعة

(٤) أي الفريضتان : الأولى والثانية .

(٥) مضروب مخرج نصيب الزوج : ٢ في مخرج نصيب الأخوة : ٤ =

$8 = 4 \times 2$  .

(٦) أي الوارث الثاني .

بين نصيبه وسهام ورثته ( من الفريضة (١) لا من النصيب ( في المسألة الأولى فما بلغ صحت منه ( مثل ابوين وابن ثم يموت الابن ويترك ابنتين وبنتين فالفريضة الأولى ستة (٢) ونصيب الابن منها أربعة ، وسهام ورثته ستة (٣) توافق نصيبهم بالنصف (٤) فتضرب ثلاثة : وفق الفريضة الثانية في ستة (٥) تبلغ ثمانية عشر (٦) ومنها تصح الفريضتان (٧) .

وكلخوين من أمّ ، ومثلهما من أب وزوج ، (٨) . مات الزوج عن ابن

(١) حال من الوقف . أي المعتبر في الضرب في أصل المسألة الأولى هو الجزء الوقفي من الفريضة الثانية أي نصف السهام الستة في المثال الآتي - لان نصف النصيب .  
(٢) مخرج نصيب الأبوين وهو « السلمان » . فالفريضة ينقسم الى ستة أسهم : سهان للأبوين ، وأربعة أسهم للابن .

(٣) لأن ورثته عبارة عن ابنتين وبنتين . فلابنتين سهان كل واحدة سهم . وللابنتين أربعة كل واحد اثنان : ضعف الاثني . فهذه ستة أسهم .

(٤) أي الستة التي هي سهام هذه الأولاد . توافق ما خلف أبوهم لهم من النصيب وهي الأربعة . والتوافق بالنصف . فتضرب وفق الفريضة الثانية أي نصف السهام في أصل الفريضة الأولى التي هي ستة . فتضرب ٣ في ٦ يحصل ١٨ .  
(٥) التي هي الفريضة الأولى .

$$(٦) ١٨ = ٦ \times ٣ .$$

(٧) حيث للأبوين منها سلماها ٦ . وللأولاد الباقي : ١٢ . لكل ولد ذكر ٤ ، ولكل انثى ٢ :

$$١٨ = ٢ + ٢ + ٤ + ٤ + ٦ .$$

(٨) الفريضة حينئذ من اثني عشر : مخرج نصيب الزوج الذي هو النصف ، ونصيب كلالة الأم الذي هو الثلث . بعد ضرب أحدهما في الآخر ، ثم المجتمع في اثنين لوجوب إنكسار سهم الأخوين للاب الى اثنين .

وبنتين (١) فالقريضة الاولى اثنا عشر : مخرج النصف (٢) والثالث (٣) ، ثم مضروبه (٤) في اثنين (٥) لانكسارها (٦) على فريق واحد وهو الاخوان للاب ، وبين نصيب الزوج منها (٧) وهو ستة وقريضته (٨) وهي اربعة (٩) توافق بالنصف (١٠) ، فتضرب الوفق من القريضة (١١) وهو اثنان ، في اثني عشر (١٢) تبلغ اربعة وعشرين .

$$= ٢ \times ٣ \times ٢ = ١٢ .$$

وهذه هي القريضة الاولى .

(١) القريضة لها من أربعة : اثنان للابن ، ولكل واحدة من البنين واحد .  
فالقريضة الثانية أربعة .

(٢) نصيب الزوج .

(٣) نصيب كلاله الام .

(٤) أي مضروب مخرج النصف والثالث الذي هو  $١٦ = ٢ \times ٣$  .

(٥) عدد الاخوة من كلاله الأب حيث نحتاج الى انكسار الباقي على عددهما

(٦) أي القريضة التي هي ستة . فان نصفها : ٣ للزوج ، وثلاثها : ٢ لكلاله

الام . وبين واحد . فينكسر على كلاله الأب وعددهم : اثنان فتضرب عددهم في أصل القريضة يحصل اثنا عشر :  $١٢ = ٦ \times ٢$  فللزوج منها : ٦ ، ولكلاله الام : ٤ ، ولكلاله الاب : ٢ .

(٧) أي من القريضة الاولى التي هي اثنا عشر .

(٨) أي قريضة ورثته الذين هم عبارة عن ابن وبنتين وهي القريضة الثانية .

(٩) اثنان للابن . ولكل واحدة من البنين واحد .

(١٠) لأن بين ٦ و٤ توافق بالنصف : مخرج العدد ٢ الذي يعدّهما .

(١١) قريضة ورثة الزوج التي هي أربعة . فان وقفها أي نصفها اثنان .

(١٢) أصل القريضة . أي القريضة الاولى .

ومنها تصح القريضتان (١) .

( ولو لم يكن ) بين نصيب الثاني ومساهمه ( وفق ضربت المسألة الثانية (٢) في الاولى ) فما ارتفع صحت منه المسألتان . كما لو كان وريثة الابن في المثال الاول (٣) ابنين وبنات ، فان مساهمهم حيثخذ خمسة تباين نصيب مورثهم (٤) فتضرب خمسة في ستة (٥) تبلغ ثلاثين (٦) .  
وكذا لو كان وريثة الزوج في المسألة الثانية ابنين وبنات فتضرب خمسة في اثني عشر .

( ولو ) كانت المناسخت اكثر من فريضتين ، بأن ( مات بعض

(١) فان للزوج المتوفى نصفها وهي اثنا عشر . وذلك وافٍ للفريضة الثانية أيضاً . حيث إن للولد ٦ ، ولكل واحدة من البنتين ٣ .  
والنصف الآخر للاخوة : ثلثه لكلالة الأم : ٤ ، لكل منها اثنان . وثلثاه لكلالة الاب ٨ لكل واحد منها اربعة .

(٢) أي الفريضة الثانية ضربتها بنفسها في نفس الفريضة الاولى .  
(٣) وهو ما إذا خلف الميت ابوين وابنا . يموت الابن . لكن يخلف الابن ابنين وبنات . فساهم هؤلاء خمسة . ونصيب أيهم كان اربعة . وبين ٥ و٤ تباين .  
(٤) أي أيهم الذي هو ابن الميت الأول . فان نصيبه من الفريضة الاولى اربعة .

(٥) التي هي الفريضة الاولى :  $6 \times 5 = 30$  .  
(٦) ومنها تصح القريضتان : لابي الميت الاول سلعها : ١٠ ، ولبنات الابن خمس الباقي : ٤ ولكل واحد من ابنيه : ٨ .  
 $30 = 4 + 8 + 8 + 10$

وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الثَّانِي ( قبل القسمة (١) او بعضُ ورثة الاول (٢) ، فان اقسَم نصيب الثالث (٣) على ورثته بصحة والا ( عملت فيه كما عملت في المرتبة الاولى (٤) وهكذا ) لو فرض كثرة التناسخ فان العمل واحد .

(١) كما لو مات رجل وترك ابنين وبنتاً ، ثم مات أحد الابنين وترك ابنين ، ثم مات أحد هذين الابنين وترك ابناً واحداً .

فالفريضة الاولى من خمسة : اثنان لأحد الابنين ، واثنان للآخر . وواحد للبنت ثم بعد موت أحد الابنين وتركه ابنين يجب توزيع نصيبه عليهما . وبما انها اثنان . ونصيب أبيهما ايضاً سهان . فان الفريضة تفي بالفريضة الثانية .

ثم إذا مات أحد هذين وترك ابناً . فسهمة ينتقل الى ابنته بلا حاجة الى عمل آخر فالفريضة الاولى كما أنها وقت بالفريضة الثانية ، كذلك وقت بالفريضة الثانية (٢) ففي المثال المتقدم إذا مات الابن الآخر للميت الاول وترك ابناً . فان نصيبه وهو سهان يفي بالتقسيم على ولديه الاثنين . كما كان في موت أخيه وتركه ولدين . (٣) أي نصيب الميت الثالث . كما في المثال الاول .

(٤) من ملاحظة النسبة . والضرب في الفريضة الاولى . . . الخ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( انتهى الجزء الثامن وبليه الجزء التاسع ) انشاء الله تعالى اوله ( كتاب الحدود ) .

تمت بعون الله عز وجل - مقابلة الكتاب . وتصحيحه واستخراج احاديثه . والتعليق عليه حسب الحاجة وال لزوم بقدر الوسع والامكان في ليلة الثلاثاء السابع من شهر محرم الحرام ١٣٨٩ في هـو مكتبة ( جامعة التجف الدينية ) العامرة حتى ظهور ( الحجة البالغة ) عجل الله تعالى له الفرج واني لأرى هذه الافاضات كلها من بركات صاحب هذا القبر المقدس ( العلوى ) على من حل فيه آلاف التحية والثناء .

فشكراً لك يا ألهى على نعمك وآلائك ، ونسألك التوفيق لاتمام الجزء الاخير وبقية المشروعات الخيرية الدينية النافعة انك ولي ذلك والقادر عليه .

عبدك

السيد محمد كلاتر





## الفهرس



فهرس الجزء الثامن  
من كتاب ( اللمعة الدمشقية )

الموضوع	الصفحة
( كتاب الارث )	١١
اشتقاق الارث	١١
تعريف الارث	١١
فصول الارث	١٥
( الاول ) في الموجبات والموانع	١٥
( الارث )	١٦
ظاهرة اجتماعية طبيعية	
النسب والسبب يوجبان الارث	٢٠
للسبب ثلاث طبقات	٢٣
( الاولى ) الآباء والاولاد	٢٣
( الثانية ) الإخوة والأجداد	٢٣
( الثالثة ) الاعمام والاخوال	٢٣
موانع الإرث	٢٥
الاول - الكفر	٢٦
الثاني - القتل	٣١
ويرث الدية كل مناصب ومساب	٣٦

الموضوع	الصفحة
الثالث - الرقية	٢٨
الرابع - اللعان	٤٥
الخامس - الحمل	٤٦
السادس - الغيبة المتقطعة	٤٩
• • •	
حواجب الارث	٥١
الحجب عن اصل الارث	٥١
مسألة اجتماع ابن العم للابوين مع العم للاب .	٥٤
الحجب عن بعض الارث	٥٨
الاخوة تحجب الام بشروط خمسة	٦٢
• • •	
الفصل الثاني في السهام المقدرة :	٦٥
الاول : النصف	٦٥
الثاني : الربع	٦٥
الثالث الثمن	٦٦
الرابع الثلثان	٦٦
الخامس : الثلث	٦٦
السادس : السدس	٦٦
في بيان أهل هذه السهام الستة وهم خمسة عشر صنفاً	٦٧
صور اجتماع السهام الثنائية وهي ستة وثلاثون .	٧٠
الصور الممتنعة وهي ثمان	٧٢

الموضوع	الصفحة
الصور الواقعة وهي ثلاث عشرة	٧٥
لا ميراث للعصبة	٧٩
على من يرد فاضل القرينة ؟	٨١
تفصيل الرد على الزوجة	٨٢
لا عول في الفرائض	٨٦
على من يدخل النقص ؟	٨٧
مسائل خمس :	٩٤
الاولى : في ارث الأيوين	٩٤
الثانية : في ارث الاولاد	٩٥
الثالثة : في ارث اولاد الاولاد	١٠٢
الرابعة : في الحبوقة	١٠٧
الخامسة : في طعمة الاجداد	١٢٢
* * *	
القول في ميراث الاجداد والإخوة وفيه مسائل	١٢٦
الاولى : الاجداد وحدهم	١٢٦
الثانية : الأخت ، او الأخوات	١٢٧
الثالثة : الإخوة والأخوات للام	١٢٧
الرابعة : الأخوة من الكلالات الثلاث	١٢٧
الخامسة : اجتماع الأخت للايوين مع كلالاة الام	١٢٨
السادسة اجتماع الأخت للاب مع كلالاة الام	١٢٩
السابعة : تقوم كلالاة الاب مقام كلالاة الايوين عند عدمهم	١٣٢
الثامنة : اجتماع الإخوة والاجداد	١٣٣

الموضوع	ج ٨	( اللمعة الدمشقية )
التاسعة : الجد - وإن علا - يقاسم الإخوة	١٣٧	
وإنما يمنع الجد الاعلا الجد الأدنى ، وكذا يمنع الأخ لابن		
الاخ مطلقا	١٣٨	
العاشرة : اجتماع الزوج او الزوجة مع الاجداد او الاخوة		
للميت	١٣٩	
الحادية عشرة : لو ترك ثمانية أجداد .	١٤٢	
الثانية عشرة : اولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم عند		
علمهم . ويأخذ كل نصيب من يتقرب به .	١٥١	
القول في ميراث الاعمام والاخوان واولادهم وفيه		
مسائل :	١٥٣	
الاولى : الاعمام والعلمات	١٥٣	
الثانية : اجتماع العم للام مع العم للأبوين ، او للاب	١٥٣	
الثالثة : الاخوال والخالات	١٥٤	
الرابعة : اجتماع الاعمام والاخوان	١٥٥	
الخامسة : اجتماع الزوج او الزوجة مع الاعمام والاخوان	١٥٧	
السادسة : عمومة الميت وعماته ، وخوئلته وخالاته اولى من عمومة		
ابيه وعمات ابيه ، وخوئله ابيه وخالات ابيه وكذا من عمومة		
امه وعماتها وخوئلته وخالاتها	١٦١	
يقوم اعمام الاب واخوانه مع اعمام واخوان الميت عند		
علمهم	١٦١	
السابعة : اولاد الاعمام والاخوان يقومون مقام آبائهم		
عند علمهم	١٦٥	

الموضوع	الصفحة
الثامنة : لا يرث الأب بعد مع وجود الأقرب في الأعمام	
والأخوال	١٦٧
التاسعة : من له سببان يرث بهما	١٦٩
• • •	
القول في ميراث الأزواج	١٧١
الزوجان بتوارثان ويصاحبان جميع الوراث	١٧١
الطلاق الرجعي لا يمنع الارث	١٧٢
يمنع الزوجه غير ذات الولد من الارض عينا وقيمة .	
ومن الآلات عينا، لا قيمة	١٧٢
لو طلق ذو الأربع إحداهن وتزوج بأخرى	١٧٧
الفصل الثالث في الولاء	١٨١
ولاء الإعناق . المولى المعتق يرث عتيقه بشروط	١٨١
ومع عدم المولى المنعم فالولاء لأولاده الذكور . السطر وفي الأولاد	
الاناث إشكال وكلام	١٨٣
ومع عدم الأولاد يرثه اخوة المولى واخواته من الاب	
وفي ارث المتخرب بالام نظر	١٨٧
ومع عدم قرابة المولى يرثه مولى المولى	١٨٨
ولاء ضمان الجيرة	١٨٨
ولاء الامامة	١٨٩
الفصل الرابع في التوايع وفيه مسائل :	١٩١
الاولى : في ميراث الخنثى	١٩١
علام ثم تشخيص ذكوريته وانوثيته	١٩١

الموضوع	الصفحة
كيفية إرث الخنثى المشكل	١٩٢
ضابط باب الخنثائي	١٩٨
الثانية : من ليس له فرج يورث بالقرعة	٢٠٥
من له رأسان وبدنان على حق واحد	٢٠٦
الثالثة : الحمل يورث اذا انفصل حياً	٢٠٩
الرابعة : دية الجنين يرثها ابواه ومن يتقرب بها	٢١١
الخامسة : ولد الملاعنة ترثه أمه ومن تقرب بها . وزوجته	
دون ابيه	٢١١
السادسة : ولد الزنا يرثه ولده وزوجته ، لا ابواه ، ولا	
من يتقرب بها	٢١٢
السابعة : لا عبرة بالتبني من النسب عند السلطان	٢١٢
الثامنة : في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم	٢١٣
قانون تقديم الأضعف	٢١٩
التاسعة : في ميراث المحوس	٢٢١
العاشر : مخارج الفروض	٢٢٣
النسب الأربع العديدة	٢٢٩
الحادية عشرة : في كيفية توزيع التركة على الوراث	٢٣٥
الثانية عشرة : ان تقصر الفريضة عن السهام وهو العول	٢٤٩
الثالثة عشرة : ان تزيد الفريضة على السهام	٢٥١
الرابعة عشرة : في المناسخات	٢٥٢



## جدول الخطاء والصواب

ص	س	غلط	صحيح
٣٣	٢٠		فقال
٥٦	١٦	الاقتصار	الاقتصار
١٣٤	٤	محصلة	محصلة
١٦٩	١٧	لولد	
١٨٤	٧	لحمه	لحملة
١٨٤	١٥	كانوا إناثا	كانوا ام إناثا





Bibliotheca Alexandrina



0609619